

العمل غير المهيكل في البلدان العربيّة

من خلال المؤشرات والبيانات الإحصائيّة الدّوليّة

٩

د. عزّام محجوب
أستاذ جامعي وخبير دولي
محمد منذر بلغيث
خبير دولي

المقدمة

- مقدّمة
- الملخص التنفيذي

الباب الأول

المؤشرات المعتمدة على الطرق المباشرة

١. المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية حول العمل غير المهيكل
٢. بيانات منظمة فياقو WIEGO

الباب الثاني

المؤشرات المعتمدة على تقديرات غير مباشرة

تقريبية (PROXY)

١. إحصائيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وباك شام
٢. المقارنة بغياب الحماية الاجتماعية
٣. المقارنة بالعمل المستقل

الباب الثالث

المؤشرات المتعلقة بتقدير مساهمة القطاع غير المهيكل في الناتج المحلي الإجمالي

١. طريقة تقييم المساهمة المبنية على الحسابات الوطنية
٢. الطريقة التجريبية (EMPIRICAL) لقياس الاقتصاد الخفي (SHADOW ECONOMY): مقياس شنايدر (SCHNEIDER)

الباب الرابع

الترابط بين القياسات

١. للاقتصاد الخفي وانعدام التغطية الاجتماعية
٢. للاقتصاد الخفي والعمل المستقل

الباب الخامس

- المؤشرات ذات العلاقة بالعمل غير المهيكل
١. المؤشرات السكّانية
 ٢. المؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل
 ٣. المؤشرات الاقتصادية والمالية
 - الناتج المحلي الإجمالي ونسب النمو
 - الإقضاء البنكي
 - الضغط الضريبي
 ٤. المؤشرات المتعلقة بالعناصر المؤسسية
 - تسجيل المؤسسات
 - مؤشرات الحوكمة
 - سهولة الأعمال

الباب السادس

الأوضاع الخصوصية للمهاجرين واللاجئين

الملخص التحليلي والاستنتاجات الختامية

الملاحق

١. تعريف توصية منظمة العمل الدولية عدد ٢٠٤ المتعلقة بالعمل غير المهيكل
٢. المنهجية القياسية لمنظمة العمل الدولية
٣. عدم استعمال مصطلح «الاقتصاد غير المهيكل» كمصطلح إحصائي
٤. المنهجية القياسية لمنظمة فياقو
٥. العلاقة بين مفاهيم القطاع غير المهيكل والعمل غير المهيكل والاقتصاد الخفي
٦. أهداف مؤشرات الحوكمة المدرجة في التقرير

المصادر والمراجع

تنبيه: يتضمّن هذا التقرير جملة من البيانات المجمّعة من عديد المصادر والدراسات وقاعدات البيانات الدولية الموثوق بها والمتخصّصة في المجال. ولكننا نسوقها بكلّ تحقّق واحترافاً اعتباراً لطابعها الجزئي وغير الشامل بالنسبة للمنطقة العربيّة، ما قد يحدّد من مصداقيّتها ومدى مطابقتها للواقع. وقد أردفناها ببعض التعليقات المقتضبة والتي يمكن إثراءها ومزيد التعمّق في تحليلها، وفق واقع كلّ بلد وخصوصيّاته، من خلال محتوى التقارير الوطنيّة والبيانات الكميّة والنوعيّة الإضافية التي سترد فيها، ومقاربتها مع المعطيات والإحصائيات المضمّنة بهذا التقرير.

مقدّمة

إنطلاقاً من منهجية قياس منظمة العمل الدولية حول العمل غير المهيكّل والدليل الذي أصدرته في الغرض سنة ٢٠١٢، حاولنا في نطاق إعداد هذا التقرير، تجميع البيانات المتوفرة حول العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة، معتمدين بالخصوص على قاعدات البيانات والإصدارات والدراسات الأكاديمية والميدانيّة المتعلقة في هذا الموضوع على المستوى الدّولي. وتتمثّل هذه المصادر بصفة خاصّة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدّولية ومنشوراتها، باعتبارها المنظمة الأممية المهتمة بمسائل العمل والحقوق الاجتماعيّة المرتبطة بها، ومنظمة «المرأة في الاقتصاد غير المهيكّل والعولمة» (WIEGO) نظراً لمساهمتها الفاعلة في تطوير منهجيات قياس العمل المهيكّل وتقاريرها حول الأوضاع الخصوصية للمرأة في أسواق العمل، على الرغم من أنها لم تتمكّن من جمع بيانات ضافية عن المنطقة الجغرافية التي تعيننا. كما اعتمدنا على أبرز الدراسات التي نشرتها «منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة» (OECD) ولا سيما تلك التي قام بها الباحث جاك شارم، والتي تمركزت بصفة خاصة في البلدان الأفريقية وبعض بلدان الشرق الأوسط، أو أبحاث فريديريتش شنايدر التي أدت إلى وضع مقياس لتقدير مساهمة الاقتصاد الخفيّ (أو اقتصاد الظلّ) في الناتج المحلّي الإجمالي. أما في ما يتعلق بالبيانات السكانية وذات الطابع الاقتصادي والمالي، فقد كانت قاعدات بيانات «البنك الدولي» (WORLD BANK)، العاثة منها والمتخصّصة، المصدر الأساسي للبيانات المقدّمة. وقد خصصنا الباب الأول من التقرير لبيان المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية حول أسواق العمل في جزئها المخصّص للعمل غير المهيكّل، وفقاً للطريقة المباشرة المتأسّسة على الاستبيان الخاص في هذا المجال، وكذلك للمؤشرات الواردة في تقارير منظمة «المرأة في الاقتصاد غير المهيكّل والعولمة» باعتبارها تتأسّس على المنهجية نفسها. ولكن عدم توفير البلدان العربيّة للمعطيات الإحصائية وفقاً للمنهجية المحدّدة، يبرز كأول وجه من وجوه القصور في هذا

المجال، ما يجعل البيانات الواردة من خلال هذين المصدرين حول العالم العربي، شبه غائبة تماماً في ما عدا دولة فلسطين وبعض البيانات الجزئية حول جمهورية مصر العربيّة.

لذلك تم تخصيص الباب الثاني للمؤشرات المعتمدة على طرق قياسية غير مباشرة تقريبيّة (PROXY) وبصفة خاصة المقاربات بغياب الحماية الاجتماعيّة، أو بالعمل المستقلّ، أو بعدم التصريح بالمؤسسة أو بالإنتاج، كدالّة على حجم العمل غير المهيكّل وتطوّره في المنطقة في غياب قياسات مباشرة.

ويتعلّق الباب الثالث بالمؤشرات المتعلقة بتقدير مساهمة القطاع غير المهيكّل في الناتج المحلّي الإجمالي، إما من خلال الحسابات الوطنيّة أو من خلال الطريقة التجريبية التي تعتمد على علم الإحصاء الاقتصادي واستعمال النماذج الحسابية لتقدير المتغيرات الخفية من خلال جملة من المتغيرات الملحوظة.

ثم حاولنا في الباب الرابع البحث عن الترابط بين مختلف المقاربات، قبل أن نتطرق في الباب الخامس إلى المؤشرات ذات العلاقة بالعمل غير المهيكّل والمتصلة بالجوانب السكانية وبسوق العمل وبعده من العوامل الاقتصاديّة والمالية والمؤسّساتية التي من المحتمل أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على وجود العمل المهيكّل وحجمه وتطوّره. ونظراً للأوضاع الخصوصية للمهاجرين واللّاجئين، بوصفهم من الفئات الهشّة التي عادة ما تكون أكثر عُرضة للاشتغال في سوق العمل السرية أو في القطاع غير المهيكّل، فقد أردنا المؤشرات المتصلة بهذه الشريحة من العاملين مع التركيز على عمال المنازل، وفقاً للبيانات الجديدة التي نشرتها منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر في ديسمبر ٢٠١٥ حول تقديرات العمال المهاجرين في العالم^١ وأوردنا في الملاحق تفصيل المنهجيات القياسية لمنظمة العمل الدّولية، من خلال الدليل الذي أصدرته للغرض، ومنظمة «فياقو».

٣. البيانات الأساسية حول سوق العمل - منظمة العمل الدولية - ilo - Key Indicators of Labour Market
٤. انظر تعريف العمل غير المهيكّل الوارد في هذه القاعدة في الملاحق.

١. «ILO GLOBAL ESTIMATES ON MIGRANT WORKERS» ILO - GENEVA ٢٠١٥.
٢. الملحق عدد ٢ لهذا التقرير يبيّن أهم عناصر المنهجية القياسية والتعريفات الواردة في الدليل.

الباب الأول

المؤشرات المعتمدة
على الطرق المباشرة

وضعت منظمة العمل الدولية دليلاً بعنوان «الدليل الإحصائي حول القطاع غير المهيكّل والعمل غير المهيكّل»، بهدف مساعدة الدول على قياس عدم الهيكلية. وقد بيّن هذا الدليل مختلف مراحل تطوّر المفاهيم والتعريفات الإحصائية المتعلقة بمختلف مكونات عدم الهيكلية وطرق ومناهج قياسها وتقديرها وفق تعليمات المؤتمرات الدولية لخبراء الإحصاء حول العمل^٢.

وأحدثت المنظمة قاعدة بيانات فرعية في إطار قاعدة المؤشرات الأساسية حول سوق العمل (KILM ٠٨) تضم معطيات حول العمل غير المهيكّل تتعلق بـ ٦٥ بلداً. غير أن هذه القاعدة لا تتضمن سوى البيانات الخصوصية لدولتين عربيتين فقط هما فلسطين ومصر^٣.

١ - المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات منظمة

العمل الدوليّة حول العمل غير المهيكّل

وتتمثل البيانات الوحيدة الواردة في هذه القاعدة بخصوص البلدان العربية في الجدول التالي:

جدول عدد ١: العمل غير المهيكّل والعمل في القطاع غير المهيكّل في البلدان العربية المتوفرة بشأنها البيانات في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

البلد	السنوات	الجنس	الأشخاص المشتغلون في عمل غير فلاحى غير مهيكّل		المشتغلون في القطاع غير الفلاحى غير المهيكّل		المشتغلون في عمل غير فلاحى غير مهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل	
			العدد (بالآلاف)	النسبة	العدد (بالآلاف)	النسبة	العدد (بالآلاف)	النسبة
فلسطين	2010	الذكور	333	59,9	126	22,7	206	37
		الإناث	42	42	14	14,0	28	28
		الجملة	375	57,2	140	21,3	234	35,7
	2011	الذكور	324	51,9	142	22,7	183	29,4
		الإناث	46	40,4	14	12,9	31	27,8
		الجملة	370	50,1	156	21,2	215	29,1
	2012	الذكور	342	52,9	154	23,9	188	29,1
		الإناث	45	39,7	15	13,3	30	26,6
		الجملة	387	50,9	169	22,3	218	28,8
	2013	الذكور	361	53,5	161	23,9	201	29,9
		الإناث	49	42,2	15	12,6	35	30,3
		الجملة	410	51,9	175	22,2	237	30,0
2013	الذكور	7575						
	الإناث	572						
	الجملة	8249						

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية - أبرز مؤشرات سوق العمل - الجدول ٨

ووفقاً للتعريفات الواردة في القاعدة المذكورة والخاصة في فلسطين، فإن العمالة غير المهيكلة الواردة في العمود الأول تتضمن فئات:

- المؤجرون والعمال لحسابهم الخاص وأعضاء التعاونيات الإنتاجية

وأفراد الأسرة المساهمون في القطاع غير المهيكّل،

- المنتجون لاستهلاكهم الحصري الخاص،

- المشتغلون بدون تغطية اجتماعية.

ويشمل القطاع غير المهيكّل المؤسسات الاقتصادية غير المسجلة.

وتشير قاعدة البيانات إلى أن هذه الإحصائيات، في الحالة الفلسطينية، متأية من البحوث حول اليد العاملة.

وإذ تبرز هذه المعطيات انخفاضاً هاماً في نسبة العمالة غير المهيكلة

في فلسطين بين سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ حيث تراجعت من ٥٧,٢٪ إلى

٥٠,١٪، فإنها أخذت منحى تصاعدياً خلال سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حيث بلغت

٥١,٩٪. وبلغت هذه النسبة لدى الإناث ٤٢,٢٪ سنة ٢٠١٣ مقابل ٤٢٪

سنة ٢٠١٠. وترجع هذه التغيرات في الأساس إلى التغيرات الهامة التي

حصلت في عدد ونسبة المشتغلين في عمل غير مهيكّل خارج القطاع

غير المهيكّل، ولا سيما بين سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

ولا بدّ من الإشارة، في هذا السياق، إلى قصور باقي الدول العربية في

مجال توفير البيانات والمعطيات الإحصائية وفق المعايير الجديدة، وعدم

حرصها على مسايرة التطورات الحاصلة في مجال مزيد تدقيق إحصائيات

العمل والمنشآت.

٢ - بيانات المنظمة العالمية للمرأة في العمل

غير المهيكّل والعولمة (WIEGO)

ساهمت هذه المنظمة، إلى جانب مجموعة الخبراء الدوليين في مجال

العمل غير المهيكّل والتي تدعى مجموعة دلهي، في إعداد الدليل

المشار إليه أعلاه والذي أصدرته منظمة العمل الدولية. ونشرت منظمة

فياقو عدداً من التقارير حول العمل غير المهيكّل، غير أن هذه التقارير

لم تتضمن بيانات إضافية بالنسبة للمنطقة العربية في ما عدا دولة

فلسطين وبعض المعطيات الجزئية لمصر. ويعود ذلك إلى استنادها

إلى قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية. فحتى على مستوى كامل

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن المنظمة لم تتمكن من

القيام بتقديرات، وبينت أن المعطيات المتعلقة ببلدين عربيين فقط لا

تمكنها من احتساب معدلات وتقديرات ذات مصداقية للمنطقة.

وتتأسس الإحصائيات التي نشرتها المنظمة سنة ٢٠١٤، في تقريرها بعنوان

«النساء والرجال في الاقتصاد غير المهيكّل: صورة إحصائية»^٥ والذي يتعلق

بـ ٤٧ بلداً، على جملة من المصادر تتضمن: الأجوبة عن استبيان أرسلته

منظمة العمل الدولية إلى البلدان للحصول على المعطيات، وقاعدة

البيانات الإلكترونية لمنظمة العمل الدولية حول العمل غير المهيكّل

وبالخصوص الجداول المتعلقة بالبحوث الوطنية، بما في ذلك البحوث حول

الأسر في عدد من البلدان التي تتوفر فيها البيانات^٦.

وتقدّر فياقو نسبة العمل غير المهيكّل في منطقة الشرق الأوسط

5. - "Statistics on the informal economy: definitions, regional estimates & challenges" Vanek, Chen, Carré, Heintz, Haussmans – WIEGO Working paper n°2 – April 2014.

٦. يتضمن الملحق عدد ٣ المنهجية المعتمدة من قبل منظمة فياقو

في فلسطين و٥٦,٣٪ في مصر. أمّا بالنسبة إلى العنصر النسائي فإنها تنخفض إلى ٤٠٪ في فلسطين و٢٣,١٪ فقط في مصر. وعلى مستوى التوزيع القطاعي، يبرز الجدول أن نسبة عدم الهيكلة مرتفعة جداً في قطاع البناء سواء في مصر أو في فلسطين، حيث تصل فيه نسبة العمل غير المهيكّل إلى ٩٦,٩٪ من مجموع العاملين به في فلسطين و٩٢,١٪ في مصر. أما أدنى نسب عدم الهيكلة فإنها تسجل في قطاع الخدمات الأخرى (دون اعتبار التجارة والنقل) حيث لا تتعدى ٢٠٪ من مجموع العاملين في هذا الفرع من النشاط في كل من البلدين.

جدول عدد ٤: توزيع العمل غير الفلاحي، المهيكّل وغير المهيكّل، حسب الجنس والأنشطة

قطاعات النشاط	المجموع			النساء			الرجال		
	المجموع	المهيكّل	غير المهيكّل	المجموع	المهيكّل	غير المهيكّل	المجموع	المهيكّل	غير المهيكّل
فلسطين - 2010									
الصناعة	13,0	6,1	19,2	10,0	1,7	22,5	7,1	18,8	18,8
البناء	14,8	1,0	27,4	1,2	31,0	31,0
التجارة	21,8	12,8	30,0	10,0	3,3	20,0	15,0	31,4	31,4
النقل	6,9	7,0	6,4	2,0	1,7	2,5	8,3	7,3	7,3
خدمات أخرى غير التجارة والنقل	43,4	72,8	16,6	78,0	93,3	55,0	68,0	11,6	11,6
كل الأنشطة غير الفلاحية	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مصر - 2009									
الصناعة	18	18,8	17,2	8,5	5,7	17,8	23	17,1	17,1
البناء	15,2	2,4	27,3	0,6	0,5	1,0	3,1	29,2	29,2
التجارة	15,3	4,9	25,2	11,3	2,2	41,4	5,7	24,0	24,0
النقل	9,3	4,4	14,0	1,6	0,7	1,8	5,2	15,0	15,0
خدمات أخرى غير التجارة والنقل	42,2	69,5	16,3	78,1	89,8	39,1	63,0	14,6	14,6
كل الأنشطة غير الفلاحية	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: «إحصائيات حول الاقتصاد غير المهيكّل» - منظمة «نساء في العمل غير المهيكّل والعمالة والتنظيم» - ٢٠١٤

ويختلف هذا الجدول عن الجدول الذي سبقه. فلئن تعلّق الجدول السابق بإبراز نسبة انعدام الهيكلة داخل كل قطاع، فإن الجدول الحالي يتعلّق بتوزيع عدد العاملين على القطاعات غير الفلاحية وبيان وزن كل منها من حيث نسبة العاملين فيه سواء من مجمل العاملين أو من مجمل العمال المهيكّلين أو من مجمل العمال غير المهيكّلين. وذلك مع اعتبار التوزيع حسب الجنسين.

ويشير الجدول إلى أن قطاع الخدمات الأخرى (غير التجارة والنقل) يستقطب ٤٣,٤٪ من مجموع المشتغلين في فلسطين، ولكنه يستأثر بـ ٧٢,٨٪ من المستخدمين المهيكّلين، وذلك أمر طبيعي باعتباره يضم في جزء كبير منه المؤسسات الإدارية والمنشآت المنظمة. وترتفع هذه النسبة في هذا الفرع إلى ٩٣,٣٪ لدى العنصر النسائي. وإذ يستقطب قطاع البناء ١٤,٨٪ من مجموع المشتغلين في فلسطين، فإنه لا يستقطب سوى ١٪ من العمل المهيكّل مقابل ٢٧,٤٪ من العمل

وشمال أفريقيا بـ ٤٥٪ من العمل غير الفلاحي مقابل ٨٢٪ في جنوب آسيا و٦٦٪ في أفريقيا جنوب الصحراء و ٦٥٪ في شرق وجنوب شرق آسيا (دون اعتبار الصين) و ٥١٪ في أمريكا اللاتينية والكارييب. وتبلغ نسبة العمل المهيكّل لدى النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ ٣٥٪ مقابل ٤٧٪ لدى الرجال. وتنبّه المنظمة إلى أن هذه التقديرات الجمليّة تخفي تفاوتاً كبيراً بين دول هذه الجهة، نظراً لخصوصية كلّ منها. وتتمثل أبرز المعطيات المستقاة من منشورات هذه المنظمة حول العمل غير المهيكّل في فلسطين ومصر في الجداول الآتية:

جدول عدد ٢: نسبة العمل غير الفلاحي غير المهيكّل ومكوناته في فلسطين - ٢٠١٠

المكوّنات	الجملة	النساء	الرجال	الوسط الحضري	الوسط الريفي
الأشخاص الشاغورن لعمل غير مهيكّل	57,2	42,0	59,9	57,0	62,3
الأشخاص المشتغلون في القطاع غير المهيكّل	21,3	14,0	22,7	20,3	27,0
الأشخاص الشاغورن لعمل مهيكّل في القطاع غير المهيكّل	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الأشخاص الشاغورن لعمل غير مهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل	35,8	28,0	37,2	36,7	35,2

المصدر: «إحصائيات حول الاقتصاد غير المهيكّل» - منظمة «نساء في العمل غير المهيكّل والعمالة والتنظيم» - ٢٠١٤

ويبرز هذا الجدول، الذي نسوقه كمثال على البيانات التي كان من الممكن الحصول عليها لو توفرت هذه المعطيات بالنسبة لكامل المنطقة العربية، أن نسبة العمل غير المهيكّل في فلسطين بلغت سنة ٢٠١٠ في الوسط الريفي ٦٢,٣٪ مقابل ٥٧٪ في الوسط الحضري. وخلافاً لذلك فإن نسبة العمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل تبدو أرفع في الوسط الحضري حيث قدرت بـ ٣٦,٧٪ مقابل ٣٥,٢٪ في الوسط الريفي. وهو ما قد يفسر بوجود عمل غير مهيكّل في القطاع المهيكّل الذي عادة ما يكون متمركزاً في المدن. وقد يفسر كذلك بتواجد أكثر للعمل لدى الأسر في المناطق الحضرية.

ويتضح من هذه البيانات عدم وجود عمال مهيكّلين في القطاع غير المهيكّل في فلسطين. وليس بالإمكان التثبت من أن ذلك يعود إلى قصور في الإحصائيات أم لغياب شبه كلي لهذا الصنف في الاقتصاد الفلسطيني.

جدول عدد ٣: نسبة العمل غير المهيكّل من العمل غير الفلاحي حسب الجنس والأنشطة

المصدر: «إحصائيات حول الاقتصاد غير المهيكّل» - منظمة «نساء في العمل غير المهيكّل والعمالة والتنظيم» - ٢٠١٤

ويتبيّن من الجدول السابق أن نسبة العمل غير المهيكّل في مجمل القطاعات غير الفلاحية تبلغ ٥٢,٣٪ من مجموع العمل غير الفلاحي في فلسطين و ٥١,٢٪ في مصر. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٤,٥٪ لدى الرجال

غير المهيكّل. ويبرز ذلك أن هذا القطاع يشهد مستوى شديد الارتفاع لانعدام الهيكلّة والهشاشة. وبين الجدول نفسه بالنسبة إلى مصر تقريباً التوزيع نفسه، حيث إن فرع البناء يستأثر بـ ٢٧,٣٪ من العمل غير المهيكّل، في حين أنه لا يستقطب سوى ١٥,٢٪ من مجموع المشتغلين. وبالمقابل فإن قطاع الخدمات الأخرى (غير التجارة والنقل) يضمّ ٦٩,٥٪ من مجموع المشتغلين المهيكّلين، وقرابة تسعين في المئة من المشتغلّات في عمل مهيكّل من النساء. كما يبرز بصفة جليّة الغياب شبه الكليّ للمرأة في العمل غير المهيكّل بفرع النقل (٠,٧٪). أما الجدول التالي فإنه يبرز أن النساء يمثلن حوالي خُمس مجموع المشتغلين في مصر وبنسبة أقل في فلسطين (١٦,٩٪). وترتفع هذه النسبة إلى حوالي ثلاثين في المئة من العمل الفلاحي في كلا البلدين. وتبلغ نسبة النساء الفلسطينيّات ٣٨,٨٪ في العمل الفلاحي المستقل، بينما لا يتعدى نصيبهن ٤,٥٪ من العمل المستقل غير الفلاحي المهيكّل.

جدول عدد ٥: نسبة النساء في العمل حسب الأصناف في فلسطين ومصر

مصر 2009	فلسطين 2010	الأصناف
19,9	16,9	مجموع العمل
30,6	29,5	العمل الفلاحي
	0	العمل الفلاحي بأجر
	...	العمل الفلاحي المؤجر المهيكّل
	0	العمل الفلاحي المؤجر غير المهيكّل
	38,8	العمل المستقل الفلاحي
15,3	15,2	العمل غير الفلاحي
	16,4	العمل غير الفلاحي بأجر
	23,6	العمل غير الفلاحي المؤجر المهيكّل
	10,5	العمل غير الفلاحي المؤجر غير المهيكّل
	10,6	العمل المستقل غير الفلاحي
	4,5	العمل المستقل غير الفلاحي المهيكّل
	13,6	العمل المستقل غير الفلاحي غير المهيكّل

المصدر: «إحصائيات حول الاقتصاد غير المهيكّل» - منظمة «نساء في العمل غير المهيكّل والعولمة والتنظيم» ٢٠١٤

الباب الثاني

المؤشرات المعتمدة على
تقديرات غير مباشرة تقريبية
(PROXY)

جدول عدد ٦: تطوّر نسبة العمل غير المهيكّل من مجموع العمل غير الفلاحي

نسبة العمل غير المهيكّل من مجموع العمل غير الفلاحي							البلدان
1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999	2000-2004	2005-2010	
21,8	25,6	42,7	41,3	45,6	45,6	45,6	الجزائر
58,7	37,3	55,2	51,2	45,9	51,2	51,2	مصر
38,4	35,0	39,3	36,8	35,0	36,8	36,8	تونس
69,4	56,9	78,5	67,1	44,8	67,1	78,5	المغرب
	80,0	69,4					موريتانيا
			51,8				لبنان
			30,7	42,9	41,7		سوريا
			43,4				فلسطين
			51,1	57,1			اليمن
39,6	34,1	47,5	47,3	53,0	47,3	53,0	شمال أفريقيا
67,3	72,5	76,0	63,3	69,5	63,3	69,5	أفريقيا جنوب الصحراء
			52,5	54,2	57,7	55,9	أمريكا اللاتينية
	52,9	65,2	69,9	69,7			جنوب وجنوب شرق آسيا
			43,2				شرق آسيا
			22,6	20,7			البلدان الصاعدة

المصدر: «هل انعدام الهيكلية أمر طبيعي؟» - جوتينغ و دو لايقلازيا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - عن إحصائيات شارم (٢٠٠٢) وشانغ (٢٠٠٧) و«انعدام الهيكلية بعد ٤٠ سنة من النقاش» جاك شارم.

وتبرز هذه الإحصائيات أن:

- نسبة العمل غير المهيكّل قد شهدت ارتفاعاً متواصلاً في بلدان شمال أفريقيا منذ أواسط السبعينيات حيث تعدت من ٣٩,٦٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ إلى ٥٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، بلغت نسبة العمل غير المهيكّل في المغرب ٧٨,٥٪ تليها مصر بـ ٥١,٢٪.
- فيما يتعلق في البلدان العربية غير الأفريقية، فإن آخر البيانات تتعلق بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٠ وتبرز أن لبنان يسجل أعلى نسبة بـ ٥١,٨٪ تليه اليمن بـ ٥١,١٪.

جدول عدد ٧: مكونات العمل غير المهيكّل غير الفلاحي في الاقتصاد غير المهيكّل

البلدان	نسبة العمل في القطاع غير المهيكّل من الاقتصاد غير المهيكّل	نسبة العمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل	نسبة النساء في الاقتصاد غير المهيكّل	نسبة العمل المستقل في الاقتصاد غير المهيكّل	نسبة العمل في الصناعة في الاقتصاد غير المهيكّل
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	58,7	41,3	16,4	39,9	41,4
أفريقيا جنوب الصحراء	80,4	19,6	51,1	64,9	24,2
آسيا	79,4	20,6	35,8	53,3	41,7
أمريكا اللاتينية	64,6	35,4	46,5	52,1	26,8
البلدان الصاعدة	50,5	49,5	33,2	32,7	18,0

المصدر: «انعدام الهيكلية بعد ٤٠ سنة من النقاش» - جاك شارم.

ويشير الجدول عدد ٧ إلى أن نسبة العمل في القطاع غير المهيكّل من

البيانات والمؤشرات المتعلقة بالعمل غير المهيكّل يتم تقديرها بانتهاج طرق عديدة تطورت حسب الفترات الزمنية المتعاقبة. وإلى حدود السبعينيات والثمانينيات كانت التعدادات السكانية العامة، التي تقام كل عشر سنوات، أو أكثر بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية، تعتبر المصادر الوحيدة للبيانات حول القطاع غير المهيكّل. وبداية من التسعينيات بدأت تُقام مسح حول السكان النشيطين والتشغيل على أسس سنوية، وأحياناً كل ثلاثة أشهر في عديد البلدان الصاعدة.

وقد كان العمل في القطاع غير المهيكّل يقاس بطرق غير مباشرة بانتهاج طريقة الفواضل التي تتمثل في طرح العمل المسجّل من مجموع العمل في كل قطاع للحصول على العمل المهيكّل. ولا تزال هذه الطريقة معتمدة في البلدان التي لا تتوفر فيها مسوحات للقوى العاملة.

وإذ تتوفر اليوم بيانات حول العمل في القطاع غير المهيكّل، فإن البيانات حول العمل غير المهيكّل لا تتواجد سوى في عدد محدود من البلدان، وهي تكاد تكون غائبة تماماً في البلدان العربية، ما يبرز مجدداً قصور هذه البلدان في مجال إنتاج وتوفير البيانات الإحصائية عامة، وعدم احترامها مرجعية منظمة العمل الدولية في قياس العمل عبر المسوحات والبحوث الخصوصية. لذلك فإن اللجوء إلى طرق تقريبية (PROXY) لتقدير العمل غير المهيكّل يبقى ضرورياً لمتابعة تطوره

ومنحى اتجاهاته. وتتمثل هذه الطرق التقديرية التقريبية بالأساس في:

- المقاربة بغياب الحماية الاجتماعية،
- المقاربة بالعمل المستقل،
- المقاربة بتقدير مساهمة القطاع غير المهيكّل في الناتج وذلك من خلال:
 - الحسابات الوطنية
 - النماذج الإحصائية الاقتصادية ذات المتغيرات الخفية (مقياس شنايدر).

١ - بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و جاك شارم

بالنسبة للمنطقة العربية تقتصر الإحصائيات المتعلقة بالعمل غير المهيكّل، التي نشرها الباحث جاك شارم والواردة في دراسته بعنوان «انعدام الهيكلية بعد ٤٠ سنة من النقاش» ودراساته السابقة والتي اعتمد عليها تقرير «هل انعدام الهيكلية أمر طبيعي؟» لجوتينغ و دو لايقلازيا الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على دول شمال أفريقيا وبعض الدول العربية الشرق أوسطية غير الخليجية.

وتبرز البيانات المتأتية من نفس المصدر، أن نسبة العمل غير المهيكّل لدى النساء تتراوح بين ٦٠٪ في لبنان و٢٠,٢٪ في سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العمل النسائي غير المهيكّل تبدو عادة دون نسبة العمل المهيكّل لدى الذكور في أغلب البلدان العربية الواردة في الجدول ما عدا في المغرب ولبنان.

جدول عدد ٩: نسبة العمل غير المهيكّل حسب الجنس

البلدان	1990 - 1999		2000 - 2007		آخر البيانات	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
الجزائر	40,6	43,1			40,6	43,1
مصر	46,5	56,9	38,6	47,2	38,6	47,2
تونس	39,2	53,2			39,2	53,2
المغرب	46,8	44,0			46,8	44,0
لبنان			60,0	44,4	60,0	44,4
سوريا			34,6	42,8	34,6	42,8
فلسطين			20,2	46,8	20,2	46,8
اليمن	39,7	58,2	29,3	52,8	29,3	52,8

المصدر: «هل عدم الهيكلية أمر طبيعي؟» - جوتينغ و دو لايقلاريا

ورغم أهمية انعدام الهيكلية في أوساط النساء المشتغلات في كل من لبنان والمغرب فإن الجدول التالي يبين الاختلاف في طبيعة العمل النسائي غير المهيكّل بين البلدين حيث يتضح أن العمل المستقل يمثل ٨٨,٦٪ من العمل غير المهيكّل في المغرب، في حين لا تمثل الأجيّرات سوى ١١,٤٪ من العمل غير المهيكّل النسائي. أما في لبنان فإن الأجيّرات يمثلن ٧٤,٩٪ من العمل غير المهيكّل النسائي.

جدول عدد ١٠: نسبة العمل غير المهيكّل النسائي حسب الوضعية في العمل

البلدان	السنة	نسبة العمل غير المهيكّل في القطاع غير الفلاحي	نسبة العمل المستقل من العمل غير المهيكّل	نسبة العمل بأجر من العمل غير المهيكّل	نسبة النساء من مجموع العمل غير المهيكّل
الجزائر	1997		80,9	19,1	16,8
مصر	2006	38,6	46,7	53,3	14,0
تونس	1995	46,8	50,6	49,4	18,5
المغرب	1995	40,6	88,6	11,4	29,6
سوريا	1994	54,3	56,6	43,4	10,6
لبنان	2004	40,0	25,1	74,9	
فلسطين	2004	20,2	63,4	36,6	

المصدر: «هل عدم الهيكلية أمر طبيعي؟» - جوتينغ و دو لايقلاريا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية -

كما يشير الجدول إلى أن النساء يمثلن ٢٩,٦٪ من مجموع العمل غير المهيكّل في المغرب و١٨,٥٪ في تونس و١٦,٨٪ في الجزائر.

بخصوص الدخل:

وعلى صعيد الدخل، يتبين من هذا الجدول، الذي لا يخصّ سوى صغار

الاقتصاد غير المهيكّل تبلغ ٥٨,٧٪ في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وهي نسبة أقل من النسب المسجلة في بلدان أمريكا اللاتينية والكارايب، وبلدان آسيا، وبصفة خاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل هذه النسبة إلى ٨٠,٤٪. وقد يفسّر ارتفاع نسبة العمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتعمّد منشآت من القطاع المهيكّل إلى التشغيل من دون احترام تشريعات ولوائح العمل، وكذلك أهمية العمل في القطاع الأسري.

وتبرز هذه البيانات أن نسبة العمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ ٤١,٣٪. أما بخصوص نسبة النساء في الاقتصاد غير المهيكّل فإنها لا تمثل سوى ١٦,٤٪ في حين أنها تبلغ ٥١,١ في أفريقيا جنوب الصحراء و٤٦,٥٪ في أمريكا اللاتينية والكارايب.

وفي ما يتعلق بالعمل المستقل في الاقتصاد غير المهيكّل، فإنه يمثل ٣٩,٩٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل ٦٤,٩٪ في أفريقيا جنوب الصحراء و٥٣,٣٪ في البلدان الآسيوية.

كما يشير الجدول إلى أن العمل في فرع الصناعة في القطاع غير المهيكّل يمثل ٤١,٤٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين أنه لا يمثل سوى ٢٤,٢٪ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٦,٨٪ في منطقة أمريكا اللاتينية والكارايب.

ويوضح الجدول التالي (عدد ٨)، توزيع نسب العمل غير المهيكّل حسب الوضعية مبرزاً أهمية نسبة العمال المستقلين من مجموع العمل غير المهيكّل في كل البلدان الواردة في الجدول، وبصفة أخص في كل من اليمن والمغرب حيث تصل، على التوالي، إلى ٨٨,٦٪ و٦٧,٨٪ خلال سنة ٢٠٠٠. وكذلك الأمر بالنسبة لموريتانيا خلال التسعينيات (٧٢,٨٪).

جدول عدد ٨: نسبة العمل غير المهيكّل حسب الوضعية في العمل

البلدان	نسبة العمل غير المهيكّل حسب الوضعية في العمل			
	نسبة العاملين بأجر من العمل غير المهيكّل	نسبة العاملين المستقلين من العمل غير المهيكّل	نسبة العاملين بأجر من العمل غير المهيكّل	نسبة العاملين المستقلين من العمل غير المهيكّل
الجزائر	33,4	66,6	33,4	66,6
مصر	50,3	49,7	64,5	35,5
تونس	48,4	51,6		
المغرب	18,7	81,3	32,2	67,8
موريتانيا	27,2	72,8		
لبنان			53,2	46,8
سوريا			34,5	65,5
اليمن	10,8	89,2	11,4	88,6

المصدر: «هل عدم الهيكلية أمر طبيعي؟» - جوتينغ و دو لايقلاريا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية -

كما يبرز هذا الجدول التطور الهام الذي حصل في نسبة الأجراء الشاغليين لعمل غير مهيكّل بين التسعينيات وسنة ألفين في كل من المغرب ومصر.

التوزيع حسب الجنس:

الاجتماعية على آخر البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية حول الحماية الاجتماعية بانتقاء مؤشر «نسبة المساهمين في أنظمة جريبات شيخوخة من قوة العمل ١٥ سنة فأكثر» لاعتقادنا أنه أفضل مؤشر يمكن أن يبيّن مدى الانتفاع بتغطية اجتماعية مناسبة للفئات العاملة^٤.

ويبرز الجدول ضعف هذه النسبة في أغلب البلدان العربية التي تتوفر بشأنها البيانات. كما يبرز كذلك ضعف هذه النسبة عمومًا في البلدان النامية، وهو ما يؤشر إلى أهمية العمل غير المهيكّل من منظور الحماية الاجتماعية في مختلف هذه المناطق والبلدان.

ولئن تدلّ هذه الطريقة بصفة عامّة على وجود إشكاليّة عدم هيكلية في بلد ما، فإنها قد تكون محدودة الدلالة على حجم هذا العمل وتطوره خاصة بالنظر إلى اختلاف النظم المعتمدة والسياسات التي تنتهجها البلدان على صعيد الحماية الاجتماعية وتأمين مختلف الفئات العاملة.

جدول عدد ١٢: نسبة المساهمين في نظام جريبات تقاعد من قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)

البلدان والمناطق	المجموع	الذكور	الإناث	السنة
المناطق (متوسط مرجح حسب قوة العمل)				
أفريقيا	18,4	---	---	---
جنوب الصحراء	8,4	---	---	---
شمال إفريقيا	47,4	---	---	---
الشرق الأوسط	37,1	---	---	---
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38,0	38,5	37,4	---
آسيا والمحيط الهادي	34,0	---	---	---
أوروبا الوسطى والشرقية	69,7	---	---	---
أمريكا الشمالية	98,5	---	---	---
أوروبا الغربية	89,2	---	---	---
العالم	41,4	---	---	---
الاقتصادات النامية	29,5	---	---	---
الاقتصادات المساعدة	63,8	---	---	---
الاقتصادات المتقدمة	92,9	---	---	---
البلدان العربية				
الجزائر	86,6	---	---	2011
جيبوتي	12,6	---	---	2003
مصر	55,3	56,9	50,3	2009
نيجيريا	19,6	22,9	10,9	2008
موريتانيا	17,2	---	---	2005
المغرب	30,2	---	---	2011
السودان	4,9	---	---	2008
تونس	79,0	---	---	2011
البحرين	15,1	14,1	19,0	2007
العراق	45,2	---	---	2009
الأردن	51,5	47,4	70,1	2010
الكويت	18,4	---	---	2010
لبنان	0,0	---	---	2012
فلسطين	12,0	---	---	2010
عمان	13,7	13,4	15,4	2011
قطر	3,9	---	---	2008
السعودية	50,1	56,8	11,5	2010
سوريا	28,4	---	---	2008
اليمن	5,2	6,4	1,8	2011

المصدر: قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية

المؤجّرين، تراجع الدخل الشهري لهذه الفئة في تونس من معادل ٤ مرات الأجر الأدنى المضمون خلال سنة ١٩٩٧ إلى ٣ مرات خلال سنة ٢٠٠٢. وفي المقابل فإن دخل هذه الفئة من المؤجّرين في المغرب قد ارتفع من ١,٧ مرة الأجر الأدنى إلى ٤,٣ مرات في الفترة نفسها.

وإذ يتجاوز دخل صغار المؤجّرين مستوى الأجر الأدنى في كل البلدان الواردة في الجدول فإن الأجر الذي يتقاضاه مستخدمو هذه المنشآت يتراوح في سنة ٢٠٠٢، بين ١٥٠ في المئة من الأجر الأدنى في موريتانيا و١١٠ في المئة في تونس و٠,٢ من الأجر الأدنى في كل من مصر ولبنان. وهو ما يبرز مستوى هشاشة الأجراء العاملين في المنشآت غير المهيكلة في هذه البلدان.

وفي ما يتعلق بالفارق بين مداخيل النساء والرجال في القطاع غير المهيكّل، تشير الدراسة إلى أن دخل صغار المؤجّرات في المنشآت الصغرى تبلغ ٥٣,٣ في المئة من مداخيل صغار المؤجّرين من الرجال في المغرب مقابل ٨٢,٦ في المئة في تونس سنة ٢٠٠٢. أما بالنسبة للأجيرات فإن هذه النسبة تتراوح بين ٦٥,٧ في المئة من أجور المستخدمين الرجال في المغرب و٦٧,٧ في المئة في تونس. وتدلّ هذه المعطيات على مدى هشاشة المرأة في القطاع غير المهيكّل وعدم تمتعها بحقوقها الأساسية حتى وإن كانت صاحبة العمل.

جدول عدد ١١: متوسط الدخل الشهري والأجر الشهري المدفوع من قبل صغار المؤجّرين في القطاع غير المهيكّل (كضارب من الأجر الأدنى)

البلدان	الدخل الشهري		الأجر الشهري	
	1997	2002	1997	2002
تونس	4,0	3,0	1,1	1,1
المغرب	1,7	4,3	0,6	1,0
مصر (2004)		1,8	0,2	
موريتانيا (2003)		3,2	1,5	
لبنان (2004)		1,0	0,2	

٢ - المقاربة بغياب التغطية الاجتماعية:

بُنيت هذه الطريقة على أساس أن العمل غير المهيكّل هو العمل الذي لا يوفر للمشتغلين فيه تغطية اجتماعية. ويتم قياسه من خلال الإجابة عن سؤال يتعلق بالانتفاع بأنظمة ضمان اجتماعي بالمسوحات حول القوى العاملة، على الرغم من أن هذه المسوحات لم تتضمن الأسئلة حول هذه المسألة إلا حديثاً. ففي السابق كان خبراء الإحصاء يعتبرون أن تسجيل العمّال يعني أنهم يتمتعون بالتغطية الاجتماعية بالضرورة. ونظراً لذلك تم استعمال طريقة الفواضل بصفة منتظمة من خلال طرح العمالة المسجلة في القطاعات الصناعية من مجموع العمال المشتغلين للحصول على تقدير تقريبي للعمل غير المهيكّل. ثم جاء المؤتمر ١٧ لخبراء إحصاء العمل لسنة ٢٠٠٣ الذي سهل تجميع بيانات موحدة واستغلالها من خلال مسوحات القوى العاملة والأجوبة المتعلقة بمنافع الحماية الاجتماعية الواردة فيها.

وقد اعتمدنا في الجدول التالي في محاولة لإبراز غياب الحماية

١,٨ في المئة من أفراد الأسرة المساهمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علماً أن هذه الفئة تبقى ضعيفة التغطية حتى في البلدان المتقدمة حيث تبقى نسبة تغطيتها دون ١٨ في المئة. كما تبين الهشاشة من ضعف نسبة التغطية الاجتماعية للمشتغلين بدون عقود عمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي لا تتجاوز ٩ في المئة مقابل، على التوالي، ٤٣,٧ في المئة لدى العمال الموسميين و٨٥,١ لدى العمال الفارين.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي يتضح الفارق الهام بين مستخدمي القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تنخفض نسبة التغطية من ٨٨,٧ في المئة لدى مستخدمي القطاع العام إلى ١٩,٧ في المئة لدى مستخدمي القطاع الخاص، بينما لا يتجاوز الفارق بين القطاعين في الدول المتقدمة أربع نقاط. (٩٤,٥٪ مقابل ٩٠,٥٪)

ويبرز هذا الجدول من جهة أخرى الفوارق بين نسب التغطية حسب حجم المنشأة المشغلة حيث تنخفض النسبة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٨٣,٩ في المئة في المنشآت المشغلة لخمسين عاملاً فأكثر، والتي عادة ما تكون منشآت مهيكلة، إلى ١٨,٩ في المئة في المنشآت المشغلة لأقل من ١٠ عمال والتي يحتمل أن يكون جلّها أو أغلبها من المنشآت غير المهيكلة. كما يتضح الفارق بين المناطق في هذا المجال حيث لا تتعدى نسبة التغطية في المنشآت المشغلة لأقل من ١٠ عمال ٣,٣ في المئة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مقابل ٧٩,٤ في المئة في البلدان المتقدمة و١٩,٢ في المئة في أمريكا اللاتينية والكارايب. وهو ما يؤشر بكل وضوح إلى أهمية عدم الهيكلة في المنشآت الصغيرة والقطاع الخاص في البلدان النامية ومنها المنطقة العربية.

٣ - طريقة المقارنة في العمل المستقل:

تفترض هذه الطريقة أن العمل غير المهيكل يمكن تقديره بصفة تقريبية من زاوية نسبة العمل المستقل التي تمثل المكمل لنسبة العمل بأجر من مجموع المشتغلين. ويتكوّن العمل المستقل من:

- العمال لحسابهم الخاص
- المؤجّرون (المستخدمون بمنشآتهم التي يملكونها لعمال بصفة مسترسلة)
- أفراد الأسرة المساهمون
- أعضاء التعاونيات الإنتاجية.

ولا يمثل العمل المستقل سوى مؤشر تقريبي للعمل غير المهيكل، باعتباره يشمل كامل فئة المؤجرين رغم أن عدداً منهم مهيكلون على غرار أصحاب المهن الحرّة المنضوين تحت أنظمة الحماية الاجتماعية والمحترمين مختلف التشريعات والإجراءات الإدارية. غير أن وزن هؤلاء في قوة العمل وفي عدد المشتغلين في البلدان النامية يبقى ضعيفاً، وبالتالي فإن تأثيره محدود على التقديرات.

وقد أوردنا في الجدول التالي البيانات حول نسب العمل المستقل من مجموع المشتغلين منذ السبعينيات التي نشرت في دراسة أصدرتها

جدول عدد ١٣: تقديرات نسبة التغطية الفعلية بجرايات شيخوخة: الانخراط في أنظمة مساهماتية حسب الوضع في الشغل وأنماط

الأصناف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية والكارايب	البلدان المتقدمة والاتحاد الأوروبي	المستخدمون	
					وقت كامل	وقت جزئي
الانخراط حسب الوضعية في الشغل	العاملون لحسابهم الخاص	42,8	44,9	64,5	90,3	64,4
	أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر	4,4	0,5	18,8	17,9	1,8
	مجموع العمل	32,3	9,1	47,5	88,3	88,3
الانخراط حسب طبيعة العقد	العمل الفار	85,1	69	91,7	88,3	85,1
	العمل الموسمي	43,7	26	62,2	76,9	43,7
	بدون عقود	9	12,7	16,2	55,3	9
الانخراط حسب العمل كامل الوقت أو وقت جزئي	المستخدمون	50,9	35	71,2	92,6	50,9
	مجموع العمل	39,6	21,3	47,1	83,7	39,6
	وقت كامل	37	10,8	58,3	88,3	37
الانخراط في القطاع العمومي أو الخاص	المستخدمون	88,7	70,9	89,7	94,5	88,7
	قطاع خاص	19,7	18,3	59,5	90,5	19,7
	قطاع عمومي	88,7	70,3	89,6	94,5	88,7
الانخراط حسب حجم المؤسسة	أقل من 10 عمال	18,9	3,3	19,2	79,4	18,9
	بين 10 و 49 عمالاً	62,5	41,2	61,6	86,4	62,5
	50 عمالاً فأكثر	83,9	51,6	78,6	87,3	83,9

العمل (حسب آخر البيانات المتوفرة)

المصدر: منظمة العمل الدولية - بيانات تتعلق بأثر الاحصائيات المتوفرة

يبرز الجدول التالي الفوارق الهامة المسجلة على صعيد التغطية الاجتماعية وبالتالي هشاشة وعدم هيكلة بعض الفئات الناشطة حسب وضعياتهم في العمل وطبيعة عقود عملهم وحجم المنشآت المشغلة في مختلف مناطق العالم.

وتجدر الملاحظة أن نسبة التغطية الاجتماعية بفرع جريات التقاعد لمجموع العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ ٣٢,٣٪ مقابل ٨٨,٣٪ في البلدان المتقدمة و٤٧,٥٪ في أمريكا اللاتينية والكارايب و٩,١ فقط في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وبالنسبة للمستخدمين، فإن نسبة التغطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تتعدى ٤٢,٩ في المئة، وهي الأضعف بالمقارنة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية والكارايب.

أما بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص فهي لا تصل إلى حدود ٥ في المئة مقابل ٦٤,٤ في المئة في بلدان أوروبا والاتحاد الأوروبي و١٨,٨٪ في أمريكا اللاتينية والكارايب. كما لا ينتفع بالتغطية الاجتماعية سوى

٨. وقد اعتمدنا في الباب المخصص للتقاطع بين المقاربات على نسبة إنعدام التغطية الاجتماعية بنظام جريات تقاعد من قوة العمل باحتسابها كمكمل لنسبة المساهمين في أنظمة تقاعد من قوة العمل. أي (١٠٠ - نسبة المساهمين في أنظمة تقاعد من قوة العمل)

٩. «هل إنعدام الهيكلة أمر عادي؟» جوتينغ وولايلاز - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - ٢٠٠٩

جدول عدد ١٤: تطور نسبة العمل المستقل من العمل غير الفلاحي

المصدر: «هل انعدام الهيكلية أمر عادي؟» جوتينق و لايقلازيا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - ٢٠٠٩

البلدان	نسبة العمل المستقل من العمل غير الفلاحي				نسبة العمل المستقل من العمل غير الفلاحي				نسبة النساء من مجموع العمل المستقل غير الفلاحي			
	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات	سنة 2000	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات	سنة 2000	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات	سنة 2000
الجزائر	15,5	13,0	24,5	31,7	2,6	5,2	25,0	1,4	1,4	1,4	14,7	
البحرين	17,7	10,1	5,0	5,0	4,8	2,2	1,1	2,4	1,6	2,4	3,7	
جزر القمر	36,2	61,0	61,0	61,0	59,8	76,6	24,8					
جيبوتي												
مصر	21,4	23,6	24,1	42,5	8,3	3,6	15,1	3,8	2,1	2,1	10,4	
العراق	17,8	14,5	14,5	14,5	24,7	10,8		8,1	11,9			
الأردن	19,5	24,2	24,2	24,2	4,9	6,1	6,1	2,0			3,4	
الكويت	11,8	6,4	6,4	6,4	0,5	0,5		0,5			1,5	
لبنان		34,0	35,3	35,3		15,5	14,3				10,0	
ليبيا	16,5			16,5	7,3			2,4				
موريتانيا												
المغرب	35,5	36,1	49,2	49,2	44,3	37,2	49,8	28,3	25,7	25,7	24,1	
عمان	4,2	30,0	30,0	30,0		2,4	46,6				7,4	
قطر	1,9	2,6	2,6	2,6	0,1	0,1	4,0	0,6			15,5	
السعودية												
الصومال	33,3	40,7	40,7	40,7	46,1		22,3	11,3			12,5	
السودان	31,0	25,5	31,3	31,3	22,2	15,2	12,1	5,0	4,9	4,9	4,2	
سوريا	23,2	20,9	29,7	17,0	46,0	40,0	40,9	42,6	31,4	31,4	25,9	
تونس	9,6	8,2	8,2	8,2	7,1	1,7		2,6	2,1	2,1		
الإمارات												
فلسطين												
اليمن	41,2	41,2	41,2	41,2		16,7					3,3	
شمال أفريقيا	19,2	23,3	28,6	35,1	16,1	23,3	29,6	13,2	18,6	20,6	22,8	
العالم	22,5	26,8	31,3	24,7	23,7	29,0	32,2	24,0	25,6	28,7	34,8	

الإطار عددا: العمل المستقل

العمل المستقل = المؤجرون + العاملون لحسابهم الخاص + أعضاء التعاونيات المنتجة + أفراد الأسرة المساهمون.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لنبز التطور الحاصل في هذا المجال والذي يبرز بالخصوص أن:

- نسبة العمل المستقل على المستوى العالمي قد ارتفعت من ٢٢,٥ في المئة خلال السبعينيات إلى ٣١,٣ في المئة خلال التسعينيات ثم تراجعت إلى حوالي ٢٤,٧ في المئة في أواسط سنة ٢٠٠٠. أما في بلدان شمال أفريقيا فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً متواصلاً وبلغت ٣٥,١ في المئة خلال سنة ٢٠٠٠.
- هذه النسبة تتراوح، في البلدان العربية وفق آخر البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، بين ٦١ في المئة في جزر القمر و٢,٦ في المئة في قطر. ويبرز الجدول الفوارق بين بلدان الخليج العربي ذات الدخل المرتفع التي تتميز بضعف نسبة المستقلين وبقية البلدان العربية الأخرى.
- تعتبر نسبة العمل المستقل لدى النساء مرتفعة في كل من مصر والمغرب وعمان، حيث تبلغ هذه النسب، على التوالي، ٦٣,٧ و٤٩,٨ و٤٦,٦ في المئة من العمل النسائي غير الفلاحي. علماً أن البيانات المتوفرة على هذا المستوى لا تخص سوى ٦ بلدان عربية.
- نسبة النساء من مجموع العمل المستقل خارج قطاع الفلاحة وتوابعها تبقى في كل الدول العربية المدرجة في الجدول دون المتوسط العالمي (٤٠,٥٪)، ويبدو ذلك مرتبطاً بضعف نسب مشاركة المرأة في قوة العمل في العالم العربي بصفة عامة. وتتراوح هذه النسبة بين ١٥,٥٪ في قطر و٢٥,٩٪ في تونس.

الباب الثالث

المؤشرات المتعلقة بتقدير
مساهمة القطاع غير المهيكل
في الناتج المحلي الإجمالي

١. المقاربة في نظام الحسابات الوطنية:

خصص نظام الحسابات الوطنية^{١٠}، فضلاً كاملاً للجانب غير المهيكل من الاقتصاد (الفصل ٢٥).

وقد تم تعريف القطاع غير المهيكل بوضوح «كقطاع فرعي للمنشآت غير المكوّنة في شكل شركات في القطاع المؤسسي والأسر». ولئن يمكن قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسهولة نسبية في أغلب مكوناته، فإن ذلك ليس بالهين بالنسبة لفئة العمالة غير المهيكلة خارج القطاع غير المهيكل، التي تتوزع على جميع القطاعات المؤسسية لنظام الحسابات الوطنية، والتي تتألف من:

١. العمال غير المهيكلين في القطاع المهيكل،
٢. عمال المنازل،
٣. المنتجون سلع الاستهلاك الحصري لأسرهم (في القطاع الأول وفي القطاع الثاني).

أفريقيا جنوب الصحراء ٢٥,٢ في المئة في أمريكا اللاتينية والكارايب. وتقدر هذه المساهمة بـ ٣٤,١ في المئة من مجمل القيمة المضافة في تونس و٣٠,٤ في المئة في الجزائر في حين أنها لا تتجاوز ١٦,٩ في المئة في مصر.

وبلغت نسبة مساهمة القطاع غير المهيكل غير الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ٢٣,٩ في المئة في بلدان أفريقيا الشمالية المشمولة بالدراسة. وقد تراوحت بين ٢٩,٨ في المئة في تونس و١٤,٧ في المئة في مصر مروراً بـ ٢٧,١ في المئة في الجزائر. أما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فإن هذه المساهمة قد بلغت ٣١,٣ في المئة مقابل ٢٤ في المئة في أمريكا اللاتينية والكارايب، في حين أنها لم تتعدّ ١٠,٧ في المئة في البلدان الصاعدة.

٢. التقديرات في الطريقة التجريبية

(EMPIRICAL): قياس الإحصاء الاقتصادي

للاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل (SHADOW)

(ECONOMY): مقياس شنايدر

بالنسبة لفريديريتش شنايدر^{١١}، يتكوّن الاقتصاد الخفي من كل المنتجات الموجهة إلى سوق السلع والخدمات المشروعة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات العمومية بهدف:

- عدم خلاص الضرائب والمعايير الأخرى،
- عدم خلاص مساهمات الضمان الاجتماعي،
- عدم تطبيق تشريعات العمل كأجر الأدنى ومدّة العمل ومعايير التغطية الاجتماعية...

• عدم الخضوع إلى بعض الواجبات الإدارية.

وهو ما يقصي المنتجات غير المشروعة، أي الأنشطة التي تتطابق مع الجرائم العادية كالسرقة والاتجار في المخدرات وغيرها. كما يتم إقصاء كامل الاقتصاد الأسري غير المهيكل والمتضمّن الأسر المنتجة لسلع وخدمات. وتتأسس المنهجية التجريبية المتوخاة من قبل شنايدر على الطريقة غير المباشرة للقياس، والتي تعتمد على النظرية الإحصائية للمتغيّرات الخفية (NON-OBSERVABLE VARIABLES) التي تعتبر أن أسباباً متعدّدة تفسّر وجود الاقتصاد الخفي ونموّه، وأنه يمكن تقديرها من خلال متغيّرات ملحوظة ومؤشرات متوقّرة^{١٢}.

وبالنسبة للبلدان النامية فقد تم استعمال الأسباب الستة الآتية:

١. وزن الضرائب المباشرة (نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي)،
٢. حجم القطاع العمومي (نسبة الاستهلاك العمومي من الناتج)،
٣. الحربة الضريبية (نسبة المداخل الضريبية من الناتج)،
٤. كثافة التنظيمات الإدارية،
٥. حرية المبادرة

جدول عدد ١٥ : مساهمة القطاع غير المهيكل في الناتج المحلي

الإجمالي والقيمة المضافة

المساهمة لقطاع غير المهيكل (بما في ذلك القطاع الفلاحي) من الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة لقطاع غير المهيكل غير الفلاحي في القيمة المضافة الإجمالية	المساهمة لقطاع غير المهيكل (بما في ذلك القطاع الفلاحي) من الناتج المحلي الإجمالي	البلدان
23,9	27,1	35,8	شمال أفريقيا
27,1	30,4	37,9	الجزائر (2003)
14,7	16,9	27,8	مصر (2008)
29,8	34,1	41,8	تونس (2004)
31,3	50,2	63,6	أفريقيا جنوب الصحراء
24	25,2	29,2	أمريكا اللاتينية
10,7	13,9	19,5	البلدان الصاعدة

المصدر: «انعدام الهيكلية بعد ٤٠ سنة من النقاش» - جاك شارم.

يتضح من الجدول السابق والذي لا يتضمن سوى بيانات مقتضبة حول المنطقة العربية، أنّ مساهمة القطاع غير المهيكل، بما في ذلك القطاع الفلاحي، تبلغ ٣٥,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة شمال أفريقيا المشتملة على مصر وتونس والجزائر. وتتراوح هذه المساهمة بين ٤١,٨ في المئة في تونس سنة ٢٠٠٤ و٢٧,٨ في المئة في مصر سنة ٢٠٠٨. وعلى سبيل المقارنة، فإن هذه المساهمة بلغت ٦٣,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في حين أنها لم تتجاوز ٢٩,٢ في المئة في بلدان أمريكا الجنوبية والكارايب. وعلى مستوى الإنتاج، يبرز الجدول أن متوسط مساهمة القطاع غير المهيكل غير الفلاحي في القيمة الإضافية الإجمالية في بلدان شمال أفريقيا الثلاثة تبلغ ٢٧,١ في المئة مقابل ٥٠,٢ في المئة في بلدان

١٢. حسب جاك شارم، تعتبر هذه الطريقة مفيدة لتقدير تقريبي لمساهمة الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي، فإن مقارنتها مع تقديرات المقارنة في الحسابات الوطنية، المعتمدة على الناتج المحلي الإجمالي الجاري، تبقى صعبة التأويل باعتبار أن الحسابات الوطنية تتضمن جزءاً من الاقتصاد الخفي وغير المشروع.

١٠. انظر التنقيح الرابع لنظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣، والتنقيح الخامس لنظام الحسابات الوطنية ٢٠٠٨.

١١. «THE SHADOW ECONOMY» - FRIEDRICH SHNEIDER & COLIN C. WILLIAMS - IEA - «٢٠١١» - THE INSTITUTE OF ECONOMIC AFFAIRS.

٦. وضع الاقتصاد من خلال مؤشرات نسبة البطالة والناتج الفردي ونسبة المشاركة في قوة العمل والكتلة النقدية خارج البنوك. ويبرز الجدول التالي تطور نسبة الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظلّ في البلدان العربية حسب مؤشر شنايدر:

جدول عدد ١٦: الاقتصاد الخفيّ في البلدان العربية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧

الترتيب الدولي من 151 دولة	المعوسط	السنوات									البلد
		2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
23	17,9				17,1	17,4	17,8	18,2	18,4	18,6	البحرين
24	18,1	16,8	17,4	17,4	17,7	18,3	19,2	18,7	18,4	18,7	السعودية
28	18,4		17,6	18	18,3	18,4	18,5	18,5	18,9	19,1	عمان
29	18,5	17,2	17,5	18	18,3	18,7	18,9	19,2	19,4	19,4	الأردن
32	18,8			18	17,4	19,6	19	19,3	19		قطر
34	19,1	18,5	18,7	19	19,1	19,3	19,1	19,2	19,3	19,3	سوريا
36	19,4		17,9	18,1	18,8	19,3	20,3	20,2	20,1	20,1	الكويت
47	25,9		23,5	24,8	25,4	26,3	27,4	27	26,4	26,3	الإمارات
52	27,1	26,8	26,8	26,6	27	27	27,2	27,3	27,4	27,7	اليمن
76	32,5	31,2	31	31,1	31,7	32,5	33,3	33,8	34,1	34,2	الجزائر
79	33,1	32	32,8	32,4	32,4	33,2	33,5	33,7	34,1	34,1	لبنان
84	33,7	30,9	32	33,1	33,9	34,9	33,8	34,5	35,1	34,7	ليبيا
	34,1									34,1	السودان
89	34,9	33,1	34,1	34,8	35	35,4	35,7	35,2	35,1	35,5	مصر
90	34,9	33,1	33,1	34,9	34,2	35	35,5	35,7	36,4	36,5	المغرب
	35,1		31,7	34,4	35,1	35,8	35,8	36	36,1	35,5	موريتانيا
97	37,2	35,4	35,9	36,7	36,9	37,4	37,8	37,8	38,4	38,7	تونس
102	38,7	39,4	38,4	38	39	37,6	37,7	39	39,6	39,3	جزر القمر
	29,8	31,6	31,35	31,1	29,35	29,75	30,35	30,5	30,75	34,1	الوسيط
	27,6	28,6	27,2	27,2	26,9	27,4	27,7	27,8	28,0	27,3	متوسط البلدان العربية
	33,1	31	31,9	32,5	32,9	33,3	33,6	33,6	33,7	34	المتوسط العالمي

المصدر: دراسة شنايدر و بواهن و مونتينيرو «الاقتصاد الخفيّ في العالم : تقديرات لـ ١٦٢ دولة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧» - البنك الدولي ٢٠١٠

ويستنتج من الدراسة حول الاقتصاد الخفي (ÉCONOMIE NON OBSERVÉE – SHADOW ECONOMY) خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧ ما يأتي:

١. الاقتصاد الخفي يمثل نسبة هامة من الاقتصاد العالمي، حيث يبلغ المتوسط غير المرجح لمجموع ١٦٢ دولة ٣٣,١٪. وينخفض هذا المتوسط العالمي إذا ما تم الأخذ بالاعتبار الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة إلى ١٧,٢٪ من الناتج الإجمالي. أما بالنسبة للبلدان العربية، فإن متوسط حجم القطاع (متوسط غير مرجح) يبلغ ٢٧,٦٪.

كما تبرز الدراسة أن المتوسط الدولي قد شهد منحى يتجه نحو الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧. أما بالنسبة لمتوسط البلدان العربية فإن منحى المتوسط يبرز شبه استقرار بفعل الارتفاع الذي شهده معدل سنة ٢٠٠٧.

٢. في ما يتعلق بأسباب ومحددات أهمية هذا القطاع، فإنها عديدة ومتداخلة ومختلفة باختلاف خصائص البلدان والمناطق، ولكنها تبرز بصفة خاصة تأثير الإجراءات والتدابير الحكومية لا سيما في ميدان الضرائب والتراتب والجراءات.

٣. رغم الفوارق الجهوية في مستوى الاقتصاد غير المهيكل، فإن هناك تجانساً واضحاً على مستوى التجمعات الإقليمية الكبرى. فتسجل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أعلى نسب عدم الهيكلية، بينما تسجل بلدان منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أدنى معدل نسب عدم الهيكلية. ويبرز الرسم البياني التالي أن نسبة الاقتصاد الخفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولئن تفوق المتوسط العالمي ومتوسط البلدان المتقدمة وبلدان شرق آسيا والمحيط الهادي، فإنها تبقى في مستوى أدنى من متوسطات بلدان أمريكا اللاتينية والكارايب ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وتجدر الإشارة، في هذا المجال، إلى أنه يجب توخي البعض من الحذر في تأويل المعدلات المنخفضة نسبياً لمساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي ومدى دلالتها على انخفاض نسب انعدام الهيكلية وذلك في البلدان النفطية، وبالتحديد في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبصفة أقل في الجزائر وليبيا، وذلك لأهمية مساهمة الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. كما يجدر التعمق في دلالة هذه المعدلات المنخفضة لعدم الهيكلية، والتي قد تفسر إلى حد ما بضعف إنتاجية الأنشطة غير المهيكلية، وضعف قيمة تبادل منتوجاتها، وبالتالي ضعف دخل العاملين بها وعدم تمتعهم بحقوقهم الأساسية في العمل.

أما الرسم البياني التالي، فإنه يشير إلى أنّ متوسط نسبة الاقتصاد الخفي في البلدان العربية قد شهد منحى يتجه نحو الانخفاض بين سنتي ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٤، فإنه اتخذ اتجاه تصاعدياً خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وبالمقابل فإن المتوسط العالمي قد شهد انخفاضا يكاد يكون متواصلاً بين سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٧. (ما عدا بالنسبة لسنة ٢٠٠٢).



الباب الرابع

الترابط بين القياسات

قيمة وسيطها.

- القطاع عدد ٢ يشمل البلدان التي تسجل قيمة المتغير ١ مستوى أعلى من قيمة الوسيط بينما تسجل قيمة المتغير ٢ مستوى أدنى من الوسيط.
- القطاع عدد ٣ يشمل البلدان التي تسجل قيمة المتغير ١ بها مستوى أدنى من الوسيط بينما تسجل قيمة المتغير ٢ مستوى أعلى من الوسيط.

- القطاع عدد ٤ يشمل البلدان التي تسجل بها قيمة كل من المتغيرين مستوى أدنى من قيمة وسيطها.

ويمثل الخط الأزرق خط الانحدار. فإذا كان انتشار القيم الملاحظة قريبة من هذا الخط فإن ذلك يدل على احتمال كبير لوجود علاقة سببية بين المتغيرين. وأما إذا ما توزعت نقاط القيم الملاحظة بشكل متباعد عن ذلك الخط فيعني ذلك أن هناك احتمالاً ضعيفاً لوجود علاقة ترابط بين المتغيرين.

كما تجدر الإشارة إلى أن منحى خط الانحدار يبين إن كانت العلاقة بين المتغيرين، إن وجدت، علاقة إيجابية (أي إذا ارتفعت قيمة المتغير الأول ترتفع قيمة المتغير ٢) أو سالبة (أي إذا ارتفعت قيمة المتغير ١ تنخفض قيمة المتغير ٢).

ويبرز هذا المثال تواجد ٩ بلدان من ١١ بلداً في العينة في القطاعين المتقابلين ٢ و٣ وذلك دليل على احتمال كبير لوجود ترابط متين بين المتغيرين. أما النقاط البعيدة عن خط الانحدار مع تجمع هام لبقية البلدان فإنها تثبت وجود حالات استثنائية لبلدان تنفرد بأوضاع خصوصية لا تنسجم مع الخصائص العامة للعينة، على غرار البلدين عدد ٧ وعدد ٥.

تنبيه: لا بد من الإشارة إلى أنّ الترابط بين متغيرين لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينهما. فقد يكون الترابط قوياً بين المتغيرين لأن علاقة سببية تجمع كلاً منهما بمتغير ثالث يؤثر عليهما معاً.

ويبرز الجدول التالي نسب عدم الهيكلية لبعض البلدان العربية التي أوردتها الدراسة المشار إليها أعلاه وفق كل من التقديرات التقريبية الثلاثة.

خصص هذا الباب لمحاولة البحث عن مدى الترابط بين التقديرات التقريبية المختلفة. ويبين الجدول التالي نتائج مقارنة نتائج المقاربات الثلاث لتقدير العمل غير المهيكل في مختلف مناطق العالم. وقد ورد في دراسة نشرها البنك الدولي حول العمل غير المهيكل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجدول عدد ١٧: نسبة العمال لحسابهم الخاص والعمال غير المساهمين في أنظمة ضمان اجتماعي والإنتاج غير المصرح به حسب المناطق

المجموعة	نسبة العمال لحسابهم الخاص	نسبة العمال غير المساهمين في أنظمة ضمان اجتماعي ¹⁶	نسبة الإنتاج غير المصرح به من الناتج المحلي الإجمالي
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	32,4	-	27,7
منها	3,8	-	20,1
بقية بلدان المنطقة ¹⁸	36,5	65	36,2
البلدان المتقدمة	13,4	9,3	16,6
أوروبا وآسيا الوسطى	22,7	33,2	38,9
أمريكا اللاتينية والكارييب	33,1	73,6	43,9
شرق آسيا والمحيط الهادي	56,3	75	32,8
أمريكا الجنوبية	71,7	-	37
أفريقيا جنوب الصحراء	80,8	93,2	42,2

المصدر: «الكفاح من أجل وظائف أفضل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» البنك الدولي ٢٠١٤.

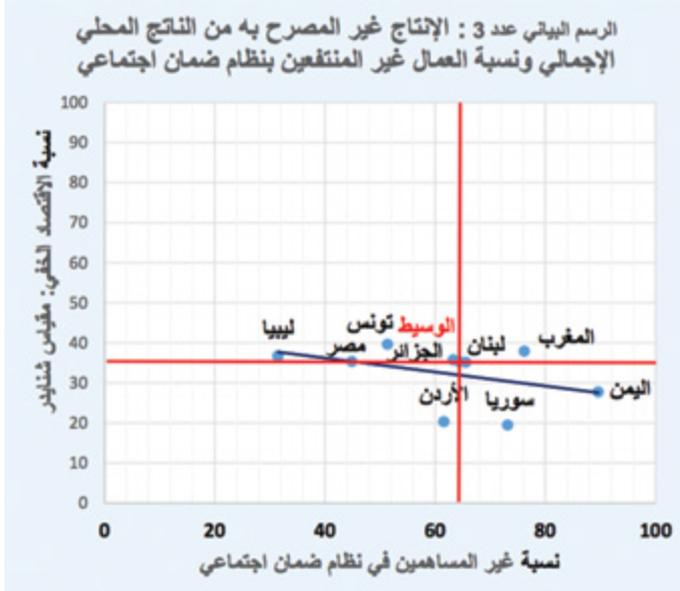
فبالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبرز الجدول أن هناك تطابقاً بين نسبي عدم الهيكلية من خلال نسبة العمل للحساب الخاص ونسبة للاقتصاد الخفي في بلدان المنطقة التي لا تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي. في حين تبلغ نسبة غير المساهمين في أنظمة الضمان الاجتماعي قرابة ثلثي قوة العمل في هذه المجموعة من البلدان نفسها. أما بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فإن المقاربة في انعدام التغطية الاجتماعية وفي العمل المستقل، تبرزان نسباً مرتفعة جداً من عدم الهيكلية، بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالى النصف على مستوى الاقتصاد الخفي. وقد يُفسر ذلك بالضعف الفادح للإنتاجية في القطاع غير المهيكل في هذه البلدان.

الإطار عدد ٢: قراءة الرسوم البيانية المتعلقة بالترابط بين المتغيرات:

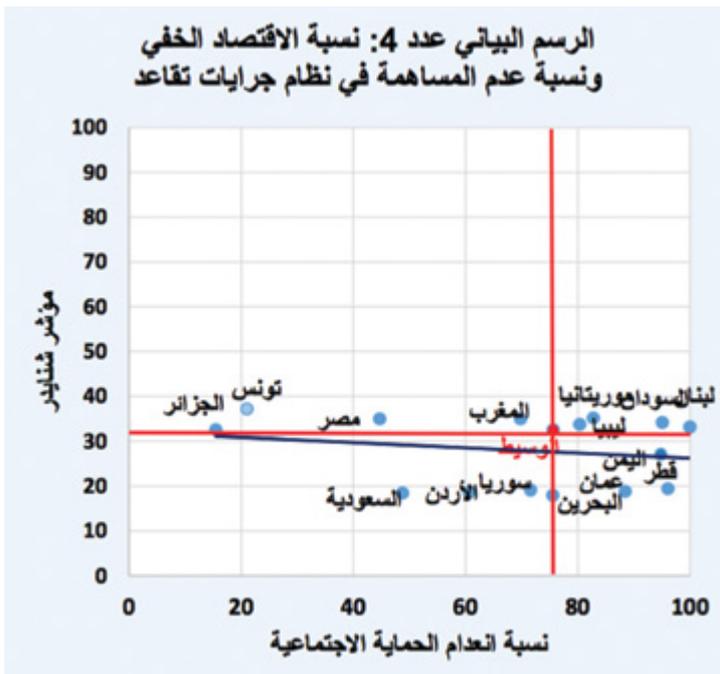
لإبراز الترابط بين متغيرين من عدمه اخترنا استعمال هذا النوع من الرسوم البيانية الذي يبين انتشار البيانات المتعلقة بمجموعة البلدان التي تتوفر فيها البيانات لكل من المتغيرين (VARIABLES) ثم رسم خطين أحدهما عمودي والآخر أفقي يمثلان وسيطي كل من المتغيرين. والوسيط (MEDIAN) هو الرقم الذي يفصل النصف الأعلى من العينة عن النصف الأقل بحيث يتساوى على طرفه عدد القيم بعد ترتيبها تصاعدياً. وبذلك نتحصل على ٤ قطاعات:

- القطاع عدد ١ يشمل البلدان التي تفوق بها قيمة كل من المتغيرين

وقد حاولنا مزيد التعمق في البحث عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المتعلقة بمؤشر عدم المساهمة في نظام جريبات تقاعد من قوّة العمل (10 سنو فأكثر) الواردة في قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية. وطبقاً لذلك يصبح الرسم البياني كما يأتي:



رغم تغير الفترة الزمنية ومصادر المعطيات التي اعتمدها لبيان غياب الحماية الاجتماعية، فإن منحى خط الانحدار لم يتغير كثيراً متخذاً شكلاً يوحي بعلاقة سالبة شديداً ما، في حين أنه من البديهي أن انعدام الحماية الاجتماعية مرتبط بأهمية الاقتصاد غير المهيكل مثلما أثبتته الدراسة التي تمت الإشارة إليها والتي أثبتت علاقة موجبة بين المؤشرين كما يمثله الرسم البياني التالي الوارد فيها.



جدول عدد 18: نسبة الإنتاج غير المصرح به من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العمال غير المنتفعين بنظام ضمان اجتماعي

البلدان	نسبة الإنتاج غير المصرح به (2007-1999)	نسبة العمال غير المنتفعين بنظام ضمان اجتماعي (2007-2000)	نسبة العمل المستقل
ليبيا	36,7	31,5	..
مصر	35,3	44,9	37,8
تونس	39,6	51,4	34,2
الأردن	20,3	61,6	..
الجزائر	35,7	63,3	67,1
العراق	-	64,4	..
لبنان	35,1	65,5	15,6
سوريا	19,5	73,2	53,9
المغرب	37,9	76,2	37,3
قطر	-	86	35,6
اليمن	27,7	89,6	32,4

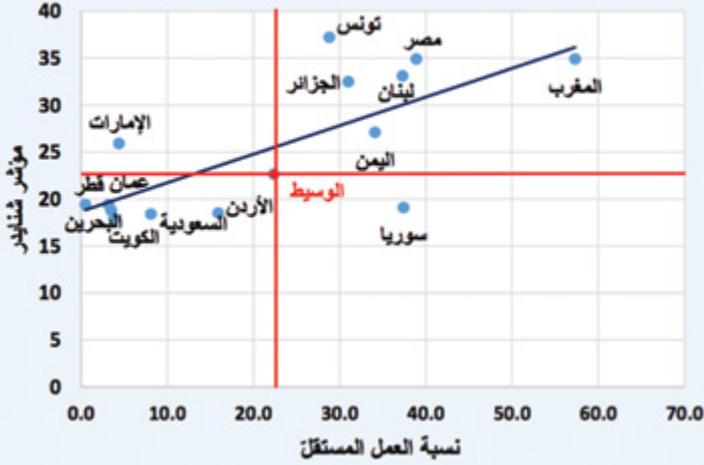
المصدر: «الكفاح من أجل وظائف أفضل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» البنك الدولي 2014.

الاقتصاد الخفي وانعدام التغطية الاجتماعية:

ويتبين من البيانات الواردة في الدراسة نفسها المشار إليها أعلاه، أن نسبة العاملين غير المنتفعين بالتغطية الاجتماعية تبدو مرتفعة جداً في البلدان العربية، ما يؤشر إلى نسبة انعدام هيكلية مرتفعة جداً من هذه الزاوية. ويبين الرسم البياني التالي، وفقاً لدراسة البنك الدولي المشار إليها، أنه باعتماد خطّي الوسيطين تتواجد 6 بلدان، من مجموع 8 بلدان تتضمنها العينة، أي في 70 في المئة من الحالات، في قطاعين متقابلين من القطاعات الأربعة للرسم، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ترابط بين المتغيرين. ويشير هذا التوزيع إلى أن:

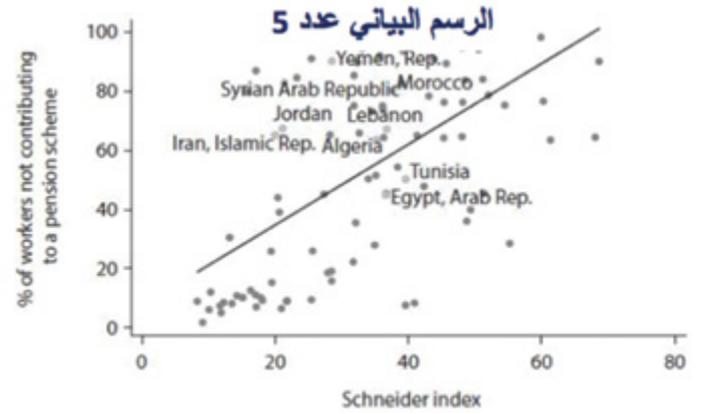
- الجزائر ومصر وتونس وليبيا تتواجد في القطاع الذي يشير إلى نسب انعدام التغطية الاجتماعية ضعيفة نسبياً مع مستويات مرتفعة نسبياً من الإنتاج غير المصرح به وفقاً لمقياس شنايدر. وقد يوحي ذلك بأن جزءاً من العاملين في القطاع غير المهيكل قد يكونون منتفعين بتغطية اجتماعية في هذه البلدان.
 - وبالمقابل تتواجد كل من اليمن وسوريا في القطاع الذي يتميز بارتفاع نسب انعدام التغطية الاجتماعية مع نسب منخفضة من الاقتصاد الخفي. وقد يوحي ذلك بأن مستوى انعدام الحماية الاجتماعية يبقى ضعيفاً وأن أجزاء من العاملين في القطاع المهيكل لا ينتفعون بتغطية اجتماعية. كما يمكن أن يفسر ضعف نسبة الاقتصاد الخفي بضعف إنتاجية الأنشطة غير المهيكلة.
 - المغرب من جهة والأردن من جهة أخرى تمثلان حالتين استثنائيتين. فالمغرب تسجل ارتفاعاً في النسبتين، وهو ما يؤشر إلى ارتفاع نسبة الهيكلية فيها من زاويتي التحليل معاً. أما الأردن فإنها تسجل نسبتي دون مستوى الوسيطين بما يوحي بنسبة عدم هيكلية ضعيفة نسبياً من الزاويتين.
- أما توزيع البلدان حول خطّ الانحدار فإنه يوحي، رغم قلة بلدان العينة،

الرسم البياني عدد 6 : نسبة الاقتصاد الخفي ونسبة العمل المستقل



وقد تفسر هذه النتيجة المغايرة للبلدان العربية بالمقارنة مع أغلبية بقية البلدان التي أدرجت في دراسة البنك الدولي، (حيث إن انخفاض نسبة اقتصاد الظل لا يقابلها بالتوازي انخفاض في نسبة انعدام الهيكلة بل نجد أحياناً بلداناً قد يعتبر الاقتصاد الخفي فيها ضعيفاً ولكنها تسجل نسباً مرتفعة جداً من عدم التغطية الاجتماعية على غرار أغلب بلدان الخليج)، بقصور في نظم الحماية الاجتماعية ووجود بعض الفئات من العاملين في القطاعات المهيكلة لا تنتفع بتغطية اجتماعية حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع. وقد يعود ذلك في حالة بلدان الخليج إلى أهمية العمالة المهاجرة خاصة في قطاع البناء والعمال المنزليين في أسواق العمل في هذه البلدان. كما أن ضعف نسب الاقتصاد الخفي لهذه البلدان قد يكون نتيجة أهمية الموارد النفطية في اقتصاداتها وأن الأنشطة المرتبطة في القطاع النفطي تنتمي في أغلبها إلى القطاع المهيكل.

ويمكن أن نلخص هذا الباب بما جاء في دراسة «الكفاح من أجل وظائف أفضل» التي أصدرها البنك الدولي سنة ٢٠١٤، بأنّ «النموذج لبلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو بلد ينتج ثلث ناتجه ويشغل ثلثي قوّة عمله بصفة غير مهيكلة».



الاقتصاد الخفي والعمل المستقل:

يتضح من الرسم البياني التالي أن العلاقة بين الاقتصاد الخفي والعمل المستقل تبدو أكثر وثوقاً، وأن المنحنى ذو اتجاه تصاعدي، وهو ما يشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة العمل المستقل، فإن نسبة الاقتصاد الخفي ترتفع. وإذ تضم العينة ١٤ بلداً فإننا نجد ١٢ منها متوزعة على قطاعين متقابلين. وهو ما يمثل نسبة ٨٥ في المئة، ما يؤكد علاقة الترابط بين المتغيّرين.

كما يشير الرسم إلى أن:

- اليمن ولبنان والجزائر ومصر وتونس والمغرب تتميز بارتفاع النسبتين بالمقارنة مع الوسيطين.
- ما الأردن والسعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر فإنها تسجل مستويات منخفضة نسبياً على صعيد المتغيّرين.
- سوريا تمثل حالة منفردة تتميز بنسبة دون مستوى الوسيط من الاقتصاد الخفي، ولكنها تسجل نسبة مرتفعة من العمل المستقل تعادل تقريباً نسب لبنان واليمن.
- وبالمقابل تمثل الإمارات حالة مغايرة، حيث تتميز بنسبة أعلى من الوسيط على مستوى الاقتصاد الخفي، ولكن نسبة العمل المستقل فيها تبدو ضعيفة جداً على غرار بقية بلدان الخليج العربي.

الباب الخامس

المؤشرات ذات العلاقة بالعمل
غير المهيكل

جدول عدد ١٩: البيانات السكانية

البلدان	مجموع السكان	نسبة السكان من 0 إلى 14 سنة	نسبة السكان من 15 إلى 64 سنة	نسبة السكان من 65 فما فوق	نسبة النمو السنوي للسكان	نسبة السكان في الريف		
						2005	2010	سنة 2014 أو آخر سنة
الجزائر	38 934 334	28,2	65,9	5,8	1,9	36,2	32,5	29,9
البحرين	1 361 930	21,2	76,4	2,4	0,9	11,6	11,5	11,3
جزر القمر	769 991	40,5	56,7	2,8	2,4	72,2	72,1	71,8
جيبوتي	876 174	33	62,8	4,11	1,3	23,3	23,1	22,7
مصر	89 579 670	32,9	61,8	5,2	2,2	57	57	56,9
العراق	34 812 326	41,1	55,8	3,1	3	31,2	31	30,7
الأردن	6 607 000	35,8	60,4	3,8	2,3	18,8	17,5	16,6
الكويت	3 753 121	22,5	75,6	1,9	4,3	1,8	1,7	1,7
لبنان	4 546 774	24,1	67,8	8,1	1,2	13,4	12,8	12,3
ليبيا	6 258 984	29,7	65,9	4,4	-0,1	23,1	22,3	21,6
موريتانيا	3 969 625	40,3	56,5	3,2	2,5	46,9	43,3	40,8
المغرب	33 921 203	27,3	66,6	6,1	1,4	44,9	42,3	40,3
عمان	4 236 057	21,1	76,4	2,5	8,1	27,6	24,8	22,8
قطر	2 172 065	15,3	83,5	1,2	3,3	2,6	1,4	0,8
السعودية	30 886 545	28,8	68,4	2,8	2,2	19	17,9	17,1
الصومال	10 517 569	46,9	50,3	2,8	2,4	68,8	62,7	60,9
السودان	39 350 274	40,9	55,8	3,3	2,1	67,2	66,9	66,4
سوريا	22 157 800	36,8	59,3	3,9	1,7	46,2	44,4	42,8
تونس	10 996 600	23,3	69,2	7,5	1,0	34,8	34,1	33,4
الإمارات	9 086 139	13,8	85,1	1,0	0,5	17,7	15,9	14,7
فلسطين	4 294 682	40,6	56,5	2,9	3,0	26,9	28,9	25
اليمن	26 183 676	40,6	56,6	2,8	2,5	71,1	68,3	66
العالم العربي	385 272 539	33,3	62,4	4,3	2,2	44,5	43,7	42,6
العالم	7 260 710 677	8,1	65,5	26,4	1,2	51,0	48,5	46,6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ومن جهة أخرى، فإنّ الحراك السكاني من الريف إلى المدينة والذي يتبيّن من الانخفاض المتواصل لنسب السكان بالوسط الريفي يحيل بالضرورة على التساؤل حول قدرة المدن والقطاع المهيكّل في المناطق الحضرية على استيعاب فائض السكان والعمالة القادمة من الريف والتهيؤ لتشغيلها وإسكانها في ظروف لائقة. ويؤشر ذلك إلى احتمال تطور واسع في رقعة العمل غير المهيكّل في المدن عند ضعف قدرة أسواق العمل المهيكّلة على مواجهة الطلب الإضافي للعمل الناتج من هذا الحراك. كما يتسبب ذلك في ظهور العشوائيات وتطورها واتساع مظاهر عدم الهيكّلة فيها في الشغل أو في المشهد العمراني. كما ينتج ذلك نوعاً من التفرقة الاجتماعية في السكنى ويحدّ من الاختلاط الاجتماعي الذي كانت تتميز به المدن العربية والذي يُعدّ من مقومات التماسك والتضامن الاجتماعيين.

تفيد عديد الدراسات الأكاديمية أو التي تنشرها المنظمات الدُوليّة أنّ هناك عناصر ذات أبعاد مختلفة ترتبط بالعمل غير المهيكّل، وتؤثر سلباً أو إيجاباً على حجمه ومدى مساهمته في الاقتصاد وتطوره. فعلى سبيل المثال، كلما كان مستوى التنمية المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً، فإن احتمال وجود حجم واسع من العمل غير المهيكّل يكون أكبر. وبالمقابل فإن ضعف نسب المشاركة في قوّة العمل قد يكون مرتبطاً بارتفاع نسبة انعدام الهيكّلة. لذلك خصصنا هذا الباب لمحاولة تقديم البيانات والمؤشرات التي يحتمل أن تكون في علاقة سببيّة مع ظاهرة انعدام الهيكّلة. وقد تم تبويبها حسب أربعة أصناف كبرى تتمثل في:

- المؤشرات السكانية،
- المؤشرات المتعلقة بالقوى العاملة ونسب المشاركة والعمل والبطالة،
- المؤشرات الاقتصادية والماليّة،
- المؤشرات المتصلة بالجوانب المؤسسية والحوكمة.

١ - المؤشرات السكانية

يبرز الجدول عدد ٢٠ الضغط السكاني الذي ستواصل المنطقة العربية مواجهته، والذي سيكون له بالضرورة انعكاسات هامة على عديد الأصعدة كأسواق العمل والحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والتهيئة الترابية والعمرانية خلال السنوات القادمة وذلك بالنظر، بالخصوص، إلى بقاء نسبة النمو السكاني في مستوى مرتفع (٢,٢) في المئة سنوياً) بالمقارنة مع المتوسط العالمي (١,٢) في المئة سنوياً). ولئن تبقى نسبة السكان في سن العمل (٦٢,٤) في المئة) دون المتوسط العالمي (٦٥,٥) في المئة)، فإن النسبة المرتفعة جداً للشباب الذين يمثلون ثلث السكان حالياً، تؤشر إلى الضغط الكبير الذي ستزداد حدته على أسواق العمل العربية مستقبلاً بوصول الأجيال الجديدة من الشبان والأطفال إلى سن العمل. وإذ تبقى نسبة السكان في المناطق الريفية مرتفعة في عديد البلدان العربية، لا سيما البلدان ذات الوزن السكاني الهام في المنطقة، على غرار مصر (٥٦,٩) في المئة)، والسودان (٦٦,٤) في المئة)، واليمن (٦٦) في المئة)، فإن ذلك يدلّ على احتمال تواصل وجود نسب مرتفعة من انعدام الهيكّلة في هذه البلدان باعتبار أهمية العمل الفلاحي في الوسط الريفي والذي يعتبر غير مهيكّل بالأساس في البلدان النامية. غير أنّ غالب المؤشرات المتعلقة بالعمل غير المهيكّل لا تبرز ذلك باعتباره تقصي العمل الفلاحي من العمل غير المهيكّل.

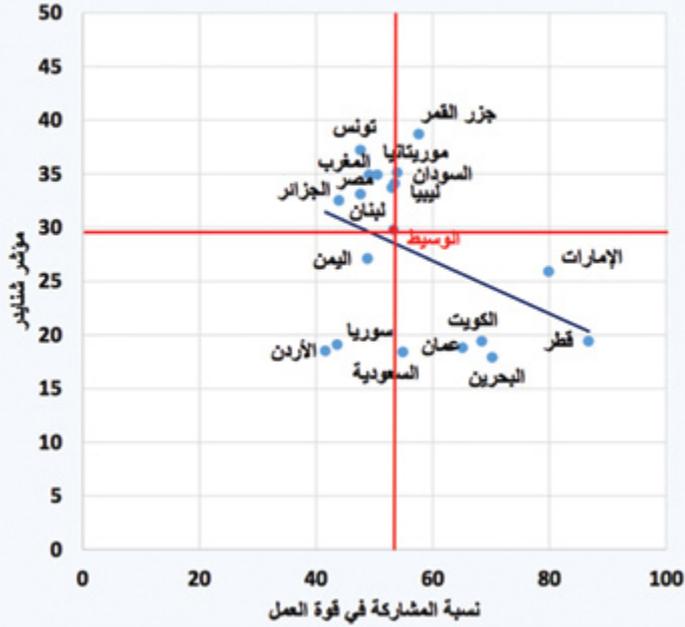
٢ - المؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل

جدول عدد ٢٠: بيانات حول قوة العمل و التشغيل

البلد	قوة العمل	عدد المشتغلين	نسبة المشتغلين من قوة العمل	نسبة المشتغلين حسب القطاعات		
				الزراعة	الصناعة	الخدمات
الجزائر	12 088 383	10 904 327	90,2	10,8	30,9	58,4
البحرين	749 775	694 236	92,6	1,1	35,3	62,4
جزر القمر	256 908	240 405	93,6			
جيبوتي	300 091			
مصر	28 973 542	25 314 970	87,4	29,2	23,5	47,1
العراق	8 381 525	7 034 140	83,9	23,4	18,2	58,3
الأردن	1 717 180	1 498 405	87,3	2	17,5	80,5
الكويت	1 898 673	1 840 380	96,9	2,7	20,6	76
لبنان	1 627 526	1 518 113	93,3	6,3	21	72,6
ليبيا	2 341 149	1 881 673	80,4			
موريتانيا	1 242 430	857 484	69,0			
المغرب	12 255 617	11 139 264	90,9	39,2	21,4	39,3
عمان	1 985 254	1 826 678	92,0	5,2	36,9	57,9
قطر	1 550 928	1 541 983	99,4	1,4	51,9	46,8
السعودية	11 750 920	11 087 388	94,4	4,7	24,7	70,7
الصومال	3 043 455	2 831 878	93,0			
السودان	12 119 685	10 284 742	84,9			
سوريا	6 024 928	5 375 452	89,2	14,3	32,7	53
تونس	3 978 063	3 451 555	86,8	16,2	33,5	49,6
الإمارات	6 232 093	5 998 097	96,2	3,8	23,1	73,1
فلسطين	1 013 786	777 564	76,7	11,5	26,3	62,2
اليمن	7 343 186	6 064 148	82,6	24,7	18,8	56,2
البلدان العربية	126 875 097	112 162 882	88,6			

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي عن إحصائيات منظمة العمل العربية- إحصائيات سنة ٢٠١٣ أو آخر السنة المتوفرة

الرسم البياني عدد 7: نسبة الاقتصاد الخفي ونسبة المشاركة في قوة العمل



فمن الواضح أن منحنى خط الانحدار يبرز علاقة سالبة بين مقياس شنايدر الذي يدل على أهمية مساهمة العمل غير المهيكل في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المشاركة في قوة العمل. أي أنه كلما انخفضت نسبة المشاركة ارتفعت نسبة العمل غير المهيكل. ويبرز انتشار البلدان في الرسم البياني أنّ حوالي ثلاثة أرباع البلدان تتواجد في قطاعين متقابلين، وهو ما يبيّن الاحتمال القويّ لوجود علاقة سببية بين ضعف نسب المشاركة خاصة عند النساء والاقتصاد الخفيّ. وتتوزع البلدان المعنية كما يأتي:

- خلافاً لسوريا والأردن وإلى حد ما اليمن من جهة، ولجزر القمر وإلى حد ما موريتانيا، من جهة أخرى، فإن البلدان الأخرى تتوزع على مجموعتين بصفة متقاربة من خط الانحدار:
- مجموعة تتكوّن من تونس والمغرب ومصر ولبنان والجزائر وليبيا تتميز بانخفاض نسب المشاركة وارتفاع مقياس شنايدر.
- مجموعة دول الخليج العربي التي تتميز بنسب مشاركة مرتفعة نسبياً ومستويات لمقياس شنايدر دون قيمة الوسيط.

البلد	نسبة المشاركة		
	الجملة	النساء	الرجال
الجزائر	43,9	15,2	72,2
البحرين	70,2	39,2	86,9
جزر القمر	57,6	35,2	80,1
جيبوتي	52,0	36,3	67,7
مصر	49,1	23,7	74,8
العراق	42,3	14,9	69,8
الأردن	41,6	15,6	66,6
الكويت	68,4	43,6	83,1
لبنان	47,6	23,3	70,9
ليبيا	53,0	30,0	76,4
موريتانيا	53,9	28,7	79,1
المغرب	50,5	26,5	75,8
عمان	65,1	29,0	82,6
قطر	86,7	50,8	95,5
السعودية	54,9	20,2	78,3
الصومال	56,1	37,2	75,5
السودان	53,5	31,3	76,0
سوريا	43,6	13,5	72,7
تونس	47,6	25,1	70,9
الإمارات	79,9	46,5	92,0
فلسطين	41,2	15,4	66,4
اليمن	48,8	25,4	72,2
البلدان العربية	50.4	23.3	75.4

المصدر: منظمة العمل الدولية تم اعتماد آخر السنة التي تتوفر بشأنها البيانات

يتبين من الجدول ضعف نسب المشاركة في قوة العمل في المنطقة العربية وخاصة عند المرأة. وقد يكون لذلك ارتباط وثيق بأهمية العمل غير المهيكل.

ويبرز الرسم البياني التالي احتمال قوة العلاقة السببية بين العمل غير المهيكل من منظور الاقتصاد الخفي ونسبة المشاركة في قوة العمل.

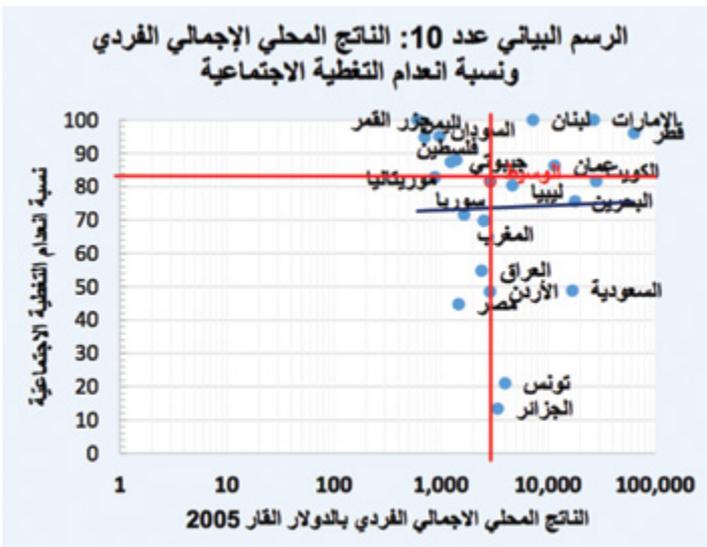
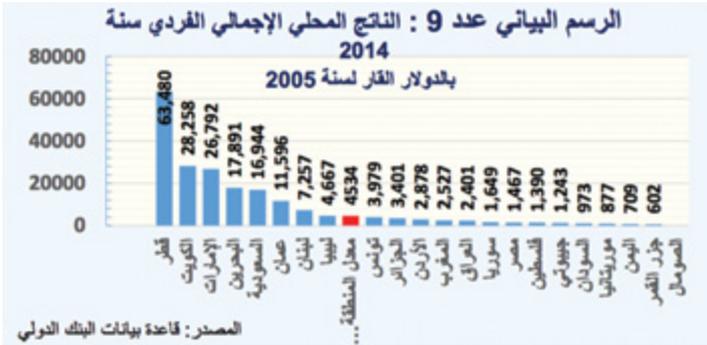
جدول عدد ٢٢: نسب البطالة وبطالة الشباب

البلدان	السنة	نسب البطالة			نسب بطالة الشباب		
		الذكور	الإناث	الجملة	الذكور	الإناث	الجملة
الجزائر	2013	8,4	16,8	9,8	21,0	38,7	24,0
البحرين	2013	4,9	17,7	7,4	25,7	33,0	27,9
جزر القمر	2013	6,4	7,0	6,5	10,3	11,4	10,7
جيبوتي
مصر	2013	7,4	29,3	12,7	25,8	71,1	38,9
العراق	2013	14,3	24,1	16,0	30,0	59,3	34,1
الأردن	2013	10,5	22,1	12,6	28,0	55,9	33,7
الكويت	2013	3,3	2,4	3,1	22,8	12,7	19,6
لبنان	2013	11,0	5,1	6,5	18,8	24,3	20,6
ليبيا	2013	15,3	30,2	19,6	38,5	77,2	57,2
موريتانيا	2013	32,1	28,0	31,0	44,5	38,7	42,9
المغرب	2013	9,0	9,8	9,2	19,0	16,9	18,5
عمان	2013	6,7	15,3	7,9	17,9	32,1	20,5
قطر	2013	0,2	3,4	0,5	0,5	9,7	1,5
السعودية	2013	2,9	21,3	5,7	21,1	55,3	28,7
الصومال	2013	6,7	7,4	6,9	10,2	11,3	10,6
السودان	2013	13,0	20,4	15,2	22,6	27,5	24,5
سوريا	2013	7,7	28,4	10,8	23,2	65,9	29,8
تونس	2013	13,1	17,2	14,2	32,0	29,3	31,2
الإمارات	2013	2,8	8,8	3,8	8,1	17,0	9,9
فلسطين	2013	23,8	21,3	23,4	34,6	56,4	38,3
اليمن	2013	9,9	38,8	17,4	20,3	53,7	29,8
العالم العربي	2014	8,5	21,5	11,4	23,3	48,2	29,3

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي عن منظمة العمل الدولية

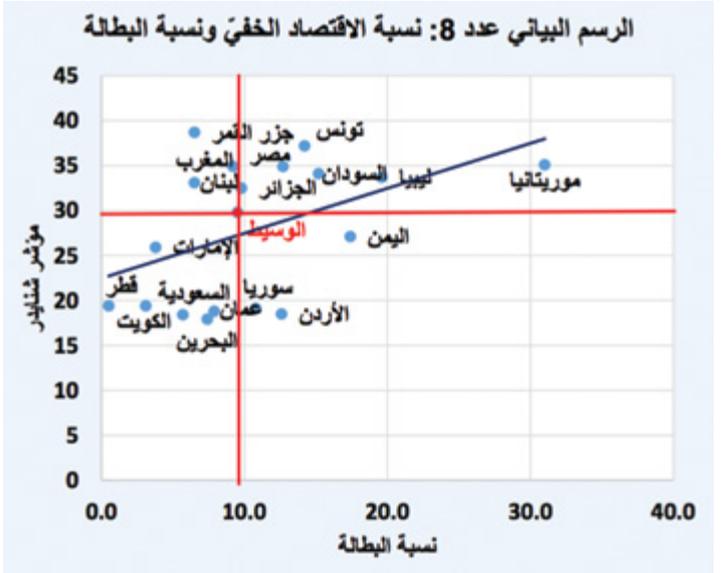
٢. المؤشرات الاقتصادية والمالية والمؤسسية

الناتج المحلي الإجمالي ونسب النمو



يبرز الجدول أهمية نسبة البطالة في البلدان العربية غير الخليجية بصفة عامة. ويقدر متوسط نسبة البطالة بكامل المنطقة العربية بـ ١١,٤٪ سنة ٢٠١٤ مقابل متوسط عالمي بـ ٨,٥٤٪. وتمثل بطالة الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) إشكالا كبيرا يهدد استقرار المنطقة حيث تبلغ نسب البطالة في أوساط هذه الفئة مستويات شديدة الارتفاع خاصة في كل من ليبيا وموريتانيا ومصر وفلسطين والأردن والعراق وتونس حيث تتجاوز هذه النسبة ٣٠ في المئة.

ويبرز الرسم البياني التالي، بالنظر إلى منحى خط الانحدار، العلاقة الإيجابية (بالمعنى الحسابي) بين نسبة العمل غير المهيكل وفق مقياس شنايدر ونسبة البطالة. فكلما ارتفعت نسبة البطالة ترتفع نسبة للاقتصاد غير المهيكل من خلال مقياس شنايدر. وهذا ما يثبت انتشار ثلثا بلدان العينة في القطاعين المتقابلين ١ و٤ باستثناء جزر القمر ولبنان وإلى حد ما المغرب، من جهة، حيث إنها تسجل نسباً مرتفعة من للاقتصاد الخفي، ولكن نسبة البطالة فيها دون مستوى الوسيط، واليمن والأردن وإلى حد ما سوريا، من جهة أخرى، حيث تسجل نسباً عالية من البطالة رغم تدني مستوى للاقتصاد الخفي. أما أغلبية البلدان، فإن تتوزع على مجموعتين كما يأتي: موريتانيا وليبيا والسودان وتونس والجزائر ومصر تسجل مستويات مرتفعة من للاقتصاد الخفي ومن البطالة معاً. - كامل مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أي الإمارات وعمان والبحرين والسعودية والكويت وقطر التي تسجل في الحين ذاته نسباً منخفضة من البطالة ومن للاقتصاد الخفي.



هذا ويمكن مزيد التعمق في هذا الترابط بالاعتماد على النسب الخصوصية للبطالة سواء عند الشباب أو النساء أو الأشخاص في وضعيّة إعاقة، باعتبارها من الفئات التي تسجّل صعوبات أكبر في مجال التشغيل، وهي بالتالي معرضة أكثر للعمل غير المهيكل ولعدم الانتفاع بكامل حقوقها الأساسية في العمل.

قد يتبادر إلى الذهن عند مشاهدة هذا الرسم البياني أن هناك ترابطاً إيجابياً وثيقاً بين ارتفاع الدخل ونسبة انعدام الحماية الاجتماعية، أي أنه كلما ارتفع الدخل ترتفع نسبة انعدام الحماية الاجتماعية. ولكن عند التعمق في المسألة يبدو أن ذلك راجع للأوضاع الخاصة التي تتميز بها البلدان النفطية الخليجية ذات الدخل الفردي المرتفع والتي لم تضع نظماً مساهماتية لتغطية العاملين (وبخاصة عمال المنازل والعمال المهاجرين خاصة في قطاع البناء كما أسلفنا) تمكنهم من جريات شيخوخة. كما تجدر الإشارة إلى الوضعية الخصوصية للبنان والتي تشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى غياب نظام تقاعد فيها في حين أنها تتوفر على نظام خاص بالمستخدمين العموميين. فمن الواضح أنه عندما يتم استبعاد هذه البلدان من الرسم فإن العلاقة بين المتغيرين تتبين بكونها عكسية تماماً أي أن ارتفاع الدخل الفردي يترتب عليه احتمال كبير لانخفاض انعدام التغطية الاجتماعية مثلما يبيّنه الرسم البياني التالي:

وعلى مستوى الترابط بين نسبة العمل المستقل والناتج المحلي الإجمالي الفردي، فإن الرسم البياني أعلاه (والمبني على سلم لوغاريتمي بالنسبة للناتج) يبيّن بصفة جليّة تقارب أغلب البلدان لخط الانحدار، ويوحى اتجاهه باحتمال كبير لوجود علاقة عكسية تربط بين المتغيرين. فنسبة العمل المستقل ترتفع كلما انخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يبرز الرسم تواجد كوكبة البلدان ذات الدخل المرتفع متجمعة في القطاع المتميز بارتفاع مستوى الناتج الفردي وانخفاض مستوى العمل المستقل. وكذلك الشأن بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط والضعيف التي تتجمع في قطاع الرسم المقابل الذي يؤشر إلى انخفاض مستوى الناتج الفردي وارتفاع نسبة العمل المستقل ما عدا بالنسبة للمغرب التي تسجل نسبة مرتفعة من العمل المستقل، رغم أن الناتج الفردي فيها لا يتعد كثيراً عن مستوى الوسيط.

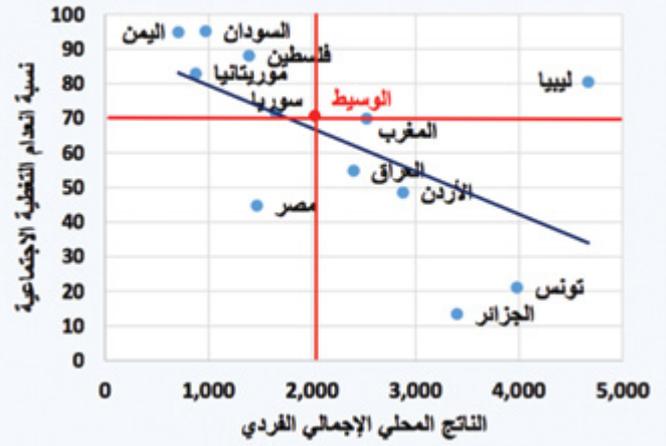
وخلافاً للبلدان الشبيهة، فإن لبنان يسجل نسبة عالية من العمل المستقل رغم أن متوسط الناتج الفردي به يعتبر مرتفعاً نسبياً.

جدول عدد ٢٣: تطور معدل نسبة النمو ٢٠٠٠-٢٠١٤

البلدان	متوسط 2004-2000	متوسط 2005-2009	متوسط 2010-2014
الجزائر	4,8	2,9	3,3
البحرين	4,9	6,1	4,0
جزر القمر	3,9	1,7	2,7
جيبوتي	2,4	4,8	4,8
مصر	3,7	6,0	2,7
العراق	3,6	5,5	6,5
الأردن	5,6	7,4	2,7
الكويت	7,3	3,8	2,7
لبنان	3,9	6,6	3,0
ليبيا	3,7	5,3	2,0
موريتانيا	2,8	6,1	5,4
المغرب	4,7	4,7	3,8
عمان	1,5	5,3	3,5
قطر	6,8	16,3	9,3
السعودية	4,5	5,8	5,2
الصومال	0,0	0,0	0,0
السودان	6,2	8,0	1,1
سوريا	4,3	3,4	0,0
تونس	4,2	4,5	2,3
الإمارات	6,6	3,2	4,5
فلسطين	0,1	3,4	3,8
اليمن	4,3	4,0	-1,3
البلدان العربية	4,7	5,4	4,0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,7	5,1	3,6
كل العالم	3,0	2,2	2,8
شرق آسيا والمحيط الهادي	3,8	3,9	4,6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,5	3,4	3,5
أوروبا وآسيا الوسطى	2,6	1,3	1,3
أفريقيا جنوب الصحراء	4,9	4,8	4,4
الاتحاد الأوروبي	2,3	0,9	1,0

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

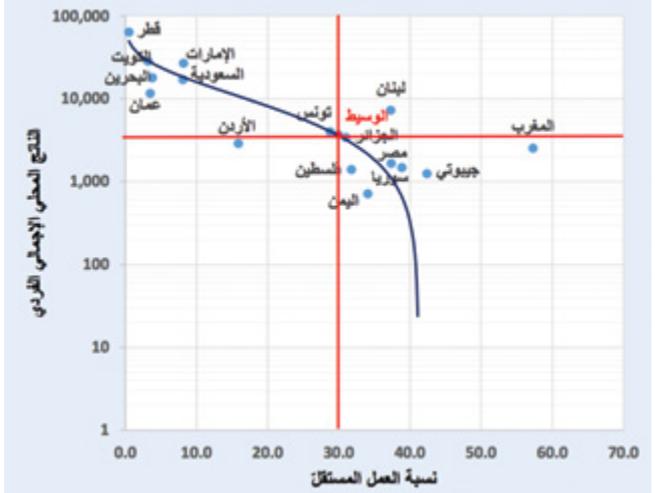
الرسم البياني عدد 11: الناتج المحلي الإجمالي الفردي ونسبة انعدام التغطية الاجتماعية (دون اعتبار دول الخليج)



ويبرز هذا الرسم أن:

- انتشار البلدان يبرز أن أربعة أخماس العينة تتواجد في قطاعين متقابلين وهو ما يوحي بترابط هام بين المتغيرين.
- اليمن والسودان وفلسطين وموريتانيا وسوريا تسجل نسباً منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي الفردي بالتوازي مع نسب مرتفعة من انعدام الحماية الاجتماعية.
- المغرب والأردن والعراق والجزائر وتونس تسجل نسباً مرتفعة نسبياً من الناتج الفردي ونسباً منخفضة من انعدام التغطية الاجتماعية وخاصة الجزائر وتونس نتيجة التقدم النسبي الذي أحرزته كل منهما في مجال التغطية في أنظمة التقاعد للفئات الناشطة.
- أما الحالات المغايرة فإنها تتمثل، من جهة، في ليبيا التي تسجل نسباً مرتفعة من انعدام التغطية الاجتماعية رغم ارتفاع الناتج الفردي بها وهو ما قد يفسر بأهمية العمالة المهاجرة فيها والتي لا تتمتع بتغطية بأنظمة تقاعد، ومن جهة أخرى، في مصر التي تسجل نسبة منخفضة لانعدام التغطية الاجتماعية رغم ضعف الناتج الفردي. وقد يعود ذلك إلى أهمية الاستخدام في القطاع العمومي الذي يوفر نسبة عالية من التغطية الاجتماعية.

الرسم البياني عدد 12: الناتج المحلي الإجمالي الفردي ونسبة العمل المستقل



جدول عدد 24: نسبة السكان الذين لهم علاقة بالبنوك حسب البلدان

جدول عدد 24: نسبة السكان الذين لهم علاقة بالبنوك حسب البلدان

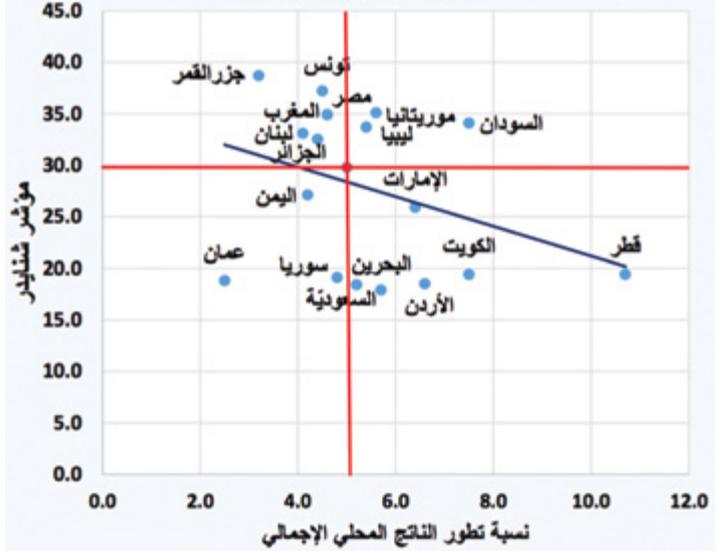
نسبة السكان الذين تحصلوا على قرض بنكي السنة الفارطة	نسبة السكان الذين قاموا بائتمان السنة الفارطة	نسبة السكان الذين لهم حساب جار بالبنوك	البلدان
20,8	40,4	86,8	الكويت
9,2	22,6	73,6	عمان
10,8	19,2	59,7	الإمارات العربية المتحدة
2,1	17,2	46,4	المملكة العربية السعودية
4,3	12,2	39,1	المغرب
11,3	17,1	37	لبنان
1,5	4,3	33,3	الجزائر
3,2	5	32,2	تونس
4,5	8,3	25,5	الأردن
13,1	5,1	23,3	سوريا
4,1	5,5	19,4	فلسطين
8	5,4	10,6	العراق
3,7	0,7	9,7	مصر
0,9	1,1	3,7	اليمن
5	5	18	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5	14	24	أفريقيا جنوب الصحراء
9	11	33	آسيا الجنوبية
8	10	39	أمريكا اللاتينية والكاريبي
9	28	55	شرق آسيا والمحيط الهادي
14	45	89	الاقتصادات المتقدمة

المصدر: الدراسة حول «المؤسسات المصرفية في تونس - أرتور بال» عن «مقياس الإقصاء المالي» - قاعدة البيانات الدولية 2012.

الإقصاء البنكي:

تم اختيار تقديم هذا المؤشر بالنظر إلى أهمية الوصول إلى مؤسسات التمويل في تمكين المنشآت المنتجة من الدخول إلى مساحة الهيكلية والتسجيل والخروج من دائرة الاقتصاد الخفي. ويتبين من الجدول أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل أدنى النسب في العالم للسكان الذين لهم حساب جار في المؤسسات المالية. وكذلك الشأن بخصوص نسبة السكان الذين قاموا بادخار في البنوك خلال السنة السابقة. أما فيما يتعلق بنسبة السكان الذين تحصلوا على قروض خلال السنة السابقة فإنها لا تتعدى 5% في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. كما يتضح جلياً، الفارق بين البلدان العربية النفطية الخليجية، التي يتماثل وضعها من هذه الناحية مع أوضاع البلدان المتقدمة (ما عدا العربية السعودية على صعيد القروض)، وسائر بقية البلدان العربية في هذا المجال. كما يجدر إبراز الأهمية النسبية لمؤشر السكان الذين لهم حساب في البنوك في كل من المغرب ولبنان والجزائر وتونس. غير أن هذين البلدين الأخيرين يسجلان نسباً ضعيفة جداً من حيث الحصول على القروض، وهو ما يبرز مدى الإقصاء البنكي ويحد من إمكانية انتقال الأنشطة الخفية وغير المسجلة من القطاع غير المهيكّل إلى دائرة الهيكلية.

الرسم البياني عدد 13: متوسط نسبة الاقتصاد الخفي ومتوسط نسبة نمو الناتج خلال الفترة 2007 - 2000



ويتبين من الرسم البياني أعلاه أن قرابة 70% من البلدان تتواجد في القطاعين المتقابلين 2 و 3 وهو ما يوحي بترباط بين نسبة نمو الناتج ومؤشر الاقتصاد الخفي بالنسبة لعينتنا من البلدان العربية. يبرز منحى خط الانحدار أن العلاقة التي تربط بين المتغيرين تبدو علاقة سالبة أي أنه كلما ارتفعت نسبة النمو يكون الاحتمال أكبر لانخفاض نصيب الاقتصاد الخفي من الناتج الإجمالي.

ويبرز انتشار العينة على قطاعات الرسم أ:

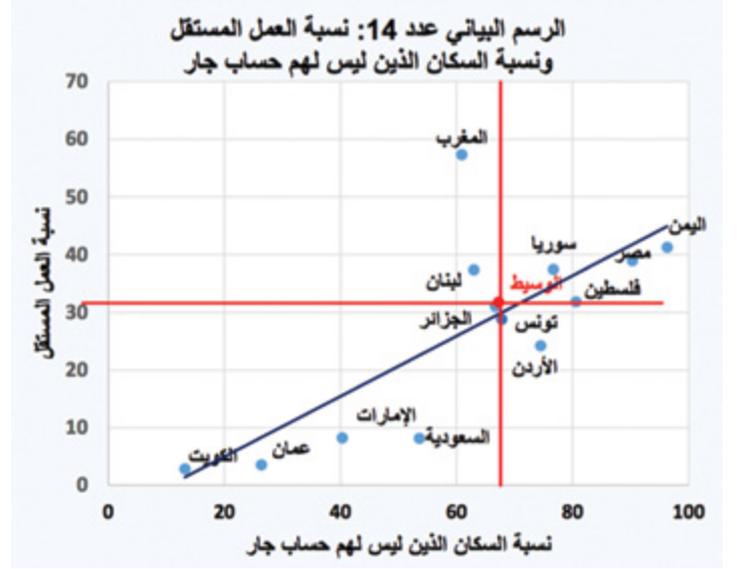
- قطر والكويت والإمارات والأردن والبحرين والسعودية سجلت متوسط نسبة نمو أعلى من الوسيط خلال الفترة 2000 - 2007 بالتوازي مع نسبة الاقتصاد الخفي دون مستوى الوسيط خلال الفترة نفسها تقريباً.
- تونس ومصر والمغرب وجزر القمر ولبنان والجزائر سجلت في الفترة نفسها نسبة عالية من الاقتصاد الخفي ومعدل نسبة نمو دون مستوى الوسيط.
- أما السودان وموريتانيا وليبيا، فقد سجلت نسبة مرتفعة من الاقتصاد الخفي رغم تسجيلها لنسب فوق مستوى الوسيط بالنسبة لنسق النمو. وبالمقابل فإن كل من اليمن وعمان وإلى حد ما سوريا فقد سجلت نسباً منخفضة على مستوى المتغيرين.

الضغط الضريبي:

الجدول عدد ٢٥: نسبة مداخيل الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي

البلد	الناتج المحلي الإجمالي الفردي بالدولار الفدرالي 2005	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي الفردي بالدولار الفدرالي 2005	نسبة مداخيل الضرائب من الناتج
الجزائر	3 401	38 934 334	132 416	37,4
البحرين	17 891	1 361 930	24 366	1,1
جزر القمر	602	769 991	464	
جيبوتي	1 243	876 174	1 089	
مصر	1 467	89 579 670	131 413	13,2
العراق	2 401	34 812 326	83 584	
الأردن	2 878	6 607 000	19 015	15,3
الكويت	28 258	3 753 121	106 056	0,72
لبنان	7 257	4 546 774	32 996	15,5
ليبيا	4 667	6 258 984	29 211	
موريتانيا	877	3 969 625	3 481	
المغرب	2 527	33 921 203	85 719	24,5
عمان	11 596	4 236 057	49 121	2,61
قطر	63 480	2 172 065	137 883	14,6
السعودية	16 944	30 886 545	523 342	
الصومال	973	10 517 569	0	
السودان	1 649	39 350 274	38 288	
سوريا	3 979	22 157 800	36 538	14,7
تونس	26 792	10 996 600	43 755	21,3
الإمارات	1 390	9 086 139	243 436	0,36
فلسطين	709	4 294 682	5 970	5,12
اليمن		26 183 676	18 564	
مجموع المنطقة العربية	4534	385 272 539	1 746 707	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي



يبرز الرسم البياني الذي اعتمدنا فيه على نسبة السكان الذين ليس لهم حساب جارٍ أن أغلب البلدان تنتشر بصفة متقاربة حول خط الانحدار وبنسبة الثلثة أرباع في القطعين المتقابلين I و II وهو ما يؤشر إلى ترابط قوي واحتمال كبير لعلاقة بين الإقصاء البنكي ومستوى العمل المستقل.

- الكويت وعمان والإمارات والسعودية وبصفة أقل الجزائر، تسجل نسباً منخفضة للعمل المستقل بالتوازي مع انخفاض نسبة الإقصاء البنكي.
- بالمقابل فإن اليمن ومصر وفلسطين وسوريا تسجل نسباً مرتفعة من العمل المستقل ومن السكان الذين ليس لهم حساب جارٍ.

- الأردن وإلى حد ما تونس، تسجل نسباً منخفضة بالمقارنة مع الوسيط فيما يخص العمل المستقل رغم ارتفاع نسبة الإقصاء البنكي فيها، ويوجد ذلك بوجود آليات أخرى لتمويل الأعمال.

- أما بالنسبة للمغرب وإلى حد ما لبنان فإنهما تسجلان نسبة عالية من العمل المستقل رغم المستوى المنخفض لنسبة السكان الذين ليس لهم حساب جارٍ في المؤسسات المالية.

وإذ يبين الرسم وجود ترابط بين المؤشرين، فإن اتجاهه يوجي باحتمال وجود علاقة موجبة بينهما، أي أنه كلما ارتفعت نسبة السكان الذين ليس لهم حساب جارٍ كلما ارتفعت نسبة العمل المستقل. وذلك يبرز أن العمل المستقل يمثل دالة على عدم الهيكلة، وأن الإقصاء البنكي قد يمثل أحد محددات العمل غير المهيكل. فارتفاع نسبة السكان الذين لهم حساب بنكي من المفروض أن تساهم في دفع المبادرة والتشجيع على إحداث المشاريع وإطلاق الأعمال في الاقتصاد المهيكل ودعم المؤجرين وأصحاب العمل الحرّ. ولكنه في هذه الحالة نجده يساهم في تراجع نسب العمل المستقل، وهو ما يعني أن هذا النوع من العمل المستقل غير مرتبط بالفروض والتعامل مع المؤسسات المالية فهو يصبح بالتالي مؤشراً واضحاً إلى عدم الهيكلة.

٤. المؤشرات المتعلقة بالعناصر المؤسسية:

تسجيل المؤسسات:

جدول عدد ٢٦: المنشآت والتسجيل في البلدان العربية

البلدان	نسبة المنشآت التي تعاني من التسجيل والمؤسسات غير المهيكلة	نسبة المنشآت المسجلة عدد انطلاقتها في البلد المضي	متوسط عدد السنوات التي تقضيها المنشأة في العمل دون تسجيل	المرجحة السنة
الجزائر	66,8	98,3	0	2007
جيبوتي	22,2	98,5	0,1	2013
مصر	47,9	91,6	0,3	2013
العراق	49,3	62,4	0,9	2011
الأردن	20,6	94,8	0,3	2013
لبنان	57,1	89	1,8	2013
موريتانيا	78,5	85,7	1	2014
المغرب	47,3	96,9	0,2	2013
السودان	90,5	97	0,3	2014
سوريا	52,6			2009
تونس	45,2	96,4	0,1	2013
فلسطين	50,8	80,7	1	2013
اليمن	43	68,8	1,1	2013

المصدر: قاعدة بيانات البحوث حول المنشآت - البنك الدولي

يعد تسجيل المؤسسات وإجراءاته وتكاليفه وتبعاته، على مستوى احترام التشريعات الاجتماعية والتراتب الإدارية، من أهم محددات العمل غيرالمهيكل. ويبرز الجدول المعتمد على مسح المنشآت في قاعدة بيانات البنك الدولي، أن نسبة المنشآت غير المهيكلة والمنشآت التي يصرح أصحابها أنهم يلاقون صعوبات من حيث التسجيل يتراوح بين ٩٠,٥٪ في السودان و٢٠,٦٪ في الأردن. كما يبيّن أن نسبة المنشآت التي تنطلق بدون تسجيل يتراوح بين ٩٨,٥٪ في جيبوتي و٦٢,٥٪ في العراق. أما متوسط عدد السنوات التي تواصل المنشآت العمل خلالها دون تسجيل، فإنه يصل إلى ١,٨ سنة في لبنان. ولا بد من الإشارة إلى أن العمل غير المهيكل في البلدان النامية هو ليس بخيار وإنما ضرورة حياتية، تملحها الظروف الصعبة لعدد الفئات لتأمين مورد رزق ودخل أدنى للكفاف. فهذه الفئات لا تتوقّر لديها القدرة على احترام كل الترتيب والتشريعات الاجتماعية أو الجبائية. لذلك فإنه لا بدّ من إيجاد الآليات الملائمة للمشتغلين لحسابهم الخاص وصغار المؤجرين والمنشآت الصغيرة للاندماج في دائرة الهيكل في إطار ترتيب إدارية محقّزة ونظام ضريبي عادل وشفاف ويحد من التهرب الضريبي للمنشآت التي من المفروض أن تكون مهيكلة.

وفي هذا السياق يجدر التذكير بأن التهرب الضريبي لا يقتصر على مؤسسات القطاع غير المهيكل التي هي في أغلبها غير قادرة موضوعياً على احترام كل الترتيب القائمة ولكنه يشمل كذلك العديد من المنشآت المهيكلة والتي تتعمد ذلك لمزيد الربح أو لتعزيز قدراتها التنافسية بطرق غير مشروعة وعلى حساب التزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه عمالها

الرسم البياني عدد 15: نسبة الاقتصاد الخفي ونسبة مداخل الضرائب من الناتج



يشير هذا الرسم أن نسبة الضرائب من الناتج والتي تؤشر على أهمية الضغط الجبائي قد تكون في علاقة إيجابية مع نسبة الاقتصاد الخفي. فخلافاً لمصر من جهة والأردن من جهة أخرى فإن بقية بلدان العيّنة تتواجد في القطاعين المتقابلين ١ و ٤ .

ويتبين من الرسم التجانس بين البلدان الخليجية: البحرين والكويت وعمان التي تتميز بنسب ضعيفة جداً لمداخل الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك قطر وسوريا بنسب أعلى ولكنها دون الوسيط بالتوازي مع نسب منخفضة من الاقتصاد الخفي.

كما تتجمع كل من الجزائر والمغرب وتونس ولبنان في القطاع الذي يؤشر إلى ارتفاع كل من نسبة الضرائب والاقتصاد الخفي مع مستوى لمداخل الضرائب عالٍ نسبياً في الجزائر.

أما مصر والإمارات، من جهة، والأردن من جهة، فإنها تمثل حالات خاصة، حيث تتميز كل من مصر والإمارات بنسبة من مداخل الضرائب دون مستوى الوسيط، ولكن مؤشر الاقتصاد الخفي فيها يفوق مستوى الوسيط. وبالمقابل يسجل الأردن حالة منفردة خاصة بنسبة ضعيفة من الاقتصاد الخفي ولكن نسبة الضرائب فيه تقارب مستوى الوسيط.

ويوحي منحى خط الانحدار أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة موجبة، حيث هناك احتمال كبير لأن ترتفع نسبة الاقتصاد الخفي كلما ارتفعت نسبة الضغط الضريبي.

جدول عدد ٢٨: مؤشرات الحوكمة

البلدان	نجاغة السلطات العمومية			جودة التنظيم			مراقبة الفساد		
	2014	2009	2004	2014	2009	2004	2014	2009	2004
الجزائر	33,65	35,89	35,12	9,62	13,40	29,90	31,73	34,45	28,29
البحرين	72,60	69,38	72,68	74,04	73,68	74,02	64,42	65,55	71,71
جزر القمر	1,92	0,96	3,41	11,06	4,78	5,88	36,54	23,44	20,00
جيبوتي	16,35	20,10	31,22	31,25	29,67	25,49	37,98	49,76	37,07
مصر	20,19	47,37	48,29	25,00	46,89	32,84	32,21	41,15	35,12
العراق	13,94	9,09	1,95	3,43	16,75	3,43	5,77	2,87	1,46
الأردن	59,62	63,16	63,41	54,81	61,24	64,71	61,54	64,59	66,83
الكويت	47,60	61,72	60,98	48,56	56,46	69,12	50,00	70,81	82,44
لبنان	40,87	38,76	47,32	46,63	52,63	50,98	13,46	22,49	29,76
ليبيا	2,88	12,92	18,54	0,48	11,96	6,86	1,44	8,13	20,98
موريتانيا	15,87	20,57	38,54	26,92	26,79	51,96	18,27	33,97	45,37
المغرب	48,08	50,24	56,10	52,40	51,67	46,57	50,48	47,85	55,12
عمان	63,94	66,03	69,27	73,56	69,38	70,59	62,98	66,51	72,20
قطر	78,37	79,90	71,22	70,67	73,21	59,31	82,69	92,34	72,68
السعودية	62,02	52,15	44,88	53,37	56,94	55,88	59,62	58,85	46,34
الصومال	0,00	0,00	0,00	1,44	0,00	0,49	0,48	0,00	0,00
السودان	3,85	7,18	7,80	6,73	8,13	11,76	3,85	7,18	7,80
سوريا	6,73	34,45	11,22	3,85	18,18	12,75	2,40	12,92	26,34
تونس	48,56	65,55	70,24	40,87	53,11	51,47	55,77	56,46	61,95
الإمارات	98,38	81,34	76,59	80,29	65,55	76,47	84,13	79,90	84,88
فلسطين	32,21	27,27	19,51	62,50	47,37	27,45	35,10	44,98	42,44
اليمن	7,21	12,44	15,12	21,63	27,75	19,61	1,92	15,79	14,63

المصدر : قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للحوكمة - البنك الدولي

أو تجاه الدولة والمجتمع. وهو ما يستوجب إعادة النظر في الأنظمة الضريبية وإجراءات وتراتب استخلاص الموارد الجبائية والمساهمات الاجتماعية بأكثر عدالة وشفافية.

الجدول عدد ٢٧ : تسجيل المؤسسات حسب المناطق الجغرافية

الجدول عدد 27 : تسجيل المؤسسات حسب المناطق الجغرافية

المناطق	نسبة المؤسسات التي انطلقت دون تسجيل	عدد سنوات النشاط دون تسجيل
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	24,4	4,06
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	3,45	0,95
آسيا الشرقية والمحيط الهادي	16,13	0,9
أمريكا اللاتينية والكارايب	7,46	0,54

المصدر: «الكفاح من أجل وظائف أفضل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» البنك الدولي ٢٠١٤.

ويبرز الجدول السابق أن متوسط نسبة المنشآت التي تنطلق بدون تسجيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ ٢٤,٤٪ من المنشآت مقابل ٧,٤٦٪ في أمريكا اللاتينية والكارايب و ١٦,٣٪ في آسيا الشرقية والمحيط الهادي. أما متوسط عدد السنوات التي تعمل فيها المنشآت غير المهيكلة دون تسجيل يبلغ ما يفوق ٤ سنوات في حين لا يتجاوز هذا المتوسط السنة الواحدة في بقية المناطق الشبيهة.

الحوكمة:

تعريف مؤشر الحوكمة الدولي ومنهجية قياسه وتحليل نتائجه: يهدف هذا المؤشر المركب والذي انطلق العمل به منذ سنة ١٩٩٦ لـ ١٩٩ دولة، إلى تقدير مدى جودة الحوكمة من خلال ٦ أبعاد هي:

- المشاركة والمساءلة،
- الاستقرار السياسي وغياب العنف،
- نجاغة السلطات العمومية،
- جودة الترتيب والتنظيمات،
- دولة القانون،
- مراقبة الفساد.

وقد اقتصرنا في تقديم هذا المؤشر على ٣ مقاييس من بين المقاييس الستة لاعتبارنا أن العمل غير المهيكل قد يكون مرتبطاً، بصفة مباشرة وإلى حد ما، بهذه المقاييس الثلاثة وهي: نجاغة السلطات العمومية وجودة الترتيب والتنظيمات ومراقبة الفساد. فهذه المقاييس تجسّم الحوكمة للاقتصادية، في حين أن بقية المقاييس تتعلق بالبعد السياسي والمؤسساتي.

وتتراوح قيمة المقياس بين - ٢,٥ كحدّ أدنى و ٢,٥+ كحدّ أقصى مع إضافة هامش خطأ^{١٣}. كما يمكن قياس هذا المؤشر بنسبة مئوية تتراوح بين ٠ و ١٠٠ نقطة مع هامش خطأ.

١٣. إذا تمّ تقدير المقياس لبلد ما، على سبيل المثال، بـ ١,٠٧ درجة مع هامش خطأ يتراوح بين ٠,٧٣ و ١,٤٢، فذلك يعني أنّ هناك احتمالاً كبيراً لأن يكون المؤشر بين هذين الحدين. وللمقارنة بين تاريخين معيّنين فإنه لا بدّ من التأكد من عدم تماسش الهامشين للتصريح بوجود تطوّر سلبي أو إيجابي.

سهولة الأعمال:

جدول عدد ٢٩ : مقياس وترتيب مؤشر سهولة الأعمال للسنوات ٢٠١٣

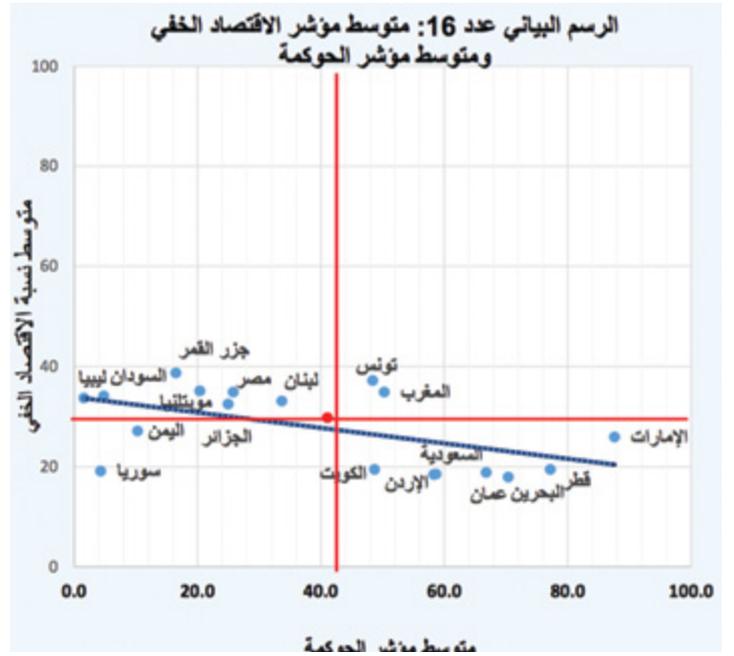
- ٢٠١٤ - ٢٠١٥

سهولة ممارسة الأعمال						الدخل الفردى بالدولار	البلدان
ترتيب سنة 2014	ترتيب سنة 2015	ترتيب سنة 2016	مقياس "م م ح" 2014	مقياس "م م ح" 2015	مقياس "م م ح" 2016		
25	22	31	75,08	76,81	75,10	43 480	الإمارات العربية المتحدة
53	53	65	68,01	69,00	66,81	28 272	البحرين
45	50	68	69,87	69,96	65,97	90 420	قطر
60	66	70	66,37	66,39	65,40	19 002	عمان
56	60	74	67,45	67,35	64,88	4 459	تونس
68	71	75	64,43	65,06	64,51	3 020	المغرب
44	49	82	70,02	69,99	63,17	25 818	المملكة العربية السعودية
79	86	101	63,05	63,11	60,17	43 103	الكويت
116	117	113	58,29	58,40	57,84	5 160	الأردن
102	104	123	60,60	60,61	56,39	9 880	لبنان
139	143	129	53,00	53,62	54,83	1 735	فلسطين
113	112	131	59,17	59,54	54,43	3 280	مصر
156	159	154	49,02	49,56	48,22	840	جزر القمر
153	160	159	49,48	49,55	46,97	1 740	السودان
146	156	161	50,79	50,36	46,06	6 410	العراق
147	154	163	50,42	50,69	45,72	5 340	الجزائر
173	176	168	44,69	44,21	44,74	1 260	موريتانيا
135	137	170	54,89	54,84	44,54	1 381	اليمن
154	155	171	49,35	50,48	44,25	1 692	جيبوتي
165	175	175	46,91	46,51	42,56	1 925	سوريا
188	188	188	33,36	33,35	31,77	7 920	ليبيا

المصدر: التقرير ١٣ لسهولة الأعمال ٢٠١٦ - البنك الدولي

ي مثل المقياس المعتمد والذي يطلق عليه «المسافة من الحد» عدداً متوسطاً بين ٠ كقيمة دنيا و ١٠٠ كعدد أقصى للبلد الذي تعتبر إنجازاته الأفضل في كل مجال من المجالات العشرة المرتبطة بإطلاق الأعمال وتكاليفها وسهولة الإجراءات والتراتبية الضرورية لذلك.

ويشير اللون الأحمر إلى التراجع في الترتيب أو قيمة المقياس، بينما يشير اللون الأخضر إلى التحسن في قيمة المقياس أو في الترتيب الذي يتضمن هذه السنة ١٨٩ بلداً. ويبرز الجدول التراجع المسجل من قبل أغلب البلدان العربية في هذا المجال على مستويي المقياس والترتيب وخاصة بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٤.



يبرز الرسم البياني أن هناك احتمالاً لوجود علاقة ترابط سلبية بين الحوكمة (من خلال متوسط بسيط للمؤشرات الثلاثة الاقتصادية المقدمة في الجدول أعلاه) والاقتصاد الخفي حيث تنتشر بلدان العينة بنسبة تفوق ٧٥٪ في القطاعين المتقابلين ٢ و ٣، وأن منحنى خط الانحدار يبدو سالباً. وتتوزع البلدان كما يأتي:

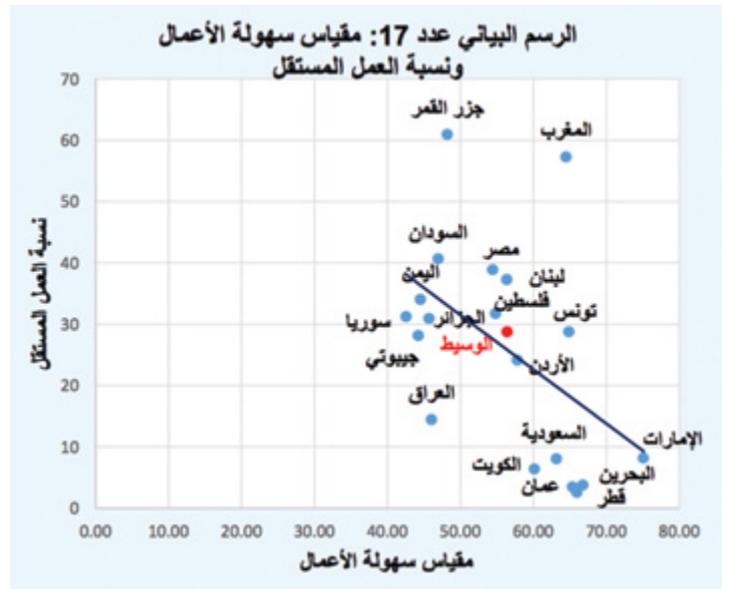
- بلدان الخليج العربي الستة والأردن تسجل مستويات مرتفعة نسبياً لمؤشر الحوكمة الاقتصادية مع نسب منخفضة من مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج.
- لبنان ومصر وجزر القمر وموريتانيا والجزائر والسودان وليبيا تتجمع في خانة البلدان ذات المستوى المرتفع من انعدام الهيكلة وضعف مؤشر الحوكمة،
- المغرب وتونس رغم تواجدهما في مستوى من الحوكمة متوسط، فإنهما تسجلان نسبة مرتفعة من انعدام الهيكلة.
- اليمن وسوريا تتواجدان في القطاع الذي يؤثر إلى الضعف النسبي للاقتصاد الخفي رغم تدني مؤشر الحوكمة.

جدول عدد ٣٠: بعض المؤشرات الدالة على مدى سهولة أو صعوبة ممارسة الأعمال

مقياس المسافة من الحد في بعض المجالات							مقياس المسافة من الحد الجملي	البلدان
التجارة العابرة للحدود	دفع الضرائب		الحصول على القروض	إطلاق الأعمال				
	نسبة مجموع الضرائب من المربح	قيمة المقياس من الحد		تقدير كلفة إطلاق الأعمال بالدولار*	كلفة إطلاق الأعمال من الدخل الفردي	قيمة المقياس من الحد		
43,44	15,90	99,44	45	2696	6,20	89,98	75,10	الإمارات العربية المتحدة
44,28	13,50	93,88	40	226	0,80	77,09	66,81	البحرين
58,39	11,30	99,44	30	4611	5,10	83,22	65,97	قطر
39,28	22,90	92,91	35	608	3,20	74,98	65,40	عمان
54,53	59,90	75,53	35	174	3,90	93,64	64,88	تونس
33,89	49,10	78,91	40	275	9,10	92,06	64,51	المغرب
0	15,00	99,23	50	1059	4,10	78,66	63,17	المملكة العربية السعودية
35,95	13,00	92,48	40	991	2,30	75,73	60,17	الكويت
30,17	29,50	80,96	0	1068	20,70	85,7	57,84	الأردن
33,07	30,30	81,69	40	3359	34,00	82,68	56,39	لبنان
0	15,30	80,29	40	1431	82,50	66,99	54,83	فلسطين
36,36	45,00	58,87	50	276	8,40	88,24	54,43	مصر
0	216,50	47,37	40	993	118,20	69,33	48,22	جزر القمر
25,15	42,70	62,34	15	258	14,80	76	46,97	السودان
0	27,80	79,53	5	2551	39,80	73,8	46,06	العراق
47,67	72,70	45,03	10	582	10,90	76,08	45,72	الجزائر
0	71,30	17,71	20	233	18,50	88,45	44,74	موريتانيا
0	33,10	63,72	0	939	68,00	74,22	44,54	اليمن
48,65	37,60	74,56	5	2844	168,10	66,77	44,25	جيبوتي
25,15	42,70	67,89	15	164	8,50	79,77	42,56	سوريا
0	32,80	54,68	0	2130	26,90	72,58	31,77	ليبيا

المصدر: التقرير ١٣ لسهولة الأعمال ٢٠١٦ - البنك الدولي

- إحداهما تتميز بنسب انعدام الهيكل المرتفعة مع مؤشر سهولة أعمال متدنٍ، وهي تضم كل من جزر القمر والسودان واليمن وسوريا والجزائر وبصفة أقل فلسطين ولبنان ومصر التي تقترب من مستوى الوسيط.
 - ومجموعة تتميز بارتفاع مؤشر سهولة الأعمال وانخفاض نسب العمل المستقل، وتتكوّن من قطر والبحرين وعمان والإمارات والسعودية والأردن وإلى حدّ ما تونس التي تتواجد على مستوى الوسيط بالنسبة للعمل المستقل، بينما تسجل مستوى مرتفعاً نسبياً في ما يخص مؤشر سهولة الأعمال.
- أما المغرب فإنها تتميز بنسبة مرتفعة من العمل المستقل رغم الارتفاع النسبي لمؤشر سهولة الأعمال فيها، وتتواجد جيبوتي والعراق من جهة أخرى في القطاع الذي يؤشر إلى تدني مؤشر سهولة الأعمال وتدني نسبة العمل المستقل في الوقت نفسه.



يوجي هذا الرسم كذلك باحتمال ملحوظ لوجود علاقة ترابط سالب (أو عكسي) بين مؤشر سهولة الأعمال ومؤشر انعدام الهيكل من زاوية العمل المستقل. وهو يبرز تجمع أكثر من أربعة أخماس البلدان العربية المدرجة في العيّنة في مجموعتين كبيرتين في قطاعين متقابلين:

جدول عدد 31: تقديرات منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين

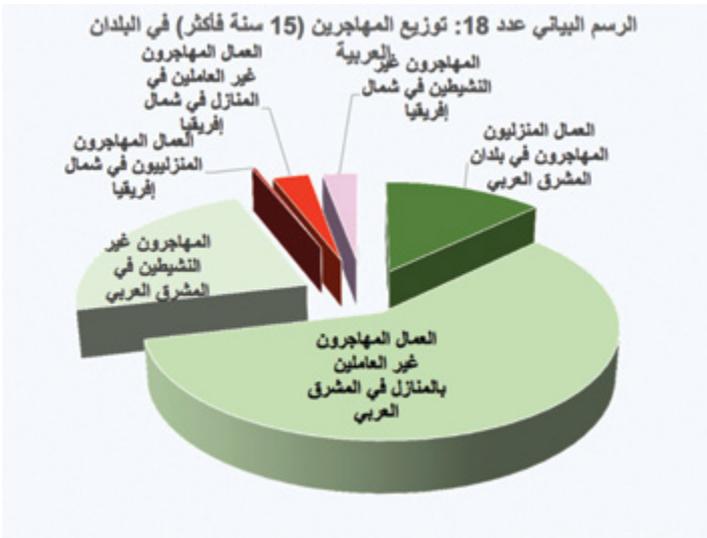
والعمال المنزليين - سنة 2013

المصدر: تقرير « تقديرات منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين » - جنيف - ديسمبر 2010

العالم	البلدان العربية									المؤشرات المتعلقة بالعمال المهاجرين والعمال المنزليين				
	مجموع البلدان العربية			البلدان العربية الشمالية أفريقية (6 بلدان)			البلدان العربية المشرقية (12 بلداً)							
الجملة	الإناث	الذكور	الجملة	الإناث	الذكور	الجملة	الإناث	الذكور	الجملة	الإناث	الذكور			
3390,2	1355	2034	120,1	26,4	93,7	70,6	17,6	53	49,5	8,8	40,7	العدد الجملي للعمال (بالمليون)		
100	100	100	3,5	1,9	4,6	2,1	1,3	2,6	1,5	0,6	2,0	النسبة من المجموع العالمي		
64,3	51,4	77,2	50,1	21	74,3	49,1	24,2	74,3	51,1	20,5	74,4	نسبة المشاركة		
206,6	99,3	107,2	24,7	7,1	17,6	1,5	0,6	0,9	23,2	6,5	16,7	عدد المهاجرين 15 سنة فما فوق (بالمليون)		
3,9	3,8	4,1	10,3	6,1	14,1	1	0,8	1,3	24	15,5	31,0	نسبتهم من السكان 15 سنة فما فوق		
150,3	66,6	83,7	18,4	2,8	15,6	0,8	0,2	0,6	17,6	2,6	15,0	عدد العمال المهاجرين (بالمليون)		
100	100	100	12,2	4,2	18,6	0,5	0,3	0,7	11,7	4	17,9	نسبتهم من مجموع العمال المهاجرين في العالم		
72,7	67	78	74,5	39,4	88,6	61,8	37,6	61,8	76	40,7	89,7	نسبة مشاركة المهاجرين في قوة العمل		
63,9	50,8	77,2	47,3	21,6	72,8	49,1	24,1	74,4	43,3	16,9	69,0	نسبة مشاركة غير المهاجرين		
4,4	4,9	4,1	15,3	10,6	16,6	1,1	1,2	1,0	35,6	3,0	36,8	نسبة العمال المهاجرين من مجموع العمال		
67,10	53,80	13,40	8,70	2,70	6,00	4,90	0,50	4,40	3,80	2,20	1,60	عدد مجموع العمال المنزليين (بالمليون)		
11,52	8,45	3,07	3,23	1,65	1,6	0,07	0,05	0,02	3,16	1,6	1,56	عدد المهاجرين والعمال المنزليين		
100	100	100	28	19,6	51,4	0,6	0,6	0,6	27,4	19	50,8	نسبتهم من مجموع العمال المنزليين في العالم		
7,7	12,7	3,7	17,6	58,9	10,1	9	23	3,5	17,9	60,8	10,4	نسبتهم من مجموع العمال المهاجرين		
17,2	15,7	22,9	37,1	61,1	26,3	7,9	9,8	5,3	82,7	73,1	95,7	نسبتهم من مجموع العمال المنزليين		

الباب السادس
الأوضاع الخصوصية
للمهاجرين واللاجئين

العربية المشرقية (منهم ١,٦٥٠ مليون امرأة) مقابل ٠,٧ مليون عامل في البلدان العربية بشمال أفريقيا. ويمثل العمال المنزليون المهاجرون في بلدان المشرق العربي ١٧,٩٪ من مجموع العمال المهاجرين المقيمين فيها و ٨٢,٧٪ من العمال المنزليين العاملين فيها. وكما أوردنا سابقاً، تؤشر هذه النسب المرتفعة لهذه الشريحة في منطقة الخليج العربي التي تشكو، بصفة عامة، نقصاً هاماً في مجال التغطية الاجتماعية للفئات العاملة في ظل اقتصاد يرتكز على العمالة الأجنبية، إلى هشاشة وضعيية الملايين من العمال. وهناك بالتالي احتمال كبير لانتمائهم إلى الاقتصاد غير المهيكل، ويتطلب وضع آليات خصوصية لحمايتهم، لا سيما في غياب مصادقة البلدان العربية بصفة عامة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية هذه الفئات أو تشريعات وطنية كفيلة بتأمين حقوقهم الاجتماعية والأساسية في العمل.



يعتبر العمال المهاجرون واللاجئون من الفئات التي عادة ما تكون معرّضة إلى انتهاك حقوقها في العمل، وبالتالي ترتفع نسب تواجدها في القطاع والأنشطة غير المهيكلية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفئتي المهاجرين السريين أو العمال المنزليين.

وجاء في التقرير العالمي حول تقديرات العمال المهاجرين في العالم، الذي نشرته منظمة العمل الدولية في ديسمبر ٢٠١٥، أن عدد المهاجرين الذين تفوق أعمارهم ١٤ سنة قد بلغ، سنة ٢٠١٣، ٢٠٦,٦ مليون مهاجر، أي ٣,٩٪ من سكان العالم من الفئة العمرية نفسها. أما عدد العمال المهاجرين فقد بلغ ١٥٠,٣ مليون عامل منهم ١١,٥ مليون عامل منزلي. وتبلغ نسبة مشاركة المهاجرين في قوة العمل ٧٢,٧٪ (٨٣,٧٪ لدى الرجال و ٦٦,١٪ لدى النساء) مقابل ٦٣,٩٪ لدى غير المهاجرين.

وتبلغ نسبة العمال المهاجرين ٤,٤٪ من مجموع العمال في العالم (٤,١٪ بالنسبة للرجال و ٤,٩٪ بالنسبة للنساء). أما مجموع العمال المنزليين في العالم فإنه يبلغ ٦٧,١ مليون عامل منهم ٥٣,٨ مليون امرأة، أي حوالي ٨٠,٢٪.

كما يبيّن التقرير أن عدد المهاجرين المشتغلين كعمال منزليين يقدر بـ ١١,٥٢ مليون عامل منهم ٨,٤٥٠ ملايين امرأة (٧٣,٤٪)، وهو ما يمثل ٧,٧٪ من مجموع العمال المهاجرين و ١٧,٢٪ من مجموع العمال المنزليين.

وبالنسبة للبلدان العربية المدرجة في التقرير (والموزعة على مجموعتين، مجموعة تتضمن ٦ بلدان عربية من شمال أفريقيا، ومجموعة تضم ١٢ بلداً عربياً آسيوياً^(١))، فإن عدد المهاجرين البالغة أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، يبلغ فيها ٢٤,٧ مليون مهاجر، وهو ما يمثل ١٠,٣٪ من مجموع سكانها من هذه الفئة العمرية. ولكن هذه النسبة لا تتجاوز ١٪ في بلدان شمال أفريقيا بينما ترتفع إلى ٢٤٪ في البلدان العربية المشرقية.

أما العمال المهاجرون، فيبلغ عددهم ١٨,٤ مليون عامل منهم ١٧,٦ مليون عامل في البلدان المشرقية، في حين لا تستقبل البلدان العربية الأفريقية الستة سوى ٠,٨ مليون عامل مهاجر.

وتبلغ نسبة مشاركة العمال المهاجرين في البلدان العربية ٧٤,٥٪ (٦١,٨٪ في البلدان العربية الأفريقية و ٧٦٪ في البلدان العربية الآسيوية).

وتقدّر نسبة العمال المهاجرين ١٥,٣٪ من مجموع العمالة في البلدان العربية المعنية مقابل ٤,٤٪ كمتوسط عالمي. ولكن هذه النسبة لا تتعدى ١,١٪ في البلدان العربية بشمال أفريقيا بينما تصل إلى ٣٥,٦٪ من مجموع العمالة في بلدان المشرق العربي.

وفي ما يتعلق بالعمال المنزليين في البلدان العربية المعنية، فيقدر عددهم بـ ٨,٧ ملايين عامل منهم ٢,٧ مليوناً عاملة. وهم يتوزعون إلى ٤,٩ ملايين عامل في بلدان شمال أفريقيا و ٣,٨ ملايين عامل في بلدان المشرق العربي.

أما العمال المنزليون المهاجرون فيقدر عددهم في المنطقة العربية المعنية بـ ٣,٢٣ ملايين عامل منهم ١,٦٥ مليوناً عاملة، وهو ما يمثل ٢٨٪ من مجموع العمال المنزليين في العالم و ٣٧,١٪ من العمال المنزليين المهاجرين.

ويتوزع العمال المنزليون المهاجرون إلى ٣,١٦٠ ملايين عامل في البلدان

جدول عدد ٣٢ : تطور عدد اللاجئين في البلدان العربية

البلدان	اللاجئون المتواجدون على تراب البلد المعنى		اللاجئون الفارون من البلد المعنى	
	2010	2013	2010	2013
الجزائر	94 144	94 150	6 689	3 662
البحرين	165	294	87	275
جزر القمر			368	515
جيبوتي	15 104	20 015	566	762
مصر	95 056	230 086	6 913	12 834
العراق	34 655	246 298	1 683 579	404 417
الأردن	450 915	641 915	2 254	1 632
الكويت	184	635	988	977
لبنان	8 063	856 546	15 869	3 824
ليبيا	7 923	25 561	2 309	3 322
موريتانيا	26 717	92 767	37 733	34 257
المغرب	792	1 470	2 284	1 318
عمان	78	138	63	26
قطر	51	130	112	17
السعودية	582	559	667	584
الصومال	1 937	2 425	770 154	1 121 738
السودان	178 308	159 857	387 288	649 331
سوريا	1 005 472	149 292	18 452	2 468 369
تونس	89	730	2 174	1 371
الإمارات	538	603	424	90
فلسطين			93 323	96 044
اليمن	190 092	241 288	2 076	2 428
الصحراء الغربية			116 415	116 504
المنطقة العربية	2 110 865	2 764 759	3 150 787	4 924 297

المصدر: قاعدة بيانات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
* - يضاف إليهم 10٠.٠٠٠ سوري مهجرين داخل البلاد

يتضمن هذا الجدول عدد اللاجئين المتعهد بهم من قبل المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين ويبرز أهمية عدد اللاجئين المتواجدين في عدد من البلدان العربية والنتيجة من الأوضاع والأحداث الجارية في البلدان المجاورة. فقد بلغ عدد اللاجئين على أراضي البلدان العربية ٢٧٦٤٧٥٩ لاجئاً في موقى سنة ٢٠١٣ وهو ما يمثل حوالى ٢٣,٦٪ من اللاجئين في العالم.

وتجدر الإشارة بالخصوص إلى حالة لبنان الذي يؤوي على أرضيه، خلال سنة ٢٠١٥، ما يفوق ١,٨٤٦ مليون لاجئ نتيجة الحرب في سوريا، وهو ما يمثل حوالى ٤٠٪ من السكان. كما يستقبل الأردن خلال السنة نفسها، ٩٦٥٤٠٠ لاجئ، وهو ما يمثل ١٤,٦٪ من سكانه. أما مجمل عدد اللاجئين المنتمين إلى البلدان العربية، فقد بلغ، سنة ٢٠١٣، ٤٩٢٤٢٩٧ مواطناً منهم قرابة مليونين ونصف المليون من السوريين. ومن المؤكد أن هذا العدد قد ارتفع بشكل كبير في ٢٠١٥ بعد تسارع الأحداث والموجة الكبيرة من تدفق اللاجئين من هذا البلد في الأشهر الماضية. كما يبلغ اللاجئين الصوماليون ما يفوق ١,١٢٢ مليون لاجئ. ويأتي العراقيون في المرتبة الثالثة بحوالى ٤٠٥ آلاف من اللاجئين.

وتبرز هذه البيانات أهمية عدد اللاجئين العرب، سواء كانوا متواجدين فوق الأراضي العربية أو خارجها، وهشاشة أوضاعهم في بلدان القبول من حيث ظروف العيش والسكنى والعمل إن أتيح لهم ذلك.

الملخص التحليلي
والاستنتاجات الختامية

شنايدر، فإنه يبرز أن مساهمة الاقتصاد الخفيّ تتراوح في البلدان العربية النفطية بين ١٧,٩٪ في البحرين و٢٥,٩٪ في الإمارات العربية المتحدة، بينما تتراوح في بقية البلدان العربية بين ١٩,١٪ في سوريا (قبل الحرب) و٣٨,٧٪ في جزر القمر. ويُقدّر متوسط البلدان العربية (غير المرجح بحجم السكان) بـ ٢٧,٦٪ مع اتجاه متواصل نحو الارتفاع منذ سنة ٢٠٠٤.

وإذ يفسر ضعف مساهمة العمل غير المهيكّل في الناتج بأهمية الموارد النفطية في ناتج بلدان الخليج العربي حيث إنّها تُصنّف ضمن مساهمة القطاع المهيكّل، فإن وجود نسبة من العمالة غير المهيكلة تعمل في المنشآت المهيكلة يجعل من تقديرات مساهمتها لا تعتبر ضمن مساهمة القطاع غير المهيكّل. كما أن ضعف إنتاجية الأنشطة غير المهيكلة ومحدودية مداخيلها والأجور المتداولة بها تجعل من مساهمة العمل غير المهيكّل تبدو ضعيفة بالمقارنة مع نسب العمالة غير المنتفعة بالحماية الاجتماعية أو نسب العمل المستقلّ. وهو ما يطرح في كل قوّة إشكالية المداخل والأجور في الأنشطة غير المهيكلة وقدرتها على توفير مقومات العمل اللائق وظروف العيش الكريم للمواطنين المشتغلين بهذه الأنشطة.

• وتبيّن المقارنات التي أُجريت للبحث عن علاقات الترابط بين نتائج هذه المقاربات القياسية، وفق البيانات المتوفرة، أن هناك ترابطاً قوياً بين مقاربتَي العمل المستقل والمساهمة في الناتج حتى إنها وصلت إلى شبه التطابق في دراسة «الكفاح من أجل وظائف أفضل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» المشار إليها آنفاً وذلك بالنسبة للبلدان العربية غير المنتفحة إلى مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ متوسط نسبة العمل للحساب الخاص ٣٦,٥٪ ومتوسط نسبة الإنتاج غير المصرّح به من الناتج المحلي الإجمالي ٣٦,٢٪.

وخلافاً لما بينته دراسة البنك الدولي على مستوى ١٠٠ بلد، والتي أبرزت ترابطاً موجباً بين مقارنة غياب الحماية الاجتماعية ومقاربة المساهمة في الناتج، فإن التقاطعات التي أجريناها بالنسبة إلى البلدان العربية أبرزت علاقة سالبة بين هاتين المقاربتين، أي أنه كلما ارتفعت مساهمة العمل غير المهيكّل في الناتج، كلما انخفضت نسبة عدم الانتفاع بالتغطية الاجتماعية. وتفسر هذه النتيجة العكسية وهذه المفارقة بالقصور الكبير المسجل على مستوى الحماية الاجتماعية خاصة في البلدان ذات الموارد المرتفعة والتي لها من المساحة المالية ما يمكنها من وضع أنظمة للتغطية الاجتماعية شاملة ومتطورة ومطابقة للمعايير الدولية.

ويمكن تلخيص هذه البيانات بما جاء في دراسة «الكفاح من أجل وظائف أفضل» التي أصدرها البنك الدولي سنة ٢٠١٤، بأن «النموذج لبلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو بلد ينتج ثلث ناتجه ويشغل ثلثي قوّة عمله بصفة غير مهيكلة».

• وإذ تعتبر أهميّة العمل غير المهيكّل وتنامي حجمه في المنطقة نتاجاً للاختيارات وسياسات خاطئة، يجب العمل للدفع إلى تغييرها، وقصوراً فادحاً في تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لفئات واسعة من المواطنين، فإن دور القوى الاجتماعية والمجتمع المدني يكتسي أهميّة بالغة في الإسهام في الضغط باتجاه إعادة النظر في هذه الاختيارات

تتمثل أبرز الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من خلال البيانات الواردة في هذا التقرير في:

• القصور الكبير الذي تسجله المنطقة العربية على مستوى توفير البيانات والإحصائيات بصفة عامة وفي مجال العمل غير المهيكّل بصفة خاصّة، وهو ما من شأنه أن يعيق كل محاولات الرصد والاستشراف وتعميق التحاليل للوقوف على مواقع الخلل واستنباط الحلول المبنية على التشخيص الموضوعي والدقيق. وذلك سواء بالنسبة للمؤسسات الحكومية أو للفاعلين الاقتصاديين أو لمكوّنات المجتمع المدني. وهو ما يستوجب العمل على مزيد الدفع باتجاه حملّ الدول على الالتزام بإنتاج البيانات الإحصائية وفق المعايير الدولية ونشرها في إطار أعمال الحق في النفاذ إلى المعلومة وبما يضيفي على تدخلات كل هذه الأطراف، وبخاصة منظمات وجمعيات المجتمع المدني، والحلول والبدايل التي تقدّمها، مزيداً من المصداقية والنجاعة ويجعل منها قوى اقتراح وتغيير فاعلة.

• وفي غياب القياسات الإحصائية المباشرة ووفقاً للطرق القياسية التقريبية غير المباشرة الثلاثة السائدة وهي المقاربة بالحماية الاجتماعية أو بنسبة العمل المستقل (العمر غير المؤجّر) أو من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تتبيّن أهميّة العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة ولو بتفاوت بين الدول.

فعلى مستوى الحماية الاجتماعية، ورغم جزئية البيانات التي تمّ استقواؤها، تبرز أهميّة العمل غير المهيكّل من خلال ارتفاع نسب النشيطين غير المنتفعين بتغطية اجتماعية وهو ما يؤشر بكل وضوح إلى عدم انتفاع أعداد هامة من المشتغلين أو العاطلين بحقهم في حماية اجتماعية تحافظ على كرامتهم وتؤمّنهم من مخاطر الفقر والإقصاء. ولئن اختلفت النسب من بلد إلى آخر، فإن متوسط نسبة المساهمين في نظام جريبات تقاعد في قوّة العمل لا يتعدّى ٤٧,٤٪ في بلدان شمال أفريقيا و ٣٧,١٪ في البلدان العربية بالشرق الأوسط، مقابل ٦٣,٨٪ في البلدان الصاعدة و ٩٢,٩٪ في الاقتصادات المتقدّمة. وعلى صعيد العمل المستقل (بمعنى العمل غير المؤجّر في كل أشكاله) باعتباره دلالة، في البلدان النامية، على مستوى العمل غير المهيكّل، يتبيّن ارتفاع نسب العمل للحساب الخاص في البلدان العربية غير النفطية، حيث تقدر بـ ٣٦,٥٪ مقابل ٣٣,١٪ في أمريكا اللاتينية و ١٣,٤٪ في البلدان المتقدّمة.

وفي ما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أبرزت الدراسات، المُعتمِدة منها على الحسابات الوطنية (ج. شارم) أو على نماذج الإحصاء الاقتصادي والمبنية على اعتماد عدد من المتغيرات الملحوظة لتقدير المؤشرات التي لا تتوفر بشأنها بيانات (ف. شنايدر)، أنّ مساهمة العمل غير المهيكّل في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، التي أمكن إدراجها في الدراسات، تؤشر إلى ارتفاع العمل المهيكّل في ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد قدّرها ج. شارم في ثلاثة بلدان شمال أفريقية (تونس والجزائر ومصر) بـ ٢٣,٩٪ بدون اعتبار القطاع الفلاحي و ٣٥,٨٪ باعتبار القطاع الفلاحي. أما مقياس

وأنماط التنمية بما يجعل منها تنمية أكثر شمولية (استيعابية) وعدالة بين الفئات والأجيال.

• كما أنّ الغياب الفادح للحماية الاجتماعية لأغلب العاملين في البلدان العربية يفرض على الحكومات وضع أنظمة حمايّة شاملة للجميع، تتأسس على المقاربة بالحقوق وتحترم المعايير الدولية في المجال على غرار أراضيات الحماية الاجتماعية التي جاءت بها التوصية عدد ٢٠٢ لمنظمة العمل الدوليّة، بما يمكّن في ذلك الحين من تغطية مختلف الفئات الاجتماعية، ويحدّ من التأثيرات السلبية للعمل غير المهيكّل، ويسهم في تأمين الحقوق الأساسيّة لهذه الفئات، ويحفظ كرامتها ويقيها من الفقر والإقصاء. كما يجب مزيد الضغط على الأنظمة لكي تقوم بواجبها في مجال الحرص على تنفيذ لوائح العمل ومبادئ العمل اللائق (الحق في الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية في العمل) بحزم ونجاعة أكثر. ويحيلنا ذلك على تأكيد أهميّة دور الدولة كصاحبة التزام بحماية الحقوق وإعمالها وضرورة مزيد السعي إلى الضغط على الأطراف الحكومية لتقوم بدورها في هذا الاتجاه، لا سيما في ظل التراجع المحسوس في هذا المجال بفعل هيمنة السياسات النيوليبرالية السائدة.

• كذلك لا بدّ من إعادة النظر في مفهوم الأجر باعتباره في الحين ذاته، حقاً من الحقوق الأساسيّة في العمل يجب أن يكون منصفاً، وعاملاً من عوامل دفع الطلب الداخلي وتحريك النموّ. كما يجدر السعي إلى تطوير العلاقات الشغلّية القائمة وذلك في إطار حوار اجتماعي فعلي ومتكافئ، بما يسهم في مزيد تأمين الحقوق المرتبطة بالعمل والحدّ من عدم الهيكلية.

• وفي ما يتعلق بالعوامل المؤثرة اتجه السعي إلى البحث عن علاقات ترابط بين العمل غير المهيكّل وعدد من المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسّساتية تبين من خلالها بالخصوص: • بقاء نسب النمو السكاني في مستويات مرتفعة نسبياً في عديد البلدان العربية مع أهمية نسب الشباب الذين يمثلون حوالى ثلث السكان، ما يؤشر إلى الضغط الكبير المسلّط على أسواق العمل العربية والذي سيزداد حدّة مستقبلاً بما يوجي باتجاه نحو ارتفاع نسب عدم الهيكلية الذي يتزامن عادة مع ارتفاع نسب البطالة التي بلغ معدلها في البلدان العربية ١١,٤٪ سنة ٢٠١٤. أما لدى الشباب، فقد بلغ متوسط نسبة البطالة ٢٩,٣٪ (٣,٣٪ لدى الذكور و٤٨,٣٪ لدى الإناث). وقد أبرزت البيانات التي أوردناها، مدى الترابط الموجب بين العمل غير المهيكّل ونسبة البطالة.

• بقاء العمل في القطاع الفلاحي مرتفعاً بعديد البلدان العربية، وهو عمل بالأساس غير مهيكّل رغم أنّ الإحصاءات المتعلقة بالعمل غير المهيكّل لا تبرزه نظراً للاقتصارها على العمل غير الفلاحي. كما تشهد البلدان العربية اتجاهاً متواصلاً نحو تقلص نسب السكان في المناطق الريفية، وهو ما يولّد ضغوطاً سكانية على المدن ليست دائماً قادرة أو مهيّئة لمجابهتها لا على مستوى التهيئة الترابية والخدمات الجماعية ولا على مستوى النشاط الاقتصادي، ما يتسبب في ظهور العشوائيات

وتطوّرها، واتساع مظاهر عدم الهيكلية بها في الشغل أو في المشهد العمراني. كما أنتج ذلك نوعاً من التفرقة الاجتماعية في السكنى وحدّ من الاختلاط الاجتماعي الذي كانت تتميز به المدن العربية والذي يُعدّ من مقومات التماسك والتضامن الاجتماعيين. غير أن التقرير لم يتعرّض بإطناب إلى هذه المسألة التي يجدر أن تحظى بمزيد من الدرس والتعمّق.

• كما بيّنت التقاطعات التي أجرينها الارتباط الوثيق بين ضعف نسبة المشاركة في قوة العمل ونسبة العمل غير المهيكّل، خاصة وأنّ المنطقة العربية تسجل أدنى نسب المشاركة لا سيما بالنسبة للمرأة. وقد يكون ارتفاع نسبة العمل غير المهيكّل من الأسباب الكامنة وراء عدم حتّ عدد من النساء على اقتحام أسواق العمل لرفضهن الشغل في منشآت لا توفر الشروط الدنيا لعمل لائق، وهو ما قد يفسر ضعف نسب عدم الهيكلية لدى النساء في عديد البلدان العربية. غير أن تأكيد ذلك إحصائياً قد يتطلب مزيداً من البحث والتدقيق.

• وعلى صعيد آخر، اتّضحت العلاقة السالبة بين الناتج المحلي الإجمالي الفردي وانعدام الهيكلية من منظوري غياب الحماية الاجتماعية (عند عدم اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي) أو نسبة العمل المستقل. فكلما ارتفع الناتج الفردي كلما تراجعت نسب عدم الهيكلية. وفي الاتجاه نفسه، كلّما كان نسق النمو مرتفعاً كانت نسبة الهيكلية منخفضة.

• وعلى المستوى المؤسّساتي، بيّنت هذه التقاطعات العلاقة الوطيدة بين الإقصاء البنكي ونسبة عدم الهيكلية من منظور العمل المستقلّ. ويؤكّد ذلك دلالة العمل المستقل على أهميّة العمل غير المهيكّل في البلدان النامية، حيث إنّه لا يمثل مؤشراً يوجي بأهمية روح المبادرة وإحداث المشاريع، مثلما هي الحال في الاقتصادات المتقدّمة.

• كما تمّ إبراز أهميّة الضغط الضريبي في التأثير على نسب الاقتصاد الخفي، بما يؤكّد العلاقة الموجبة والبيدويّة بين المتغيّرين. علماً أنّ التهرّب الضريبي ليس بحكراً على الأنشطة غير المهيكلة التي عادة ما تكون غير قادرة على مواجهة واحترام التشريعات الاجتماعية أو الجبائية لأسباب موضوعيّة، بل يتعدّها ليشمل العديد من منشآت القطاع المهيكّل التي تتعمّد مخالفة هذه التشريعات والتراتب.

• وفي الاتجاه نفسه، فإنّ العلاقة بين مقاييس الحوكمة للاقتصاديّة (أي مقاييس «نجاعة السلطات العمومية» و«التراتب والتنظيمات» و«الفساد») بدت علاقة سالبة، فأينما تحسنت هذه المقاييس كانت نسب عدم الهيكلية منخفضة.

• وكذلك الشأن بالنسبة لسهولة الأعمال، فقد أكدت الدراسة قوة العلاقة العكسيّة بين المؤشرات المتعلقة في هذا المجال ونسب عدم الهيكلية من زاوية العمل المستقل.

• واعتباراً لذلك، وإقراراً بأن العمل غير المهيكّل في البلدان النامية هو ليس بخيار وإنما ضرورة حياتيّة، تملّحها الظروف الصعبة لعديد الفئات لتأمين مورد رزق ودخل أدنى للكفاف، فإنّه لا بدّ من إيجاد الآليات الملائمة للمشتغلين لحسابهم الخاص وصغار المؤجرين والمنشآت الصغيرة للاندماج في دائرة الهيكلية في إطار تراتيب إداريّة محفّزة ونظام ضريبي عادل وشفّاف ويحد من التهرّب الضريبي للمنشآت التي من

المفروض أن تكون مهيكلة.

حيث تتوفر فيها شروط الهيكلة، فإنها عادة ما تصنف، في البلدان النامية، في القطاع غير المهيكّل، ذلك أنها في أغلب الأحيان لا تتوفر بها تلّكم الشروط). لذلك فإنّ دراسة واقع هذا القطاع وآفاقه وأوضاع العاملين فيه جديرة بمزيد من الاهتمام والتمحيص.

• إن التقيّد بالتعريف الدولي للعمل غير المهيكّل وحصره في الأنشطة المشروعة وغير الممنوعة قانوناً يجب ألاّ يحجب التداخل بين المفاهيم والظواهر، وفي بعض الأحيان، الترابط بين جزء من الأنشطة غير المهيكلة والتجارة الموازية والتهريب والجريمة المنظمة أو حتى الإرهاب ولا سيما في بلدان ما يسمى بالربيع العربي، نظراً لضعف الدولة التي تلي الانتفاضات، أو غيابها تماماً في بعض البلدان نتيجة الحروب الأهلية. وهو ما يتطلب دراسة هذه المسألة والتعمق في تأثيراتها ومخاطرها التي قد تُقوّض أمن هذه الدول وتزعزع توازن اقتصاداتها.

• اللتزام بأهداف أجندا التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يتيح فرصة سانحة للمجتمع المدني والقوى التقدميّة لمزيد الضغط باتجاه السعي إلى تنفيذ المراجعة المرجوة للسياسات والمخططات في إطار وضع البرامج وخطط العمل الكفيلة بتنفيذ هذه الأهداف وفق التمشي التشاركي الذي تمّ إقراره لهذا الغرض.

• ونظراً لوجود عدة أشكال من العمل المهيكّل في القطاعات المهيكلة وفي المنشآت العابرة للأقطار والمنشآت المناولة وسلاسل الإنتاج الدولية، لم تتوفر بشأنها بيانات دقيقة، فإنه يجدر مزيد التعمق في هذا الموضوع بما يجب الخوض فيه بصفة انطبائية وبناء على العموميّات، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار الاتجاهات والأنماط الجديدة للعمل التي أتاحتها وسائل الاتصال الحديثة وتأثيرها على تنفيذ قوانين العمل واتساع دائرة عدم الهيكلة حتى بالنسبة للعمالة الماهرة وأصحاب الكفاءات والشهادات العليا.

• وفي الباب الأخير من التقرير أوردنا البيانات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين باعتبارها من الفئات المعرّضة أكثر للعمل في الأنشطة غير المهيكلة. فقد قُدّر عدد المهاجرين للعمل (١٥ سنة فأكثر) المقيمين في البلدان العربيّة سنة ٢٠١٣ بحوالي ٢٤,٧ مليون شخص، أي ١١,٩٪ من عدد المهاجرين للعمل من الفئة العمرية نفسها في العالم، منهم ٢٣,٢ مليون مهاجر في بلدان المشرق العربي. وإذ يعتبر المهاجرون العاملون في المنازل من الفئات الأكثر هشاشة، فإنّ عددهم يقدر في البلدان العربية بـ ٣,٢٣ ملايين عامل منهم ١,٦٥ مليون عاملة منهن ١,٦ مليون عاملة في بلدان المشرق العربي وبالأساس بلدان الخليج العربي. وهنّ عرضة لمختلف أشكال الانتهاك في الحقوق في العمل والحماية الاجتماعية ولكلّ مقوّمات العمل اللائق والعيش الكريم خاصّة في غياب المصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية أو اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد ١٨٩ المتعلقة بحماية عمال المنازل.

أما عدد اللاجئين في البلدان العربيّة، فإنّه يمثل حوالي ٢٣,٦٪ من مجموع اللاجئين في العالم وفق تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويوضح ذلك جلياً ضخامة التحدّيات لصون كرامة هذه الفئة وتأمين حقوقها الأساسية وظروف عيش وعمل دنيا لها في البلدان المضيفة، على غرار لبنان أو الأردن التي يمثل اللاجئين، على التوالي، حوالي ٤٠٪ و١٤,٦٪ من سكانهما.

• وتعدّ فئة «الأشخاص في وضعيّة إعاقة» كذلك من الفئات المعرّضة أكثر من غيرها للعمل غير المهيكّل ولانتهاك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية بفعل خصوصياتها الذاتية من جهة والمحيط المُعيق بالخصوص. ولئن تعدّرت دراسة هذه المسألة ضمن هذا التقرير، فإنه يجدر مزيد التعمق في تشخيص واقع هذه الفئة في البلدان العربية ومدى انتفاعها بحقوقها واقتراح التشريعات والآليات الكفيلة بالارتقاء بأوضاعها واندماجها في كلّ مجالات الحياة وإعمال مختلف حقوقها.

• يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنظمات المجتمع المدني اليوم من أبرز القطاعات التي تسهم في دفع التنمية ونسق إحداهن مواطن الشغل. غير أن أوضاع هذه القطاعات في البلدان العربية لا تزال تعاني ضعفاً في البنية الهيكلية والإمكانيات، بما يعوق تطورها لتصبح قادرة على لعب دور فاعل في التشغيل اللائق والمُنصف (على غرار التعاونيات التي تصنّف في البلدان المتقدمة ضمن القطاع المهيكّل

الملاحق

الملحق عدد ٢

المنهجية القياسية لمنظمة العمل الدوليّة

وضعت منظمة العمل الدوليّة دليلًا بعنوان «الدليل الإحصائي حول القطاع غير المهيكّل والعمل غير المهيكّل» بهدف مساعدة الدول على قياس عدم الهيكلية. وقد بيّن هذا الدليل مختلف مراحل تطوّر المفاهيم والتعريفات الإحصائية المتعلقة بمختلف مكونات عدم الهيكلية وطرق ومناهج قياسها وتقديرها وفق تعليمات المؤتمرات الدولية لإحصائيي العمل. وتُعَدُّ مقرّرات المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي العمل المعياري الإحصائي الدولي الأول في المجال. وقد عُرّف القطاع غير المهيكّل، وفقاً لهذا المؤتمر، كما يأتي:

«القطاع غير المهيكّل يمكن أن يوصف، بصفة عامّة، بمجمّل الوحدات المنتجة لسلع أو خدمات بهدفٍ أساسي خلق وظائف ومداخل للأشخاص المعنّيين. وهذه الوحدات لها مستوى ضعيف من التنظيم وتعمل في نطاق ضيّق وبطريقة خصوصية دون تقسيم أو بتقسيم ضعيف بين العمل ورأس المال كعناصر إنتاج. وعلاقات الشغل عندما توجد فيها فإنها تتأسّس بالخصوص على العمل الظرفي وعلاقات القرابة أو العلاقات الشخصيّة والاجتماعيّة عوضاً عن الاتفاقيات التعاقدية التي تحتوي على ضمانات فعليّة شكلياً ومضموناً». وقد تمّ استعمال هذا التعريف واعتماده من قبل منظومة الحسابات الوطنية للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ بما يمكن من تقدير مساهمة هذا القطاع في الاقتصاديات الوطنية.

وإثر التطورات الحاصلة على مستوى المفاهيم والمصطلحات، تمّ خلال المؤتمر السابع عشر اعتماد مفهوم أوسع للعمل غير المهيكّل، يربط بين مفهوم العمل في القطاع غير المهيكّل الذي يتأسّس على طبيعة المؤسسة ومفهوم أوسع للعمل غير المهيكّل يتأسّس على الوظيفة. وبيّن جدول الإطار المفاهيمي المنبثق عن المؤتمر هذين البعدين الإثنين: نوعيّة المنشأة المنتجة وطبيعة الوظيفة.

فعلى المستوى الأفقي يشار إلى نوعيّة الوحدة الإنتاجيّة من حيث طبيعتها القانونية وطرق تنظيمها وعدد من خصائصها. وتتوزع المنشآت الإنتاجيّة إلى ٣ مجموعات هي: «منشآت القطاع المهيكّل» و«منشآت القطاع غير المهيكّل» و«الأسر». أما على المستوى العمودي فتحدّد طبيعة العمل بالنظر إلى الوضعية في الوظيفة وخصائص أخرى مرتبطة بها بما يجعل منها إما وظائف مهيكلة أو وظائف غير مهيكلة.

ويحوصل هذا الجدول، الذي يبرز العلاقة بين مفهوم العمل في القطاع غير المهيكّل المتأسّس على وضعية المنشأة والمفهوم الأوسع للعمل غير المهيكّل المتأسّس على طبيعة العمل، مختلف الفئات التي يمكن اعتبارها تندرج في إطار العمل غير المهيكّل وفقاً لتصنيف المؤتمر ١٧ لإحصائيي العمل لسنة ٢٠٠٣:

الملحق عدد ٢

تعريف توصية منظمة العمل الدولية عدد ٢٠٤ المتعلقة بالعمل غير المهيكّل

في المادة ٢ من باب «الأهداف ونطاق التطبيق»: يعرف مصطلح «الاقتصاد غير المهيكّل» بأنّه:

١. يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم - في القانون أو في الممارسات - الترتيبات النظامية كلياً أو على نحو كافٍ.
٢. لا يشير هذا المصطلح إلى الأنشطة غير المشروعة، لا سيما تقديم الخدمات أو إنتاج أو بيع أو حيازة أو استخدام السلع الممنوعة قانوناً، بما في ذلك الإنتاج غير المشروع والإتجار بالمخدرات وتصنيعها والإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية والإتجار بالأشخاص، وغسل الأموال، حسب التعريف الوارد في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتُعرّف «الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المهيكّل» بكونها تشمل:

١. الوحدات التي تستخدم اليد العاملة المأجورة.
٢. الوحدات التي يمتلكها أفراد يعملون لحسابهم الخاص، أما وحدهم أو بمساعدة عمّال مساهمين من أفراد الأسرة؛
٣. التعاونيات ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويستنتج من مجال تطبيق التوصية ٢٠٤ أن هذه التوصية تنطبق على جميع العمال والوحدات الاقتصادية، بما في ذلك المنشآت وأصحاب المشاريع والأسر المعيشية، في الاقتصاد غير المهيكّل، لا سيما:

١. أولئك الذين يملكون أو يشغلون وحدات اقتصادية في الاقتصاد غير المهيكّل، بمن فيهم:
٢. العاملون لحسابهم الخاص؛
٣. أصحاب العمل؛
٤. أعضاء التعاونيات وأعضاء وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
٥. العاملون المساهمون من أفراد الأسرة، بصرف النظر عما إذا كانوا يعملون في الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد المهيكّل أو الاقتصاد غير المهيكّل؛
٦. المستخدمون في وظائف غير منظمة في منشآت القطاع المنظم أو لحسابها أو في الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المهيكّل أو لحسابها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في التعاقد من الباطن وسلاسل التوريد أو كعمال منزليين بأجر تستخدمهم الأسر المعيشية؛
٧. العاملون في علاقات الاستخدام غير المعترف بها أو غير النظامية.

التشغيل حسب وضعيّة العمل										نوع المنشأة
أعضاء التعاونيات الإنتاجية		العاملون بأجر		عمال الأسرة المساهمين	المؤجرون		العاملون لحسابهم الخاص			
مهيكولون	مهيكولين غير مهيكولين	مهيكولون	مهيكولين غير مهيكولين	مهيكولين غير مهيكولين	مهيكولون	مهيكولين غير مهيكولين	مهيكولون	مهيكولين غير مهيكولين		
			2	1						المهيكول القطاع
	8	7	6	5		4		3		المهيكول غير القطاع
			10					9		القطاع الأسري

الإطار المفاهيمي للعمل غير المهيكول

اجتماعية بعنوان أبحاثها أو الخضوع إلى التشريع الاجتماعي الوطني. ووفق هذا المعيار فإن المنشأة تعتبر غير مهيكولة إذا لم تسجل أي عامل من عمالها القارين، وهو إجراء مفيد خاصة في البلدان التي يتطلب فيها تسجيل العمال المؤسسة.

• عدد عمال المنشأة بصفة مسترسلة، أو العدد الجملي للعمال بما في ذلك العمال الموسميون أو العدد الجملي للعمال أثناء فترة معيّنة (بما في ذلك صاحب المنشأة وشركاؤه العاملون معه وأفراد الأسرة المساهمون)، وبالنسبة للمنشآت ذات عدّة فروع فإنها تعتبر غير مهيكولة بالنظر إلى الحجم إذا لم يتجاوز أي فرع منها العدد الأرفع المعين.

3. الأسر كوحدات إنتاج، وهي تشمل على الأسر التي تنتج سلعاً مخصصة حصرياً لاستهلاكها الذاتي، وكذلك الأسر التي تستخدم عمالاً منزليين مأجورين. أما الأسر التي تنتج خدمات منزلية غير مدفوعة الأجر لاستهلاكها الذاتي (على غرار العناية بأفرادها أو الشؤون المنزلية...) فإنها لا تندرج ضمن القطاع غير المهيكول، باعتبار أن هذه الأنشطة لا تعتبر أنشطة منتجة في إطار نظم الحسابات الوطنية وأنها لا تعتبر عملاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ منتوج الأسر الموجه حصرياً إلى الاستهلاك الخاص للأسرة تقصى من تعريف القطاع غير المهيكول، وفي المقابل فإنّ هذه الأنشطة إذا ما كانت منشئة لعمل، فإنه يمكن اعتبار هذا العمل ضمن العمل غير المهيكول، وذلك على غرار عمال المنازل إذا كان عملهم يلبي شروط تعريف العمل غير المهيكول.

وتتمثل الفئات المبيّنة في جدول الإطار المفاهيمي الشرائح الآتية:

• عمال الأسرة المساهمون: بدون عقود عمل ولا ضمان اجتماعي أو حماية قانونية مرتبطة في هذا النوع من الشغل (في حين يعتبر عمال

ووفقاً لهذا الإطار المفاهيمي، تتفرّع الوحدات المنتجة إلى 3 فروع رئيسية: منشآت القطاع المهيكول ومنشآت القطاع غير المهيكول والأسر. 1. ويشتمل صنف منشآت القطاع المهيكول على الوحدات المنتجة المكوّنة في شكل شركات (بما في ذلك شبه الشركات)، والمؤسسات غير الربحية، والمنشآت التي تديرها الهياكل العمومية والتي لا تتخذ شكل الشركات، والمنشآت الخاصة التي تنتج سلعاً وخدمات مخصصة للبيع أو للمبادلة والتي لا تنتمي إلى القطاع غير المهيكول.

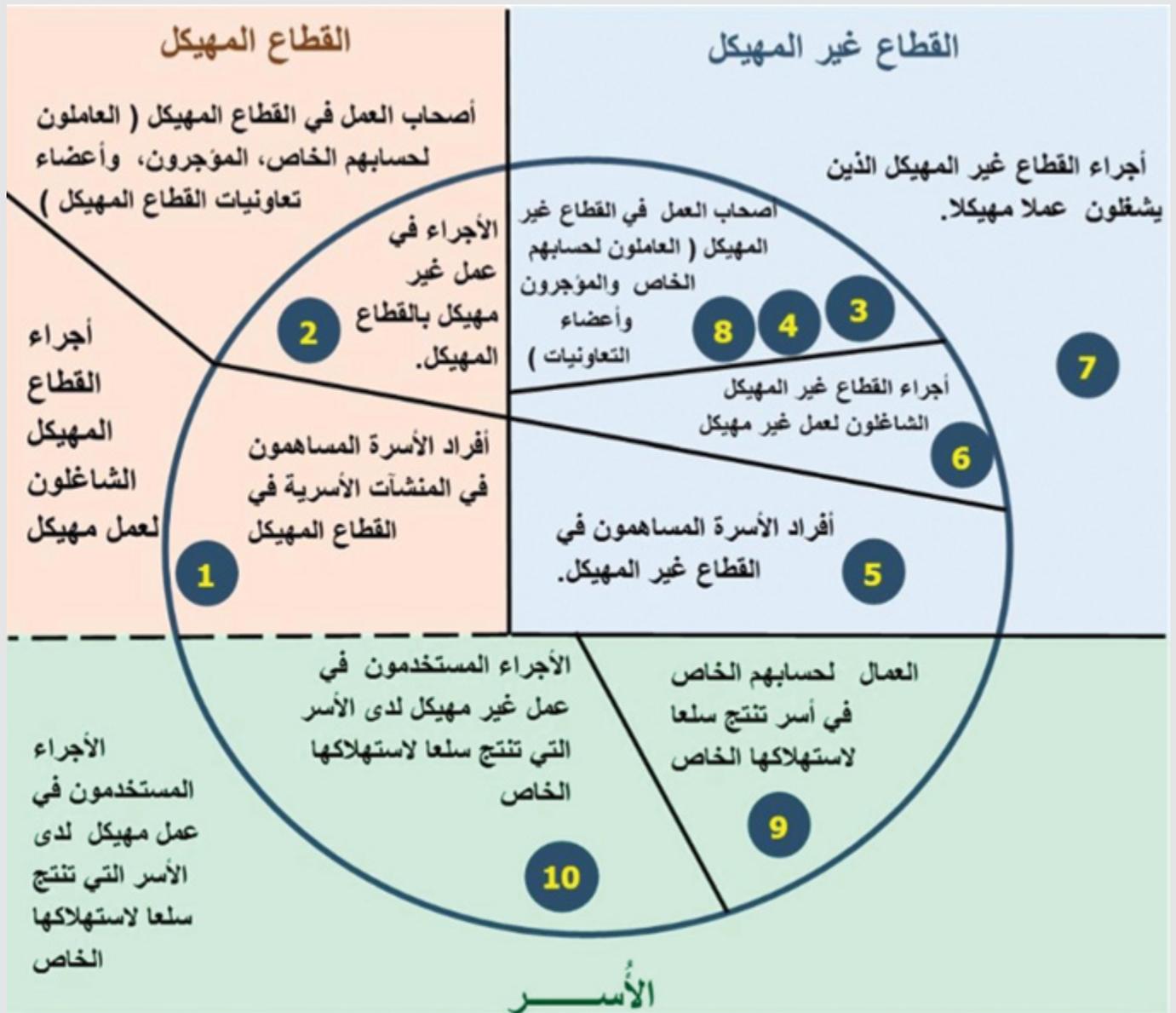
2. أما منشآت القطاع غير المهيكول، فإنها تتكوّن من:

- المنشآت غير المهيكولة للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، وحسب التعريفات الوطنية، فإنه يمكن اعتبار كل هذه المنشآت أو المنشآت غير المسجلة أو التي لا تتوفر على سجلات محاسبية ضمن القطاع غير المهيكول. ولم يقع تحديد مستوى معيّن من العمالة بالنسبة لهذا الصنف باعتبارها عادة وفي مجملها مؤسسات صغرى.
- منشآت المؤجّرين غير المهيكولين، والتي يمكن تحديدها وفقاً للمعايير الآتية:

- صغر حجم المنشأة من حيث عدد العمالة،
- غياب تسجيل المنشأة، وفق المعايير نفسها المطبقة على العاملين لحسابهم الخاص،
- غياب تسجيل العمال، ويعني ذلك وجود فوارق في شروط العمل بالمقارنة مع القطاع المهيكول. وهذه الفوارق يمكن أن تأخذ شكل عدم وجود عقود شغل أو تدريب تجبر المنشأة على دفع ضرائب أو مساهمات

- المنتجون للسلع للاستهلاك الخاص ضمن الأسر: إذا ما اعتبروا عاملين حسب التعريف الدولي. (الخلية ٩)
 - العمال المنزليون المدفوعو الأجر المستخدمون من قبل الأسر بأعمال غير مهيكلة. (الخلية ١٠)
 - واعتباراً لذلك فإن:
 - العمل غير المهيكل يتمثل في الخلايا عدد ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠.
 - العمل في القطاع غير المهيكل: الخلايا عدد ٣-٤-٥-٦-٧-٨.
 - العمل غير المهيكل خارج القطاع غير المهيكل: الخلايا عدد ١-٢-٩-١٠.
- ويمثل الرسم البياني التالي الوارد بدليل منظمة العمل الدولية أبرز مكوّنات العمل غير المهيكل وفقاً لهذه المفاهيم.

- الأسرة المساهمين مع عقود عمل وأجر وضمن اجتماعي... أنهم عمال مهيكلون) (الخلايا ١ و٥ في الجدول)
- العاملون بشغل غير مهيكل. (الخلايا ٢ و٦ في الجدول)
- العاملون لحسابهم الخاص وأرباب العمل الذين يملكون منشآتهم غير المهيكلة: وتنطلق طبيعة تشغيلهم غير المهيكل من صفات منشآتهم. (الخلايا ٣ و٤)
- العاملون المهيكلون في المنشآت غير المهيكلة: (وقد يحدث هذا عندما تعتبر المنشأة غير المسجلة غير مهيكلة فقط لأن حجمها صغير). (الخلية ٧).
- أعضاء تعاونيات المنتجين: تنطلق طبيعة شغلهم غير المهيكل مباشرة من صفات التعاونية التي ينتمون إليها. (الخلية ٨)



ووفقاً لهذه المنهجية وهذا التصنيف أحدثت منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات في إطار قاعدة المؤشرات الأساسية حول سوق العمل (KILM) (٠٨)١٥ تضم معطيات حول العمل غير المهيكّل تتعلّق بـ ٦٥ بلداً لا توجد فيها سوى دولتين عربيّتين هما فلسطين ومصر. وطبقاً لهذه القاعدة، فإن العمل غير المهيكّل يشير إلى تقديرات عدد الأشخاص الشاغلين لعمل غير مهيكّل من مجموع المشتغلين في القطاع غير الفلاحي. وذلك وفقاً للمبادئ التي أقرها المؤتمر ١٥ والمؤتمر ١٧ لإحصائيي العمل وبانتهاج مقارنة قياسية تقوم على العمل

بما يمكن في الوقت نفسه من قياس العمل في القطاع غير المهيكّل والعمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل. وتقوم تقديرات العمل في القطاع غير المهيكّل على المؤسسات وفقاً لمبادئ المؤتمر ١٥. علماً أن مبادئ المؤتمرين تجيز الاختلافات بين البلدان في تعريف القطاع غير المهيكّل بما يتطلب التثبيت من التعاريف الوطنية عند إجراء المقارنات بين الدول. أما المعايير المحدّدة لانتماء المنشأة إلى القطاع غير المهيكّل من عدمه، فإنها تتوزع وفقاً للجدول الآتي:

المعيار	الهدف
1 – التنظيم القانوني: المنشأة غير المكوّنة في شكل شخصية اعتبارية مختلفة عن شخصية مالكيها	التعرّف إلى المنشآت غير المكوّنة في شكل شركات
2 – الملكية: المنشأة يملكها ويراقب التصرف فيها أحد أفراد الأسرة أو بعضهم	التعرّف إلى المنشآت الفردية غير المكوّنة في شكل شركات
3 – نوعيّة المحاسبة: غياب مجموعة متكاملة من الحسابات من ضمنها الموازنة العامة	استبعاد شبه الشركات من المنشآت الفردية غير المكوّنة في شكل شركات
4 – وجهة المنتج: على الأقل جزء منه موجه إلى السوق	استبعاد المنشآت الفردية التي تنتج سلعاً موجهة حصرياً للاستهلاك الذاتي للأسرة
5 – نوع النشاط الاقتصادي:	استبعاد الأسر التي تستخدم عمالاً منزليين مأجورين وكذلك، عند الاقتضاء، المنشآت ذات الأنشطة الفلاحية وتوابعها
6 – 1 : عدد الأشخاص الشاغلين لعمل مؤجر/ الأجراء المستخدمون بصفة مسترسلة دون عدد معين، و/أو 6 – 2 : غياب تسجيل المنشأة، و/أو 6 – 3 : غياب تسجيل العمال.	التعرّف إلى منشآت القطاع غير المهيكّل كفرع من المنشآت الفردية غير المكوّنة في شكل شركات والتي توجّه على الأقل جزءاً من منتوجها إلى السوق

الملحق عدد ٣

عدم استعمال عبارة «الاقتصاد غير المهيكّل»
كمصطلح إحصائي

تجدد الملاحظة أن المؤتمر ١٧ لخبراء إحصائيات العمل قد عارضت استعمال عبارة «العمل في الاقتصاد غير المهيكّل» التي استعملها مكتب العمل الدولي في تقريره حول «العمل اللائق والاقتصاد غير المهيكّل» سنة ٢٠٠٢ كمجموع العمل في القطاع غير المهيكّل والعمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل (الخلايا ١ إلى ١٠ من الإطار المفاهيمي). وقد فضل المؤتمر ١٧، لغايات إحصائية، تقديم بيانات منفصلة حول القطاع غير المهيكّل وبيانات العمل غير المهيكّل. غير أنه كان من الضروري الإبقاء على تعريف القطاع غير المهيكّل، وفقاً لمقررات المؤتمر ١٥، نظراً لأنه وقع إدراجه في نظام الحسابات الوطنية، ولأن عدداً هاماً من البلدان قد جمّعت بياناتها على هذا الأساس. لذلك خيّر محررو الدليل استعمال مصطلحات «القطاع غير المهيكّل» و «العمل غير المهيكّل» وعدم استعمال عبارة «الاقتصاد غير المهيكّل».

الملحق عدد ٤

منهجية منظمة « فياقو » WIEGO

يتلخّص الإطار المفاهيمي الذي اعتمده منظمة فياقو في الجدول الآتي:

الوحدات الإنتاجية	العمل غير المهيكّل	العمل المهيكّل
المنشآت غير المهيكّلة	أ	ب
الوحدات الإنتاجية الأخرى	ج	د

وهو ما يفيد بأن:

- العمل في القطاع غير المهيكّل: يتكون من مجموع الخليتين أ و ب (+ ب)،
 - العمل غير المهيكّل خارج القطاع غير المهيكّل: يتكوّن من الخليّة ج، وهو يضم المشتغلين في عمل غير مهيكّل بمنشآت مهيكّلة وعمال المنازل المأجورين المشتغلين بالأسر وأفراد الأسرة المساهمين المشتغلين في منشآت مهيكّلة. علماً أن بعض البلدان تعتبر أن العاملين لحسابهم الخاص لإنتاج سلع موجهة حصرياً للاستهلاك النهائي لأسرهم عمالاً غير مهيكّلين يعملون خارج القطاع غير المهيكّل.
 - العمل غير المهيكّل الجملي: يتكوّن من الخليّتين (أ + ج)، أي أنه لا يتضمّن العمال المهيكّلين داخل المنشآت غير المهيكّلة.
- وتم تعريف العمل غير المهيكّل في هذه الدراسة وفقاً للتعريف الدولي المعتمد من قبل المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل. واعتباراً لذلك تم تحديد المتضمّن للمكوّنات الآتية:

١. العاملون لحسابهم الخاص، والمؤجّرون في منشآت غير مهيكّلة،
٢. أعضاء التعاونيات الإنتاجية غير المهيكّلة
٣. العاملون لحسابهم الخاص المنتجون لسلع مخصصة حصرياً للاستهلاك النهائي لأسرهم (إذا ما اعتبروا مشتغلين وإذا اعتبر إنتاجهم يساهم في الاستهلاك الجملي لأسرهم)،

٤. أفراد الأسرة المساهمون في المنشآت المهيكّلة وغير المهيكّلة،
 ٥. المستخدّمون الشاغلون لوظائف غير مهيكّلة في المنشآت المهيكّلة (بما في ذلك المنشآت العموميّة والمؤسسات غير الربحية) والمنشآت غير المهيكّلة، وعمال المنازل المأجورون المستخدّمون لدى الأسر.
- ويقصد بالمستخدّمين الشاغلين لوظائف غير مهيكّلة: المستخدّمون غير المتنتفعين بتغطية اجتماعية والأشخاص المشتغلون والمستخدّمون غير المتنتفعين بمنافع أخرى مرتبطة بالعمل كالراحة السنوية الخاصة الأجر أو رخص المرض.
- ويقصد بالعمل المستقل: مجموع المؤجّرين، والعمال لحسابهم الخاص، وأعضاء التعاونيات الإنتاجية إن وجدت، وأفراد الأسرة المساهمون.
- ويصنّف الأشخاص الذين شغلوا وظيفتين أثناء فترة البحث ضمن الصنف المتصل بوظيفتهم الأساسية.

الملحق عدد هـ

العلاقة بين مفاهيم القطاع غير المهيكّل
والعمل غير المهيكّل والاقتصاد الخفيّ:

يضع الدليل، الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، العمل غير المهيكّل في إطار أشمل يتمثل في الاقتصاد الخفيّ، وهو يتصل بأربعة مفاهيم يقع الخلط بينها أحياناً وهي: الإنتاج السري (PRODUCTION SOUTERRAINE)، والإنتاج غير المشروع وإنتاج الأسر لاستهلاكها الذاتي والإنتاج الخفي لقصور جهاز جمع البيانات الإحصائية الأساسية.

ويشتمل الإنتاج غير المشروع أو غير القانوني على:

- المنتجات من السلع والخدمات التي يحظر القانون بيعها أو توزيعها أو حيازتها، على غرار المخدرات على سبيل المثال.
- أنشطة الإنتاج التي لا يحظرها القانون عادة ولكنها تصبح غير قانونية عندما تُمارس من قِبَل منتجين ليس مُرخصاً لهم في ذلك.
- وهي أنشطة قانونية مادامت تمارس باحترام شروط أو تراتيب، ولكنه يتم اخفاؤها عمداً عن أنظار السلطات العمومية لتجنب دفع الضرائب على الدخل أو المعاليم على القيمة المضافة أو الضرائب الأخرى، أو مساهمات الضمان الاجتماعي أو بغاية عدم احترام المعايير القانونية كالأجر الأدنى أو توقيت العمل أو شروط الصحة والسلامة المهنية أو التراتيب الإدارية.

وإذ يتضح أنه ليس من الهيّن التفريق بصفة جلية بين الإنتاج السري والإنتاج غير القانوني، فإن التعريف المقدم ممكّن من التمييز بين:

- الأنشطة القانونية وليست سرية،
- الأنشطة القانونية ولكنها تمارس بصفة سرية أو مخفية،
- الأنشطة غير القانونية.

ومثلما يمثل الجدول التالي، فإن كل أنواع المنشآت (منشآت القطاع المهيكّل ومنشآت القطاع غير المهيكّل والأسر) يمكن أن تمارس أنشطة قانونية وغير سرية، أو قانونية وسرية، أو غير قانونية. وتجدر الإشارة

كما جاء في دليل منظمة العمل الدولية إلى أن أغلب أنشطة القطاع غير المهيكّل في البلدان النامية أو البلدان الصاعدة ليست سرّية ولا غير قانونية ولكنها استراتيجيات بقاء على قيد الحياة للأشخاص الذين يمارسونها ولأفراد أسرهم.

وحدات الإنتاج	الأنشطة الإنتاجية	
	غير قانونية	قانونية
منشآت القطاع المهيكّل	سرية	غير سرّية
منشآت القطاع غير المهيكّل (أ)		
الأسر (ب)		

- (1) : بدون اعتبار الأسر التي تستخدم عمال منزليين مدفوعي الأجر،
(2) : الأسر التي تنتج سلعاً حصرياً لاستهلاكها الذاتي والأسر التي تستخدم عمالاً منزليين مدفوعي الأجر.

ويشير دليل منظمة العمل الدولية في هذا الخصوص إلى أن أغلب أنشطة القطاع غير المهيكّل توفر سلعاً وخدمات يعتبر إنتاجها وتوزيعها قانونيين وذلك خلافاً للإنتاج غير القانوني. وهناك فارق واضح بين القطاع غير المهيكّل والإنتاج السري. فأنشطة القطاع غير المهيكّل لا تُمارس بالضرورة بنية تجنّب دفع الضرائب أو المساهمات الاجتماعية أو لمخالفة لوائح الشغل والتراتب الإدارية بصفة مقصودة. فبعض منشآت القطاع غير المهيكّل تخيّر فعلاً مواصلة نشاطها دون تسجيل أو بدون تراخيص لتجنب الالتزام بالتراتب أو ببعض منها وذلك لتقليل تكاليف إنتاجها. ولكن يجب التمييز بصفة جليّة بين المنشآت التي تمكّن مداخلها من تحمّل أعباء التراتيب والمنشآت التي لا يتيح لها ضعف أو عدم انتظام مداخلها احترام تلك التراتيب، لأن هذه الأخيرة لا تتلاءم وأوضاعها وحاجياتها، أو لأن الدولة تكاد تكون غائبة عن حياتها وليست لها الإمكانيات لتنفيذ التراتيب التي وضعتها. ففي بعض البلدان، على الأقل، نسبة غيرهيّنة من منشآت القطاع غير المهيكّل مسجلة بصفة أو بأخرى وتدفع بعض الضرائب ولكنها غير قادرة على احترام كل اللوائح والتدابير القانونية والإدارية.

وعلاوة على ذلك فإن أجزاء مهمة من الإنتاج السري تتأتى من منشآت منتمية إلى القطاع المهيكّل. وذلك على غرار إنتاج السلع والخدمات غير المدرجة في الحسابات، والمعاملات الماليّة والعقارية غير المصرّح بها، والمبالغة في حجم النفقات المعفاة من الضرائب، واستخدام العمالة غير المصرّح بها، وضعف أو غياب التصريح بأجور العمال الفعلية والساعات الإضافية للعمال المسجلين. وفي الخلاصة، فحتى وإن يمكن للقطاع غير المهيكّل والأنشطة السرية أن يتداخل، فإنه من الضروري التفريق بصفة جليّة بين القطاع غير المهيكّل والإنتاج السري.

ملحق عدد ٦

أهداف مؤشرات الحوكمة المدرجة في التقرير

مقياس نجاعة السلطات العموميّة: يهدف إلى قياس الإدراك لجودة

الخدمات العموميّة، وجودة الإدارة، وكفاءة الموظفين العموميين، ومدى حرّية الإدارة في مواجهة الضغوط السياسية ومدى مصداقية الحكومات في تنفيذ سياساتها. وهو ما يُتيح اختبار قدرة السلطات العموميّة على توفير خدمات عموميّة ذات جدوى وتنفيذ سياسات ملائمة.

مقياس جودة الترتيبات والتنظيمات: يجمّع مقاييس من شأنها أن

تقدّر بصفة جليّة جدوى السياسات والإصلاحات. وهي تعتمد على مدى قدرة السياسات على التأثير في قواعد السوق، على غرار تدخّل الدولة في الاقتصاد ومراقبة الأسعار وعلى وزن الحمل الذي تمثله بعض التراتيب المبالغ فيها على النشاط الاقتصادي خاصة في ما يتعلّق بالتدابير الحمائيّة أو النظم الضريبيّة أو السياسات التجاريّة أو سياسة مكافحة الاحتكار.

مقياس مراقبة الفساد: يهدف إلى قياس الإحساس باستغلال السلطة

للإثراء الشخصي وذلك من خلال مؤشرات متنوّعة ومتأثّية من مصادر مختلفة تسعى لتقدير فساد الإدارة العموميّة والنظام السياسي أو القضائي، والممارسات المخلّة، وعدم الشفافيّة في الفضاء العام. علماً أنّ كلّ عملية فساد تبرز سوء نية المتعاملين تجاه القواعد التي من المفروض أن تدير العلاقات بين عناصر المجتمع.

- التوصية عدد ٢٠٤ لمنظمة العمل الدولية – ٢٠١٥.
- العمل غير المهيكّل في البلدان العربية – تقرير أولي – سميير العيطة – ٢٠١٥ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- الحماية الاجتماعية في البلدان العربية من خلال المؤشرات والبيانات الدولية – عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث – التقرير الثاني لراصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية – بيروت ٢٠١٤

- Competitive cities for jobs and growth – C.I.I.P – world bank.
- Doing business 2016 – 13ème edition – banque mondiale - 2016.

- Economie informelle et travail décent : guide de ressources sur les politiques – oit – 2013.
- Emploi et questions sociales dans le monde – oit – 2015.
- Emploi et questions sociales dans le monde – tendances pour 2016 – oit – 2016.
- Employment in the informal economy – kilm 08 – ilo.
- Etude de synthèse sur la micro-entreprise en tunisie – rapport provisoire – a. Bala - 2014
- Etablir le système des comptes nationaux – secteur informel – eurostat.
- Global wage report 2014 – 2015 ; ilo - 2014
- Guide sur les nouveaux indicateurs d'emploi des omd – oit – 2009.
- Ilo global estimates on migrant workers – ilo – december 2015.
- Informality 40 years of debates – j. Charmes.
- Is informal normal? J. P. Jütting & j. R. De laiglesia – oecd – 2009.
- La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle – conférence internationale du travail – 103ème session- 2014.
- L'économie informelle est-elle éthique ? – B. Sogbossi bocco – 2013 – i.A.E. Université aix-marseille.
- Les origines du concept du secteur informel et la récente définition de l'emploi informel – j. Charmes – i.I.E.S.
- L'extension de la protection sociale à de l'économie informelle à l'épreuve de la transition en tunisie – n. Ben cheikh – cres tunisie – mai 2013.
- Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment – ilo – 2013.
- Measuring the non-observed economy – a handbook – oecd – 2002.
- Overview: data on informal employment and self-employment – oecd – 2009.
- Plateforme de la protection sociale – oit.
- Rapport de la 19ème conférence internationale des statisticiens du travail, 2 – 11 – 2013.
- Statistics on the informal economy : definitions, regional estimates and challenges – j. Vanek; a. Chen; j. Heintz; r. Haussmans – wiego working paper n°2 - april 2014.
- Striving for better jobs – r. Gatti; f. Angel-urdinola; j. Silva; a. Bodor – world bank.
- Shadow economy all over the world – new estimation – f. Schneider; a. Buehen ; c. E. Montenegro.
- The informal economy: definitions and policies – martha; chen – wiego working paper n°1 –august 2012.
- The shadow economy – f. Schneider & c. C. Williams – i.E.A. 2013.
- Vision concertée pour le développement de la micro-finance en tunisie – ministère des finances – octobre 2011.

قواعد البيانات:

- Ilostat database: www.ilo.org/ilostat/
- Ilo -key indicators of labour market: <http://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang--en/index.htm>
- Kilm 08 : http://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/wcms_422437/lang--en/index.htm
- Labour force surveys: <http://www.ilo.org/dyn/lfsurvey/lfsurvey.Home>
- World bank database: <http://data.worldbank.org/indicator>
- Wb database on governance: www.info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home
- Database on entreprise surveys: www.entreprisesurveys.org